الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة **٢٨**

الثلاثاء ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الساعة ٠٠/٠٩

نيويورك

الرئيس: السيد النصر ..... (قطر)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ميتريهان (موريشيوس).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٩.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد حمادي ولد حمادي، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في جمهورية موريتانيا الإسلامية.

السيد ولد حمادي (موريتانيا): السيد الرئيس، يشرفني ويسعدني في مستهل هذه الكلمة الوجيزة أن أرفع أسمى آيات التهانئ والترحيب في إطار الأمم المتحدة إلى جمهورية جنوب السودان، بمناسبة انضمامها إلى منظمتنا الموقرة، وحضورها اليوم لأول مرة لأعمال الجمعية العامة.

السيد الرئيس، ناصر عبد العزيز النصر، يسرني أن أتقدم إليكم بأحر التهانئ، بمناسبة انتخابكم رئيساً للدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، معرباً لسيادتكم عن ثقتنا المطلقة بما ستبذلونه من جهود استثنائية، ومساع موفقة لتعزيز المكاسب المنجزة، وترسيخ السلم والأمن الدوليين، في ظل منظومة عالمية تتمتع بالرخاء والاستقرار والتقدم. كما لا تفوتني الفرصة هنا للإشادة بالدبلوماسية القطرية الناجعة، وما تؤديه من أدوار هامة، سبيلاً إلى تعزيز السلم والأمن في العالم.

كما أنوه بالجهود القيمة لسلفكم السيد جوزيف ديس، لتكريسه لمبدأ الحوار والتشاور حول أنجع الحلول للقضايا الدولية المطروحة.

يسعدني ويشرفني في مستهل هذه الكلمة الوجيزة، أن أرفع أسمى آيات التهاني والترحيب في حظيرة الأمم المتحدة، إلى جمهورية جنوب السودان، بمناسبة انضمامها لمنظمتنا الموقرة وحضورها اليوم لأول مرة لأشغال الجمعية العامة.

يسرني أن أتقدم إليكم سيدي الرئيس، بأحر التهاني، بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، معربا لسيادتكم عن ثقتنا المطلقة في ما ستبذلونه من جهود استثنائية ومساع موفقة،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

لتعزيز المكاسب المنجزة، وترسيخ السلم والأمن الدوليين في ظل منظومة عالمية تتمتع بالرخاء والاستقرار والتقدم. كما لا تفوتني الفرصة هنا للإشادة بالدبلوماسية القطرية الناجعة وما تلعبه من أدوار هامة سبيلا إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين.

كما أنوه بالجهود القيمة لسلفكم، السيد جوزيف ديس في تكريس مبدأ الحوار والتشاور حول أنجع الحلول للقضايا الدولية المطروحة. وأتقدم كذلك بأحر التهاني للأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي – مون، بمناسبة إعادة انتخابه أمينا عاما لمنظمتنا الموقرة، راجيا له التوفيق والنجاح في مواصلة جهوده الجبارة بغية تحريك الملفات الهامة، سواء تعلق الأمر بتعزيز السلم والأمن الدوليين أو تحقيق أهداف الإنمائية للألفية أو التصدي لظاهرة التغير المناخي أو مكافحة مخاطر المجاعة والأمراض الفتاكة وغيرها من المعضلات المستعصية التي يترتب عنها رخاء البشرية.

تأتي الدورة السادسة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة في ظل ظروف سياسية عاشتها منطقتنا تمثلت في قيام الثورات الشعبية في عدة بلدان عربية، نتيجة حراك شعبي مطالب بالديمقراطية والعدالة والحرية وتحقيق مستوى عيش كريم.

وكانت بلادنا سباقة إلى تحقيق هذه المطالب، حيث عرفت في السنوات الأخيرة تحولات جذرية، من خلال انتقال سلمي وسلس من الأنظمة الشمولية وكبت الحريات وهدر المال العام إلى نظام ديمقراطي يقوم على مؤسسات دستورية ذات مصداقية، تكرس دولة القانون وتضمن الحريات العامة الفردية والجماعية وتكفل حقوق كافة فئات الشعب الموريتاني، في ظل سلطان العدل وسيادة القانون، توج بانتخابات رئاسية حرة وشفافة ونزيهة، بإجماع المراقبين والاعتراف الصريح والعلني للخصوم أنفسهم.

كما شهدت انفتاحا سياسيا صادقا على جميع مكونات الطيف السياسي في البلد، تكلل قبل أيام بالانطلاقة الفعلية لحوار سياسي وطني عام ومفتوح التفت حوله مختلف الروافد السياسية بالبلد، فضلا عن تحرير الفضاء السمعي البصري الذي توج بالترخيص لعشر قنوات إذاعية وتلفزيونية، تستعد الآن لانطلاقة بثها في القريب العاجل.

ينضاف إلى ذلك تعزيز نمط الحكم الرشيد بترسيخ الشفافية في التسيير وتحسين ظروف الجهاز القضائي وتدعيم استقلاليته وتحقيق مؤشرات نمو معتبرة وتنفيذ برامج طموحة لتحسين الأحوال المعيشية للسكان تستهدف، بالدرجة الأولى، الفئات الأقل دخلا والأحياء الفقيرة في المدن والمناطق الريفية المعزولة.

كل هذا سمح بوضع داخلي مستقر انعكس خارجيا على دبلوماسيتنا الفتية التي عملت جاهدة من خلال انتمائها إلى مجلس السلم والأمن الأفريقي وبحكم ترؤسها للجان للوساطة بهدف تقريب وجهات النظر بين الفرقاء في كوت ديفوار أولا، ثم ليبيا، انسجاما مع القناعة الراسخة بنجاعة الحوار والوساطة كوسيلة مثلى لفض النزاعات ومعالجة الأزمات، كما وفقتم، سيادة الرئيس، في اختياره شعارا لجمعيتنا العامة الحالية.

يعمل بلدي، منذ تولي فخامة الرئيس محمد ولد عبد العزيز سدة الحكم، على تنشيط وتفعيل حضوره في المنظمات الإقليمية والدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها المختصة، بالإضافة إلى اتحاد المغرب العربي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز ومجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ وغيرها من المحافل الدولية التي يمثل انتماؤنا إليها وتمسكنا بنظمها والتزامنا بقراراتها، خيارا استراتيجيا من ثوابت سياستنا الخارجية.

وفي هذا الإطار نجدد دعمنا للجهود المبذولة لإصلاح منظمة الأمم المتحدة ومختلف هياكلها وبالأخص مجلس الأمن الدولي، مطالبين في هذا الصدد بمنح القارة الأفريقية تمثيلا دائما فيه؛ إذ إنها القارة الوحيدة التي لا تحظى بتمثيل دائم في المجلس منذ إنشاء هذه المنظمة رغم كونها تأوي مليارا من بني البشر ويجري على أرضها أكثر من ثلثي عمليات حفظ السلام في العالم. كما نطالب في الوقت ذاته بتمثيل للمجموعة العربية التي تمثل شعوبها أكثر من إحدى عشر في المائة من سكان المعمورة.

ومهما يكن من أمر فبلادي تؤيد مسار المشاورات الحكومية الدولية الجارية منذ عدة سنوات وتفضل استمرارها، إلى غاية التوصل إلى بلورة تصور شامل يحقق إجماع الدول الأعضاء، حول إصلاح منظومة الأمم المتحدة عموما ومنهجية عملها وطرق سير دوائر صنع القرار داخلها وفي مقدمتها تشكيلة مجلس الأمن الدولي وتحديد صلاحياته وتقنين العلاقات المؤسسية بينه وبين الجمعية العامة، بما يضمن فعالية منظمتنا الدولية ويمكنها من التعبير الصادق والمتوازن عن إرادة المجتمع الدولي بأسره.

أود بهذا الصدد، أن أذكر الجمعية الموقرة بترشيح موريتانيا لنيل مقعد غير دائم في مجلس الأمن لفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، إبان الانتخابات المقبلة، عن المجموعة الأفريقية، حيث تم إقرار وتبني ترشح موريتانيا من طرف منظمتنا القارية، الاتحاد الأفريقي، في مؤتمري القمة المتتاليين، في كل من أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ ومالابو في حزيران/يونيه ٢٠١١. ينطلق ترشح موريتانيا من إيماننا الثابت بمبادئ الأمم المتحدة ورغبتنا الصادقة في الإسهام الفعال في إشاعة السلم والأمن الدوليين والقيام بدور إيجابي في مجلس الأمن والنهوض بأعمال مسؤولياتنا كاملة في إحقاق الأهداف النبيلة التي أسست من أجلها المنظمة الدولية. وجدير بالذكر أن موريتانيا تتبع سياسة التعايش السلمي وحسن الجوار وليست طرفا في أي نزاع أو خلاف مع أي طرف كان وترتبط بعلاقات ودية وطيبة مع سائر بلدان العالم. وأنتهز هذه الفرصة السعيدة للإعراب عن جزيل الشكر وعظيم الامتنان لجميع الدول الشقيقة والصديقة التي التزمت بتأييد ترشح موريتانيا كما أرجو ذلك من سائر أعضاء الأسرة الدولية.

لقد سجلنا بارتياح بالغ الجهود الجبارة التي بذلت أثناء الدورة الخامسة والستين، سواء تعلق الأمر بالاجتماع الدولي بشأن الشباب أو بإقرار الأهداف الإنمائية للألفية والالتزام بإنجازها، إلا أننا نلاحظ، مع الأسف الشديد أن معظم دول العالم اليوم لا تزال تعيش ظروفا اقتصادية لا تساعد في بلوغ الأهداف الإنمائية المنشودة، تتمثل على وجه الخصوص في: ارتفاع مذهل لمعدلات البطالة، خاصة في صفوف الشباب، واتساع وطأة الفقر المدقع، بالتحديد بين الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة؛ تباطؤ معدلات النمو وانكماش الاقتصاد العالمي؛ تقلص مستويات الاستثمار المباشر الأجنبي، خاصة في قارتنا الأفريقية؛ ازدياد تقلب أسعار السلع الأساسية الرئيسية هبوطا وارتفاعا، ما يؤثر، سلبا بطبيعة الحال، على القوة الشرائية لقطاعات واسعة من شعوب الدول النامية؛ تراجع مستوى التحويلات الصافية إلى البلدان النامية؛ انخفاض إرادات السياحة بشكل حاد؛ ازدياد معدل وفيات الرضع والأمهات أثناء الولادة؛ العبء المتفاقم للمديونية، التي تثقل كاهل اقتصاديات البلدان النامية، وتهدر مواردها المالية، المتواضعة أصلا، في مواجهة احتياجاتها الضخمة من البنى التحتية والخدمات العامة.

في ظل ظروف اقتصادية كهذه، تبقى اقتصادات الدول الأقل نموا تواجه مصاعب عديدة ستعيق دون شك قدرتها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المنشودة.

إننا كل يوم نقترب من الموعد الزمني المفترض لبلوغ تلك الأهداف، إلا أن أغلب الدول النامية لا تزال بعيدة عن

تحقيقها. وعليه، فإننا نطالب الدول الغنية بالوفاء بتعهداتها للمساهمة في تمويل نهضة البلدان المختلفة، سبيلا إلى تحقيق مستويات مقبولة من النفاذ إلى الخدمات العامة لضمان السلم المدني والأمن والاستقرار وتماسك النسيج الاجتماعي لهذه البلدان حماية للسلم العالمي.

تمثل الأمراض غير المعدية جبهة جديدة في المعركة من أجل تحسين الصحة العمومية، حيث وصل تفشي هذه الأمراض على نطاق واسع، حدا مرعبا، باتت بفعله تتسبب الآن في تفاقم أعداد الوفيات حتى أصبح يفوق عدد الوفيات الناجمة عن جميع الأسباب الأخرى مجتمعة.

وعلاوة على ذلك، فإن الأعباء الصحية والاجتماعية والاقتصادية الناشئة عن تفشي الأمراض غير المعدية تعيق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي لم تبلغ الغايات المحددة لها في العديد من البلدان. وينطبق ذلك بوجه خاص على الهدفين ٤ و ٥ بشأن صحة المرأة والطفل، المرتبطين بشكل لا يقبل الانفصام بالأمراض غير المعدية، لا سيما أن سوء التغذية خلال فترة الحمل والمرحلة الأولى من الحياة يؤدي إلى التعرض لارتفاع ضغط الدم والإصابة بداء السكري في المرحلة المتأخرة من العمر. وهنا، أسجل بارتياح ما تحقق في بلادي على مستوى مكافحة هذه الأمراض نتيجة إنشاء العديد من البنى التحتية الصحية ورفع مستوى الموارد البشرية وتحسن ملحوظ في التجهيزات، حيث أنجز مستشفى لأمراض السرطان من أحدث ما يتوفر في المنطقة، بالإضافة إلى مستشفى عصري لأمراض القلب، علاوة على مركز لمعالجة السكري وإقامة أكثر من خمسين مركزا للغسيل الكلوي. كل ذلك في ظرف زمني قياسي، لا يتجاوز سنتين من تولي فخامة الرئيس محمد ولد عبد العزيز مقاليد السلطة في أعقاب انتخابات ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

وتتابع بلادي باهتمام قضية الصحراء الغربية، وتؤكد دعمها لمساعي الأمين العام ومبعوثه الخاص الرامية للوصول إلى حل نهائي شامل وعادل يحظى بموافقة الطرفين، مما يعزز الأمن والسلم في المنطقة ويفضي إلى بناء مغرب عربي زاهر ومتقدم، خدمة لتطلعات شعوبه، ويشكل ذلك خيارا استراتيجيا ثابتا لبلادي.

يعتبر النزاع العربي الإسرائيلي مصدرا للتوتر وتهديدا للسلم والأمن في منطقة حساسة وحيوية من العالم. لذا فإن بلادي تدعم جهود السلم الهادفة إلى حل هذا الصراع بما يضمن للشعب الفلسطيني استعادة حقوقه كاملة، وإقامة دولته المستقلة على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف، تعيش بأمن وسلام جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل. ولهذا الغرض، فإن الجمهورية الإسلامية الموريتانية تطالب المجتمع الدولي بالاعتراف بدولة فلسطين دولة مستقلة وكاملة السيادة ومنحها العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، اعتمادا على الطلب الذي تقدم به فخامة الرئيس محمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في نهاية الأسبوع المنصرم أمام الجمعية الموقرة، وفاء بالمسؤوليات التاريخية التي يتحملها المجتمع الدولي تجاه فلسطين، وحرصا على العدالة والمصداقية والإنصاف في التعامل مع طرفي النزاع، واحتراما لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. كما نجدد إدانتنا للحصار المستمر على قطاع غزة، وما ترتكبه الآلة العسكرية الإسرائيلية من قتل للمدنيين وتدمير للمنشآت الفلسطينية.

إننا ندعو إلى تضافر الجهود العربية والإقليمية والدولية لمساعدة الأشقاء في ليبيا من أجل منع المزيد من زهق الأرواح وإراقة الدماء وتلبية التطلعات المشروعة للشعب الليبي الشقيق في الإصلاح والتغيير، وضمان وحدته وسيادته وسلامة أراضيه. كما ندعو المجتمع الدولي إلى

الوقوف إلى جانبه وتقديم كل ما يحتاجه من دعم في مختلف المجالات لإنجاح المرحلة الانتقالية التي تبدؤها ليبيا الشقيقة.

إننا نطالب الأسرة الدولية بتسريع وتكثيف التدخل الدولي من أجل التخفيف من آثار الوضع الإنساني المأساوي الناجم عن موجة الجفاف الحادة التي تتعرض لها منطقة القرن الأفريقي، مما يحتم الإسراع في إغاثة مئات الآلاف بل الملايين من المواطنين الصوماليين النازحين واللاجئين في ظل ظروف أمنية ومعيشية بالغة السوء. وقد تعهدت بلادي في هذا السياق، رغم تواضع وسائلها، بالإسهام بمبلغ مليون دولار أمريكي لجهود الإغاثة العاجلة الذي ينظمه الاتحاد الأفريقي لصالح الشعب الصومالي الشقيق.

تتعرض منطقتنا، منطقة الساحل الأفريقي، منذ عدة سنوات لانتشار شبكات الجريمة المنظمة، من تهريب المخدرات والأسلحة والذخيرة إلى الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية، وصولا إلى اختطاف الرهائن والإرهاب، بشكل يهدد أمن واستقرار المنطقة برمتها.

وإيمانا بالعلاقة الجدلية الوثيقة بين الأمن والتنمية والديمقراطية، إذ أن توفير الأمن والاستقرار يمثل شرطا مسبقا لتحقيق التنمية وإرساء قواعد الديمقراطية وتعزيز مؤسسات دولة القانون، فقد أدرجت بلادي في مقدمة أولوياتها سن القوانين اللازمة وإعداد الخطط واتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان أمن وأمان المواطنين والرعايا الأجانب المقيمين بشكل شرعي بين ظهران شعبنا المضياف الودود.

وقد وقفت منظومتنا الأمنية بحزم وشجاعة في وجه العصابات الإرهابية الإجرامية التي تهدد أمننا وأمن ضيوفنا حتى حققت الآن، بشهادة الجميع، تأمين حدودنا وبسط سيادتنا على كل شبر من أرضنا وضبط معابر الولوج إلى إقليمنا. ومعلوم أننا نعمل في تفاهم كامل وتنسيق دائم مع دول المنطقة، خاصة الجزائر ومالي والنيجر، في إطار سياسة أمنية منسقة لتطويق العصابات الإرهابية الإجرامية وتضييق نطاق تحركها.

إن إشاعة ثقافة السلام وروح وقيم التسامح بين الشعوب والحضارات وإحقاق الحق ونشر العدل بين الشعوب تعتبر، في نظرنا، أفضل السبل لتحقيق السلم والأمن في عالمنا، كما أن بقاء قضايا عالقة منذ أمد بعيد دون أدنى أفق للحل، واتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء، واختلال البنية الاقتصادية العالمية وغياب أية مقاربات لإشاعة العدل والمساواة والإنصاف أسهمت كلها في ازدياد بؤر التوتر وانتشار ظاهرة التطرف والإرهاب. ونحن في موريتانيا نرفض الإرهاب بجميع صوره، وبقدر ما ندينه، فإننا نتشبث بقيمنا الإسلامية السمحة التي تنبذ العنف والتطرف وتدعو إلى التسامح والإخاء. ونعتقد أن من واجب الأسرة الدولية أن تفكر بشكل جدي في أسباب هذه الظاهرة، وطرق مواجهتها من أجل استئصالها من جذورها وتجفيف منابعها.

إن الوفاء بالالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي على نفسه إبان إنشاء هذه المنظمة لن تتحقق إلا إذا استفادت جميع دول وشعوب العالم من الإمكانات المتاحة، وتم دعم جهود التنمية في الدول النامية من أجل خلق القدرات والظروف المناسبة للعيش الكريم في كنف الحرية والمساواة. بذلك، وبذلك وحده، يمكن في منظورنا تحقيق الأهداف التي من أجلها أنشئت منظمة الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة أنطونيللا مولاروني، وزيرة الخارجية والشؤون السياسية والاتصالات والنقل في سان مارينو.

السيدة مولاروني (سان مارينو) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن حكومة سان مارينو، أود أن أهنئ السيد ناصر عبد العزيز النصر على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. إن ما يتمتع به سفير قطر

لدى الأمم المتحدة من خبرة طويلة ومعرفة عميقة بهذه المنظمة يمثل موارد قيمة في مساعدتنا للتحرك قدماً بالإصلاحات اللازمة في أهم أعمال الأمم المتحدة. فخلال السنوات القليلة الماضية، قامت قطر بدور وساطة هام في العالم العربي. وسيتعاون وفد سان مارينو تعاوناً كاملاً في العمل الذي سيضطلع به في المستقبل.

أود أيضاً أن أشكر بحرارة الأمين العام السيد بان كي - مون على طاقته وجهوده الجديرة بالثناء في الاهتمام الذي يظهره باستمرار نحو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وأشكره على تواجده الحيوي والمستمر في كل حالة هامة سياسياً، وفي كل حالة من حالات الطوارئ في العالم أجمع. إن إعادة تعيينه لفترة ثانية مهمة للنهوض بإصلاح الأمم المتحدة، وضمان لفعالية المنظمة ومنع القيام بأي عمل يرمي إلى نزع الطابع المركزي عن الحوكمة العالمية.

أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقديري للعمل الممتاز الذي تقوم به الأمم المتحدة، تحت القيادة الحصيفة والفعالة للأمين العام، في جنوب السودان. وبإنهاء العنف والفظائع التي ابتُلي بها ذلك الجزء من أفريقيا لعدة سنوات، فقد أدى عمل الأمم المتحدة إلى إعلان استقلال جمهورية جنوب السودان وانضمامها إلى منظمتنا بوصفها عضواً جديدا اعتبارا من تموز/يوليه.

وبمناسبة الذكرى العاشرة للهجوم المأساوي على مركز التجارة العالمي في نيويورك، أود أن أشدد على أهمية مكافحة الإرهاب بفعالية واتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع تشكيل وتطوير المجموعات الإرهابية. ومن المهام الحيوية لراسمي السياسة تهيئة ظروف لا يمكن أن يجد فيها الإرهاب تربة خصبة.

إن موضوع هذا العام في المناقشة العامة، ”دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية“، يمثل من دون شك مقاصد الدبلوماسية والسبب الأساسي الذي حمل الدول على قرارها بالتعاون في إطار الهيئات والآليات الدولية التي تقودها الأمم المتحدة. وبشكل محدد، فهي أيضاً مرتبطة بصورة وثيقة بعملية إصلاح منظمتنا.

إن مبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية بين الدول متجسد في ميثاق الأمم المتحدة وفي العديد من قرارات الجمعية العامة، ولا يمكن لجمهورية سان مارينو إلا تأييد ذلك المبدأ. وفي الحقيقة سعى بلدنا على الدوام إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، ويؤمن دوماً بقوة الحوار والديمقراطية والتسامح، وهي قيم يرتكز عليها التعايش السلمي بين الشعوب. وبغية تحقيق هذا المبدأ للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، تؤيد جمهورية سان مارينو دور وسلطة الجمعية العامة ومجلس الأمن.

شهدنا هذا العام انتفاضات شعبية كاسحة منتشرة في الساحات الرئيسية في المدن، في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. وهذه احتجاجات من أجل الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. وفي طليعة هذه الثورة يقف شباب من الطبقة المتوسطة. وعلى الرغم من تعليمهم وجدوا أنفسهم مستبعدين من سوق العمل أو يعانون في ظل ظروف عمل بائسة.

إن النطاق الفريد للثورة العربية الذي أخذ العالم على حين غرة، يبين ضرورة إجراء تغييرات سياسية ومؤسسية كبيرة، لأن الأسس الاقتصادية والاجتماعية لدينا قد تغيرت نتيجة العولمة. ولا يمكننا أن نعتبر أن هذه انتفاضة عفوية لشعب يرنو إلى الحرية والعدالة والديمقراطية من مفهوم الأمن فقط. وإذا كانت الأمم المتحدة تعتزم القيام بدور قيادي في إدارة الحوكمة العالمية، فيجب أن يكون بمقدورها أيضاً

تفسير الحاجة إلى هذه التغيرات وتأييدها قدر الإمكان. وتعتقد سان مارينو أنه يتعين على الأمم المتحدة الاستمرار في القيام بدور قيادي في إدارة الحوكمة العالمية. إذ أن الطبيعة الديمقراطية الشديدة لمنظمتنا، بما لديها من مشاركة عالمية وشرعية لا نزاع فيها، فضلاً عن ثراء وتنوع الثقافات الممثلة هنا، تمكننا من اعتماد نهج يرمي إلى المواءمة بين مصالح المجتمع الدولي بأسره وتحقيق التنمية البشرية المستدامة.

إن الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية والآثار المدمرة لها، وهي واضحة للجميع، قد أظهرت لسوء الطالع أن مؤسساتنا الحالية غير قادرة على التصدي بسرعة وبصورة مناسبة لهذه الأزمات. وقد أدى هذا إلى تزايد نفوذ بعض المجموعات غير الرسمية، من قبيل مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين، في إدارة الحوكمة الاقتصادية العالمية. وسان مارينو ممتنة لتلك المجموعات وللدور الذي تقوم به.

بيد أننا نعتقد أن من المهم التشديد في عملية صنع القرار لديها التي ينبغي أن تكون أكثر شفافية وشمولية، على أنه من الجوهري أن تأخذ في الحسبان المصالح وأوجه القلق وتطلعات الدول خارج مجموعاتهم، ولا سيما مصالح البلدان النامية. وما تقوم به هذه المجموعات غير الرسمية من أعمال ينبغي أن يكون عملاً تكميلياً لتلك الأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة، مما يقتضي تطوير آليات محددة لتنظيم علاقاتها مع المنظمة. ونرحب بمشاركة الأمين العام في اجتماعات مجموعة العشرين والمشاورات التي تجريها الرئاسات المتناوبة مع الأمم المتحدة. غير أننا نشدد على أهمية الشفافية في العلاقات بين هذه المجموعات غير الرسمية ومنظومة الأمم المتحدة، وهي المنظمة الوحيدة التي بوسعها أن تتخذ قرارات لا يمكن لأحد أن يتحدى شرعيتها.

إن جمهورية سان مارينو تشعر بالقلق إزاء آثار الأزمة الاقتصادية والمالية وغيرها من الأزمات المرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً لا انفكاك منه. فالبطالة مشكلة خطيرة جداً تواجه كل بلد من دون استثناء. علاوة على ذلك، فإنه في العديد من الدول يبلغ معدل البطالة في صفوف الشباب ضعف البطالة في صفوف البالغين. كذلك زادت البطالة الطويلة الأجل في السنوات القليلة الماضية. وينبغي للأمم المتحدة أن تولي اهتماما خاصا لمسألة البطالة.

ومن سوء الطالع أن الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية لا تزال ظاهرة اليوم. وعلى الرغم من أن الاقتصاد الدولي شهد انتعاشاً متواضعاً في العام الماضي، لم نخرج بعد من أزمة عام ٢٠٠٨. وإلى جانب مشكلة البطالة، نواجه حالياً أزمة الديون السيادية العالمية.

فهل من وصفة جيدة للانتعاش من الأزمة؟ هل وضع سياسة اقتصادية قوية يكفي؟ وهل التدابير الابتكارية من أجل إعادة إطلاق الاقتصاد العالمي موجودة؟

هل يمكن تقاسم هذه التدابير، أم أننا نواجه أزمة منهجية عميقة تتطلب تحليلاً متعمقاً للطريقة التي تعمل بها مجتمعاتنا، وإعادة النظر في نماذج الأعمال التجارية الحالية؟ وأرى أنه إذا ما ركزت الأمم المتحدة على هذه القضايا الهامة، فلن تكون هناك أية شكوك في دورها الريادي في الحوكمة العالمية.

وترتبط مصائر شعوبنا بتهديدات عالمية مباشرة على نحو متزايد. وقد تم الاعتراف اليوم، بالتهديدات التي يمثلها تغير المناخ وخسارة التنوع البيولوجي والأزمات الاقتصادية والمالية وأزمة التوظيف والأمن الغذائي والصحة العامة ونزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة ومكافحة الإرهاب، بأنها تهديدات مترابطة. وعلى هذا الأساس، يتعين علينا إيجاد شكل جديد من تعددية الأطراف والتعاون الدوليين، بهدف تنسيق سياساتنا على الصعد الدولية والوطنية والإقليمية. وتقع على عاتقنا كفالة الفعالية الكاملة لأنشطة المنظمة،

بهدف الحفاظ على قيمتها الأساسية وتعزيزها، بوصفها مرجعية للمجتمع الدولي.

ويبدو الترابط بين هذه التهديدات الآن أكثر وضوحا من أي وقت مضى. وهذا هو الحال، على سبيل المثال، بالنسبة لتأثير تغير المناخ على الأمن الغذائي العالمي الذي يشكل، بدوره، تهديدا للأمن والسلام، ليس في أفريقيا وحدها، التي ربما تسهل فيها ملاحظة هذه العلاقة، بل في جميع أنحاء العالم. إن انعدام الأمن الغذائي يغذي الصراعات الاجتماعية العنيفة. كما يؤدي تغير المناخ إلى انخفاض الإنتاج الغذائي العالمي، الذي نشهد آثاره الأشد ضررا في أفريقيا وآسيا.

ويواجه سكان البلدان التي تمر بحالات ما بعد الصراع، وتلك التي تعتمد بشكل مباشر على الزراعة، أو البلدان النامية الأشد فقراً، صعوبات أكثر من غيرها في التأقلم مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية، بسبب الجفاف أو غيره من الكوارث الناجمة عن تغير المناخ. ويتابع بلدنا الأزمات الإنسانية الحالية في القرن الأفريقي بقلق شديد. فسكان الصومال وكينيا وإثيوبيا وجيبوتي ضحايا الجفاف الشديد. هذه أزمة إنسانية تؤثر على أكثر من ١٢ مليون شخص، بينهم العديد من النساء والأطفال.

وتشعر جمهورية سان مارينو بالامتنان للأمين العام لما قام به من إجراءات سريعة وهامة لصالح السكان المتضررين. كما نشكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، لاستجابتهما الفورية ومساهمتهما الكبيرة في معالجة حالات الطوارئ الإنسانية في القرن الأفريقي. ونشكر كذلك الدول الأعضاء على التزاماتها المالية.

ويمثل ارتفاع مستوى سطح البحر أثراً آخر، ولكن لا يقل أهمية، لتغير المناخ، وهو يؤثر على بقاء العديد من الدول الأعضاء. ولا تؤثر هذه المشكلة على الجزر الصغيرة فحسب، بل أيضا على الجزر الكبيرة والبلدان الممتدة السواحل. ولذلك، فإن هذه الظاهرة تؤثر على عدد كبير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وتبدو العواقب والترابط والآثار المترتبة على التهديدات العالمية الخطيرة للسكان والسلام والأمن الدوليين واضحة على نحو متزايد. وبغية معالجة هذه التحديات، نحن بحاجة إلى أمم متحدة قوية، فضلا عن فعالية وتنسيق العمل في سياساتنا الاقتصادية والبيئية والغذائية على المستويات كافة، على الصعيدين العالمي والإقليمي، على حد سواء. وينبغي تصميم هذه السياسات بهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل ومنصف.

وكما ذكرت سابقا، فإن موضوع هذا العام يرتبط حتما بإصلاح الأمم المتحدة. وسوف يكون ذلك الإصلاح أساسياً للاستقرار العالمي في المستقبل، ولصون السلم والأمن الدوليين. وينبغي أن يظل ذلك هدفاً لجميع جهودنا.

وجمهورية سان مارينو تتابع باهتمام عملية إصلاح مجلس الأمن منذ عام ١٩٩٤. وفي ذلك الصدد، تعرب عن امتنانها للسفير تانين، للحكمة والنزاهة اللتين تحلى بهما في رئاسته للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، ولجهوده الدؤوبة من أجل الوصول إلى اتفاق سياسي على أوسع نطاق ممكن. ونحن مقتنعون بأن المفاوضات الحكومية الدولية هي الإطار الصحيح الذي يمكن من خلاله إيجاد حل يعبر عن مصالح ومواقف جميع الدول الأعضاء. ومن الضروري أن نتجاوز المواقف الأولية للدول من هذه المسألة من أجل التفاوض على اتفاق على أوسع نطاق ممكن. وترى جمهورية سان مارينو أن مسائل الإصلاح الرئيسية الخمس – فئات العضوية، ومسألة حق النقض، والتمثيل الإقليمي، وحجم المجلس الموسع وأساليب عمله، وعلاقته مع

الجمعية العامة – هي مسائل مترابطة ترابطا وثيقا، ويتعين النظر إليها ككل.

وعملية تنشيط الجمعية العامة إصلاح رئيسي آخر في الأمم المتحدة يوليه بلدنا أهمية كبرى. وتدعم جمهورية سان مارينو عملية الإصلاح هذه، وفي ذلك الصدد، تود أن توجه الشكر إلى كل من ليتوانيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين لمشاركتهما في رئاسة الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة هذا العام.

إن تنشيط الجمعية العامة إصلاح سياسي ضروري، وهو أساسي في الوقت نفسه لمستقبل الأمم المتحدة. إنه إصلاح ينبغي أن يشمل جميع الدول من أجل التوصل إلى اتفاق يقوم، مرة أخرى، على أوسع توافق آراء سياسي ممكن، ويهدف إلى إعادة التأكيد على الدور المركزي للجمعية العامة بوصفها الهيئة الأكثر تمثيلا في الأمم المتحدة، فضلا عن دور وقيادة رئيسها. وينبغي للإصلاح أن يجعل أعمال الجمعية العامة أكثر فعالية، وأن يمنع الازدواجية في أنشطتها، ويؤدي إلى تحسين علاقاتها مع الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. ومع ذلك، يتعين ألا يقتصر تنشيط الجمعية العامة على هذه الجوانب وحدها، مهما كانت أهميتها. وينبغي للجمعية أن تصبح محفلا رئيسيا، يمكن فيه إيجاد حلول للمشاكل التي تشكلها التهديدات العالمية التي توحد مصائر شعوبنا على نحو متزايد.

وهناك العديد من القضايا والمواضيع التي تركز الأمم المتحدة اهتمامها عليها، ومن المستحيل معالجتها جميعها. وعليه، فإنني أسلط الضوء على بعض الجوانب التي لا تقل أهمية، على الرغم من أنها ليست معلومة على نطاق واسع.

فحوالي ١٥ في المائة من سكان العالم يعانون نوعاً من الإعاقة، بينما تعاني نسبة تتراوح بين ٢ إلى ٤ في المائة من إعاقات شديدة. ومنذ اعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠٠٦، شهدنا تأكيدا واضحا على حقوق المعوقين. واليوم، تم التصديق على الاتفاقية من قبل أكثر من ١٠٠ بلد. واتخذ المجتمع الدولي خطوات هامة إلى الأمام نحو المساواة وعدم التمييز ضد الأشخاص المعوقين، فضلا عن إشراكهم وشمولهم بصورة كاملة في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمعات. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله من أجل تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك إنشاء الأطر التشريعية والسياسات، على الصعيدين الوطني والدولي.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يتصدى أيضا للعلاقة القوية بين الإعاقة والفقر، وأن يدرج تلك المسألة في الاستراتيجيات السياسية في المستقبل. واتباع نهج مماثل أمر أساسي في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ففي الوقت الحاضر، تعيش نسبة ٨٠ في المائة من الأشخاص المعوقين في البلدان النامية، ويعيش معظمهم تحت خط الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، يعاني العديد من الأطفال الذين لا يذهبون إلى المدارس نوعا من الإعاقة. لذا، من الضروري اعتماد استراتيجيات وسياسات موجهة، تأخذ بعين الاعتبار حالة الأطفال المعوقين، تحقيقاً لهدف تعميم التعليم الابتدائي.

إن أكثر من ٨ ملايين طفل تحت سن الخامسة، و ٣٥٠ ٠٠٠ من الأمهات يموتون كل عام. واليوم، لا يزال هناك ٦٧ مليون طفل خارج المدارس، ويعاني ١٩٥ مليون طفل تحت سن الخامسة من سوء التغذية المزمن، الذي لا يزال السبب الرئيسي لوفيات الأطفال. وفي كل يوم يولد أكثر من ١ ٠٠٠ طفل مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية، ويتعايش مع الفيروس نفسه حوالي ٥ ملايين من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً.

ولا يزال الأطفال الفئة الأكثر عرضة وتأثرا بالعنف والانتهاكات والاستغلال. وحاليا، هناك أكثر من ٢٠٠

مليون طفل، خصوصاً في البلدان النامية، لا يملكون شهادات ميلاد. وللأسف، لا يستطيع معظمهم الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم، أو التمتع بحقوقهم إلا بالكاد. كما تصعب حمايتهم أيضا. وهذا يهدد بتقويض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على نحو خطير. وتنضم جمهورية سان مارينو إلى المجتمع الدولي في تأييد القرار ١/٦٥، المعنون ”الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية“.

وقد أدرجت المساواة بين الجنسين في مكانها الصحيح في صدارة جدول أعمال الأمم المتحدة. ففي العديد من البلدان، لا تزال إحصاءات الوفيات بين الأمهات مبعث قلق بالغ، وخصوصاً، في المناطق الأكثر فقرا في العالم. وعلاوة على ذلك، فإن الشباب والفتيات والنساء هم الفئات الأكثر تأثرا بفيروس نقص المناعة البشرية. وللأسف، فإن الاتجار بالنساء والأطفال لا يزال يمثل مشكلة خطيرة. ولا تزال النساء والفتيات يتعرضن لممارسات مهينة، مثل دفع ثمن مقابل العروس، وزواج الأطفال، والاختطاف والعنف الجنسي، بما في ذلك العنف المترلي.

ولا تزال حماية حقوق المرأة في حالات الصراع وما بعد الصراع تمثل أولوية قصوى أخرى للأمم المتحدة. فالنساء التي تواجه هذه الحالاتي يقعن في أحيان كثيرة جداً ضحايا للعنف الجنسي وأعمال الاغتصاب الجماعي والتعذيب والإعدامات التعسفية.

إن التعليم والتثقيف من الأمور الحيوية لمكافحة التمييز ولصالح تمكين المرأة. فتحسين نوعية التعليم وإتاحته للنساء والأطفال يقتضيان تزويدهم بالأدوات اللازمة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لديهم.

لقد تكلمت مع مجموعات من الناس يعيشون في حالات صعبة للغاية في مناطق عديدة من العالم ويمثلون طيفا واسعاً جداً من سكان العالم. فالمهمة الرئيسية لكل فرد ودولة تتمثل في دعم كل جهد لمساعدتهم على أن يعيشوا في ظروف كريمة وأن يشعروا بشمولهم الكامل في المجتمع. فتقدمهم سيكون تقدمنا، وابتسامتهم ستكون النور الذي سيمكننا من النظر إلى المستقبل بتفاؤل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ك. شانموغام، وزير خارجية جمهورية سنغافورة.

السيد شانموغام (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ السفير ناصر عبد العزيز النصر على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. وأود أيضاً أن أهنئ الأمين العام بان كي – مون على إعادة تعيينه بالإجماع لفترة ثانية.

وأقدم أحر التهاني إلى جنوب السودان كونها أصبحت أحدث عضو في أسرة الأمم المتحدة. ونتمنى للرئيس ناصر النصر والأمين العام بان كي النجاح في السنة المقبلة.

لقد شهد العالم أوقاتا اتسمت بالصعوبة منذ الأزمة الاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨. ومما عقَّد من هذه الأزمات ما حدث من كوارث طبيعية وكوارث أخرى من صنع الإنسان اتسعت في نطاقها وزادت في شدتها. وأن الآثار التي تفرزها هذه الأحداث تؤدي إلى نتائج لا يمكن التنبؤ بها. ويتعين على الحكومات أن تصمد أمام التحدي المتمثل في إعادة انتعاش النمو واستحداث الوظائف لمواطنيها، حتى في الوقت الذي يأتي فيه الانتعاش الاقتصادي العالمي غير مؤكد، ويأتي تحت طائلة التهديد بأزمة مالية وأزمة ديون شديدة في الولايات المتحدة وفي منطقة اليورو. ولا تزال المخاوف قائمة من خطر حدوث دورتي كساد متتاليتين.

وتوجد تحديات عالمية أخرى تقتضي إيلاء الاهتمام الشديد وتوفر الموارد أيضاً. وتلك تتضمن مسائل طويلة

الأجل من قبيل التنمية المستدامة وتغير المناخ والأمن المائي. وهناك شواغل أيضاً آنية مثل الأمن الغذائي وتوفير الوظائف وجعل مدننا أنسب للعيش. وهذه المسائل تتطلب عملاً مشتركاً عاجلاً من جانب المجتمع العالمي.

في الشهر المقبل سيكون لدينا سبعة بلايين نسمة يتعين علينا توفير الطعام والملبس والوظائف لهم. وهذا تذكير شديد بحجم مهمتنا. ويجب على الأمم المتحدة أن تقوم بدور هام في التصدي لهذه التحديات. أولاً، بوسع الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية المساعدة في الإبقاء على الإطار الاقتصادي العالمي لكي يفضي إلى النمو في خضم اضطراب شديد يتمثل في عدم الاستقرار الاقتصادي.

إننا نسير في طريق وعر، مع تباطؤ النمو في جميع الأسواق الرئيسية، ولا يوجد ضمان للانتعاش السريع. وفي الوقت نفسه نواجه زيادة مقلقة في الأفكار الحمائية. وبين تقرير حديث أصدرته منظمة التجارة العالمية أن بلدان مجموعة العشرين وضعت ١٢٢ تدبيراً تجارياً تقييدياً من ٢٠١٠ إلى نيسان/أبريل ٢٠١١. والعديد من البلدان تركز كثيراً على الشواغر السياسية المحلية أكثر مما تركز على تنفيذ التزاماتها المتعددة الأطراف، وتتخذ إجراءات محددة على الصعيد العالمي. لذلك لا تزال التوقعات ضئيلة بحدوث تقدم كبير في جولة الدوحة الإنمائية.

وبما أنه يتعين على أبرز المؤسسات المتعددة الأطراف في العالم، أي الأمم المتحدة، أن تتخذ موقفاً قوياً، وذلك بأن تقطع تعهداً موحداً ضد التدابير التقييدية للتجارة وأن تواصل الدفع نحو حرية التجارة. إن مكافحة الضغوط الحمائية بصورة جماعية مسألة مهمة لاستدامة اقتصادنا في الأجل الطويل. وفلسفة الإثراء المشترك التي يتسم بها ميثاق الأمم المتحدة يجب أن تحل محل استراتيجيات البقاء القصيرة النظر، إذا ما أردنا حقاً أن نتبع الطريق المفضي إلى الاستدامة. إن الأمم المتحدة بسبب حجم عضويتها ووظائفها فقط ستحتاج إلى وقت لتحقيق توافق الآراء واتخاذ القرارات. وهذا يترك الباب مفتوحاً للتنسيق المخصص من جانب المجموعات الصغيرة غير الرسمية، ولا سيما خلال الفترات الحرجة مثل خريف عام ٢٠٠٨. وهناك دور للمجموعات الصغيرة والمجموعات الإقليمية مثل مجموعة العشرين ومجموعة الثمانية التي ربما تكون أكثر كفاءة وديناميةً في عملية صنع القرار.

إن قدرا معيناً من السلاسة في الحوكمة العالمية هو تحصيل حاصل، بل لازم لمعالجة المشاكل المعقدة والمتنوعة الآخذة في التزايد. ولكن في نهاية المطاف لا بد من إقامة توازن بين الكفاءة والشرعية الحقة. وتشكل مجموعة العشرين أكثر من ثمانين في المائة من التجارة العالمية والناتج المحلي الإجمالي، غير أن ذلك لا يزال يترك أغلبية البلدان وعدداً كبيراً من تلك الشعوب خارج المجموعة. هناك مجال تقوم فيه الأمم المتحدة بدور محدٍ يتمثل في ضمان أن تأخذ جميع المجموعات في الحسبان المصالح الكبرى وأن تعززها. ويتعين أيضاً على الأمم المتحدة أن تعمل يداً واحدة مع هذه المجموعات بوصفها تكميلية للمنظومة الدولية، وليس كمتنافسة تلغي إحداها الأخرى.

كذلك لدى الأمم المتحدة دور هام في التصدي لتحديين آخرين وهما المواد الغذائية والأمن المائي وهما وجهان لعملة واحدة. وقد أبلغت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة عن ارتفاع في أسعار المواد الغذائية على الصعيد الدولي بحيث بلغت مستويات لم تشهدها في عقدين من الزمن. ووفقاً للبنك الدولي، فإن ارتفاع تكلفة المواد الغذائية دفعت ٤٤ مليون نسمة إلى براثن الفقر المدقع والجوع منذ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وإن أزمة المجاعة في القرن الأفريقي ما هي إلا جانب واحد لهذا الدمار.

ومما هو خطير بنفس القدر التحدي المتمثل في الأمن المائي. فقد ذكر برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن زهاء ثلث سكان العالم يعيشون في بلدان تتراوح فيها شح المياه من معتدل إلى عال، بما يصاحب ذلك من أثر غير متناسب على الفقراء. ومع النمو المتوقع حالياً في سكان العالم، فإن مهمة توفير المياه لمعيشة البشر ستزداد صعوبة وتشتد المنافسة على الموارد النادرة ولكنها حيوية بحيث قد تذكي نيران عدم الاستقرار والصراعات داخل الدول وبينها.

إن الأمم المتحدة تفعل الشيء الكثير في المجالين لكي تعزز بصورة استباقية من التعاون فيما بين الدول الأعضاء. وما برح برنامج الأمم المتحدة للبيئة يدرس بهمة مسألة المياه مع وكالات الأمم المتحدة الشريكة والمنظمات الأخرى. وإذ تتطلع الأمم المتحدة إلى المستقبل، بوسعها أن تفعل المزيد لبناء التآزرات في التكنولوجيا، والسياسة والقدرة في هذا الميدان. وفي هذا الصدد، فإن فعاليات من قبيل الأسبوع العالمي للمياه في ستكهولم هي أول ما يتبادر إلى أذهان الجماهير عند الحديث عن الدفاع عن مسائل المياه.

وبصورة مماثلة ومنذ عام ٢٠٠٨، نظمت سنغافورة أسبوع سنغافورة الدولي للمياه، وهو برنامج عالمي يجمع بين راسمي السياسة، وقادة الصناعة، والخبراء والمهنيين للتصدي للتحديات، والتكنولوجيات المعروضة، واستكشاف الفرص والاحتفال بالمنجزات التي تحققت في عالم المياه. إننا في سنغافورة نعتبر دائماً المياه موردا استراتيجيا. لقد استثمرنا موارد كبيرة في الأبحاث والاختبارات في التكنولوجيات الجديدة. وسيسعدنا أن نتقاسم خبراتنا.

إني لعلى يقين من أن هناك أيضاً العديد من قصص النجاح الأخرى في البلدان التي اعتمدت تكنولوجيا حديثة وسياسات سليمة للتغلب على مشكلة انعدام الأمن المائي لديها. لذلك يسر سنغافورة أن تكون عضواً في مجموعة الخضر، وهو تجمع غير رسمي أخذت زمام المبادرة فيه سلوفانيا وينـاقش أعضاءه الطرق التي تزيد من خبراتنا الجماعية في إدارة المياه. وهذا النموذج يمكن أن تكرره الأمم المتحدة ليشمل المزيد من الدول الأعضاء.

وعلينا أيضاً إلقاء نظرة على العمليات والإجراءات والقيادة داخل الأمم المتحدة. إذ يجب استعراض فعالية ردودنا وإدخال تحسينات عليها. يوجد حالياً نوع من عدم الترابط بين تكاثر القرارات التي نناقشها عاماً إثر عام والحقائق الراهنة فعلاً. وثمة حاجة كبيرة إلى التنسيق على نحو أفضل بين نيويورك والميدان. إن العمل الهائل الجيد الذي يقوم به سائر موظفي الأمم المتحدة في الميدان من قبيل الموظفين العاملين في المجال الإنساني والموظفين الذين يقدمون المساعدة يجب أن يكون متصلاً على نحو أفضل بما تقوم به الدول الأعضاء في المقر.

ولئن كانت الإجراءات المعمول بها مهمة، لا ينبغي لذلك أن يعرقل التفكير الابتكاري والحلول الابتكارية. فعلى سبيل المثال يجب أن نحدد موعدا زمنياً نهائياً وأهدافاً محددة للقرارات ونتخلى عن قرارات أخرى. فلنركز على ما يجب القيام به، ومن الذي ينبغي أن يقوم به، والوقت الذي ينبغي أن يتم فيه ذلك. وذلك سيضمن التوصل إلى نتائج مستهدفة والتنفيذ الحقيقي للأهداف. وربما يبدو هذا كما لو كان تغييراً إجرائياً صغيراً، ولكن لنقتبس العبارة القائلة. يمكن أن يكون للأشياء الصغيرة أثرا كبيراً في بعض الأحيان.

والبديل هو أن نترك تشكيل الحوكمة العالمية الجديدة لمجموعات أخرى، ستكون أقل شمولاً بحكم طبيعتها. وسوف يؤدي ذلك إلى المزيد من تهميش الدول الصغيرة والضعيفة. والأمم المتحدة بحاجة إلى إيجاد سبل للعمل مع مجموعات محدودة، باعتبارها أجزاء مكملة للنظام الدولي. وهذا هو ما سعت مجموعة الحوكمة العالمية، أو مجموعة الثلاث، إلى تحقيقه.

ولكي تكون بمثابة جسر بين الأمم المتحدة ومجموعة العشرين، قدمت مجموعة الحوكمة العالمية أفكارا لتعزيز مشاركة المجموعة الأخيرة مع الأمم المتحدة وركزت مجموعة الحوكمة على مجالات التعاون الحالي والمحتمل، مثل التنمية، ومعالجة مشكلة الأمن الغذائي، وتعزيز نمو المدن الملائمة للسكن. ودعت المجموعة أيضا إلى اتباع نهج شامل لمعالجة مختلف العوامل التي تؤثر على الأمن الغذائي، وتقلّب أسعار المواد الغذائية. وشملت تلك الدعوة ودعوة إلى تجديد الالتزام السياسي بنظام تجاري متعدد الأطراف وشامل وقائم على النظم ومنفتح، وخال من التمييز ومنصف، في إطار منظمة التجارة العالمية، ما نعتقد أنه أمر هام لتحقيق الأمن الغذائي.

وتظل الأمم المتحدة المنظمة العالمية الوحيدة الشاملة والدولية حقاً، و ليس هناك بديل للأمم المتحدة. ويدل التوسع المطرد في عدد أعضائها من ٥١ عضواً عند تأسيسها في عام ١٩٤٥ إلى ١٩٣ عضواً اليوم على القيمة التي توليها الدول الأعضاء في هذه المنظمة.

والأمم المتحدة في وضع فريد يمكنها من التأثير على مستقبلنا الجماعي. ومع ذلك، ينبغي ألا نعتبر هذا الوضع مفروغا منه، لأن قدرة المنظمة على التأثير في القضايا العالمية تعتمد في نهاية المطاف على القرارات التي نتخذها نحن الدول الأعضاء فيها.

فقبل خمسة وستين عاما مضت تمكنا، في أعقاب الدمار الذي خلّفته الحرب العالمية الثانية، من التوصل إلى توافق آراء يعززه مفهوم المواطنة العالمية الشاملة، وتجلى عبر إنشاء مجموعة من المؤسسات والممارسات والأعراف الدولية. وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة.

ومنذ ذلك الحين، أعادت العولمة والتكامل الاقتصادي تعريف الحوكمة العالمية وعملية صنع القرار. والأمم المتحدة بحاجة إلى تكييف عملياتها مع هذه البيئة الجديدة. بيد أن قيمها لا تزال باقية في جوهرها كما هي: صون السلم والأمن الدوليين، وتعزيز التنمية وحقوق الإنسان، واحترام سيادة القانون.

ولنا، نحن الدول الأعضاء، أن نحشد الإرادة السياسية اللازمة لأن نضع جانبا المصالح الذاتية الضيقة، ونعمل من أجل مصلحتنا الجماعية، وتأمين الرفاه لأجيالنا المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيرغي مارتينوف، وزير خارجية جمهورية بيلاروس.

السيد مارتينوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): لقد قيل الكثير من على هذا المنبر في السنوات القليلة الماضية بشأن الحوكمة العالمية ومع ذلك، فإن هناك في الواقع شعوراً سائداً بأن الفوضى تجتاح كوكبنا على نحو متواصل. ولا ريب في أن الأزمات العالمية تتوالى وتأتي تباعاً. كما يجري تقويض القانون الدولي دون حياء. ويتصاعد عدم المساواة والفقر، على نحو مطرد، بينما يزداد الأشخاص الذين يتعرضون للمعاناة على نطاق العالم.

وهذه هي النتيجة المنطقية لعالم يعمل دون نظام وقواعد منظمة له. فقبل عشرين عاما مضت، كانت للمجتمع الدولي لحظته الدستورية، نتيجة لانتهاء مواجهة العصر المصيرية. وتوفرت عندئذ فرصة لوضع استراتيجية شاملة لعالم مستقر في المستقبل. وقد أضعنا تلك الفرصة، وذلك في المقام الأول بسبب تغلب الأنانية والخبث، بدلا من الحس السليم، على ذهنية من يسمون بالفائزين.

فقد استبعد عدم وجود رؤية مشتركة احتمال قدرتنا على اتخاذ إجراءات متضافرة فعالة. ونتيجة لذلك، فإن المجتمع الدولي اليوم لا يفعل سوى مجرد رد الفعل على تصاعد التحديات العالمية، دون إمكانية اللجوء إلى الصكوك التي يمكن أن تمنع منع تلك التحديات. وهذه الحالة لا مناص

من أن تستمر ما لم نتوصل معاً إلى مجموعة من التدابير الفعالة الطويلة الأجل. ونحن بحاجة إلى استراتيجية عالمية لمكافحة الفوضى.

وتشير إخفاقات المجتمع الدولي على مدى السنوات العشرين الماضية إلى أنه، لتصبح استراتيجية كهذه ناجحة وفعالة، من الضروري أن تبنى على الأسس الثلاثة التالية: تعزيز القانون الدولي، وإنشاء الشراكات العالمية، وتنشيط الأمم المتحدة.

وقد كان تاريخ البشرية دائما تاريخاً لمعارضة السلطة والقانون. وفي القرن الماضي فحسب، حُلّت هذه الحجة شرعاً لصالح القانون. وبهذه المناسبة، فإنه ليس من قبيل المبالغة القول إن الحضارة تتشكل بانتقالها من السلطة إلى القانون.

وبيلاروس مقتنعة اقتناعا راسخا بأن استراتيجية معنية بمكافحة الفوضى لا يمكن لها أن تنجح فيما لو فشلنا في صون وتعزيز نظام القانون الدولي، بوصفه رادعا عن الخروج على القانون والإفلات من العقاب. ومن الواضح أن هناك أكثر من سبب كاف للشعور بالقلق، نظرا إلى أن السلطة، تسود، بحكم الواقع، على القانون في كثير من الأحيان.

وقد شهدنا في هذا العام تغييرات بعيدة المدى في الشرق الأوسط. فلبلدان تلك المنطقة حق ثابت في تحديد طريق التنمية الخاص بها. وينبغي لنا جميعا احترام الخيار الذي اتخذته تلك الدول، والامتناع عن التدخل في شؤونها الداخلية. فذلك هو التزامنا الدولي، بصفتنا دولاً أعضاء في الأمم المتحدة.

ولسوء الحظ أنه لا يمتثل كل بلد لالتزاماته الدولية بشأن حرية اختيار مسارات التنمية. فعلى امتداد عدة عقود حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على فرض حصار اقتصادي وتجاري ومالي على كوبا المحبة للحرية، وذلك انتهاك واضح لمبادئ الأمم المتحدة وقراراتها.

كما استُهدفت بيلاروس ليس بواسطة شن هجمات شريرة عليها فحسب، ولكن أيضا بفرض جزاءات اقتصادية عليها بسبب الخيار الذي اتخذته الأمة البيلاروسية بانتخاب رئيسها. ولن يتخلى مواطنو بيلاروس أبداً عن حقهم في الاختيار. فتحديد مسار تنمية بلدنا يعتبر قيمة مقدسة بالنسبة لنا. فلا الجزاءات ولا الابتزاز ولا التهديدات ستغير موقفنا، والعدالة في صالحنا.

ولم تحاول بيلاروس قط أن تعلّم أي شخص الطريقة التي يعيش بها. ونحن ندافع باستمرار عن ضرورة احترام تنوع مسارات التنمية في دول العالم. وجمهورية بيلاروس على استعداد لتطوير التعاون القائم على تبادل المنفعة مع جميع الدول، بما فيها البلدان التي نختلف معها اختلافاً حاداً. فنحن، في نهاية المطاف، نطلب من الآخرين ببساطة، أن يعاملونا كما نعاملهم تماما، على أساس الاحترام والمساواة. فذلك حقنا أيضاً.

وينسب إلى العالم العظيم ألبرت أينشتاين قوله ذات مرة: ”لا يمكن أن تحل المشاكل على نفس مستوى الوعي الذي أنشأها“. ليس ممكناً معالجة التحديات والتهديدات المتنامية عبر الحدود الوطنية بطريقة ناجحة بواسطة أدوات السياسة الخارجية التقليدية، مثل توازن القوى، ومناطق النفوذ، والجزاءات والتهديدات. فنحن بحاجة إلى أشكال جديدة من التعاون، لها أثر في سياق التحولين العالميين المعاصرين اللذين أصاب محللو السياسة الخارجية في التأكيد عليهما: انتقال النفوذ من الغرب إلى بقية الدول، ومن الدول إلى الجهات الفاعلة من غير الدول.

ونرى أن الشراكات العالمية بين الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، تمثل أفضل شكل للتعاون من أجل مواجهة تلك التحديات وغيرها.

وتشكل الشراكات العالمية جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية المعنية بمكافحة الفوضى. إنها مجرد شراكات يمكنها أن تكفل التضافر الحقيقي لجهود أصحاب المصلحة المهتمين بالتصدي، في العالم اليوم، لكامل مجموعة التحديات والتهديدات التي لا تعترف بأي حدود. ونحن على يقين بأنه لا بديل من التكامل والشمولية على الصعيد الدولي. فالعولمة والاعتماد المتبادل جعلانا جميعاً معرضين بنفس الدرجة للمشاكل العابرة للحدود. وهكذا، لا يمكن أن يكون هناك رفاه واستقرار في العالم للقلّة بينما يعيش الآخرون في حالة من الفقر والمعاناة.

إن التغيرات العميقة الحاصلة في أفريقيا والشرق الأوسط بسبب المشاكل المتزايدة المتمثلة في الفقر وعدم المساواة تملي ضرورة تحقيق شراكة عالمية من أجل التنمية. فالاجتماع الرفيع المستوى الذي انعقد في الأمم المتحدة العام الماضي واجتماع مجموعة الـ ٢٠ في سول أسهما إسهامات هامة في الجهود المبذولة في هذا الميدان. وفي الوقت نفسه، إن ارتفاع أسعار النفط والأغذية والطاقة بلا هوادة في جميع أنحاء العالم يشير إلى وقوع التنمية تحت تأثير جديد، ومن ثم إلى ضرورة وضع نُهُج أكثر استباقية وغير تقليدية.

ومن بين هذه النُهُج المحددة، نرى أن من المهم معالجة مسألة نقل تكنولوجيات الطاقة الفعالة والمتطورة إلى البلدان النامية والمتوسطة الدخل. وهذا أيضاً عنصر أساسي للتغلب على مشاكل تغير المناخ. والأمر الحاسم هنا هو أن هذه التكنولوجيات موجودة بالفعل وجرى إرساؤها في أجزاء كثيرة من العالم. لذلك، فإن الصعوبات ليست تقنية.

وفي نهاية المطاف، فلنفهم نقطة واحدة: من المستحيل اليوم أن تكون هناك جنة خضراء للبلدان الغنية بينما تعيش البلدان الفقيرة في جحيم ملوث. والطبيعة المحددة للأرض تستبعد مثل هذا السيناريو.

وكخطوة عملية، تود بيلاروس أن تقترح إنشاء آلية عالمية – من خلال قرار للجمعية العامة بشأن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وفي إطار الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ – تحت رعاية الأمم المتحدة لكفالة حصول جميع بلدان العالم على التكنولوجيات الحديثة للطاقة. وسيكون ذلك أفضل إسهام لنا في السنة الدولية للطاقة المستدامة للجميع، التي سنحتفل بها في عام ٢٠١٢.

ولقد خطونا طوال العام الماضي خطوات هامة نحو إقامة الشراكة العالمية لمكافحة الرق والاتجار بالبشر في القرن الحادي والعشرين، التي بدأتها بيلاروس. ويجري تنفيذ خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. والدول المهتمة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، إلى جانب القطاع الخاص، تشارك بنشاط في هذه العملية. ومما يثلج الصدر أن هذه الجهود تركّز على حماية حقوق الضحايا.

وكانت بيلاروس التي ترمي بثقلها الكامل وراء هذا النهج، من بين أولى الدول التي تبرعت لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني الطوعي لضحايا الاتجار بالأشخاص. ونحن ممتنون لتلك البلدان التي شاركت في أعمال مجموعة أصدقاء متحدين ضد الاتجار بالبشر.

ومن بين توقعات إقامة شراكات عالمية، نرى أن موضوع دعم الشباب واعد جداً. وفي الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالشباب الذي عقدته الجمعية العامة العام الماضي، تقدمت بيلاروس بالمبادرة الرامية إلى إنشاء شراكة لهذا الغرض. ونحن نرحب بالاجتماع الرفيع المستوى المعني بالشباب الذي عقد في تموز/يوليه من هذا العام في إطار السنة الدولية للشباب. ونأمل أن يُستتبع هذا الحدث بوضع سياسات عالمية فعالة لحماية مصالح الشباب.

وهناك مكان طبيعي لوضع وتنفيذ استراتيجية للتنمية في المستقبل. وهذا المكان هو الأمم المتحدة. والسؤال اليوم

هو، إلى أي مدى تصلح الأمم المتحدة كي تأخذ هذه المهمة على عاتقها؟ فلنكن صرحاء. كلنا لدينا مآخذ على الأمم المتحدة. في الواقع، يبدو أن المهمة الرئيسية للمنظمة على مدى السنوات الماضية كانت الصمود في وجه مختلف الأزمات بدلاً من حلها، ناهيك عن منعها.

هل الأمم المتحدة مسؤولة عن هذا الوضع؟ فلنكن صرحاء مرة أخرى ونقول ”لا“. الأمم المتحدة هي نحن. إنها نحن، الدول الأعضاء، الذين على خطأ، لأننا معاً فشلنا في فهم نوع العالم الذي نريد بناءه وفي تكييف الأمم المتحدة مع الواقع الجديد. لذلك، من المستغرب جداً أن الأمم المتحدة كانت إلى حد كبير ساحة للفعاليات الفردية بدلاً من أن تكون منهاجاً للعمل المشترك.

إن الحاجة إلى تنشيط المنظمة تبرز الآن بشدة أكثر من أي وقت مضى. فنحن بحاجة إلى إصلاح الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة والتوجه الأساسي لأنشطتها.

ويجب ألاّ يبقى مجلس الأمن ثابتاً بالشكل الذي كان يناسب عصر السياسية الواقعية. ونحن مقتنعون بأنه يجب توسيع المجلس في كلتا الفئتين بغية تحقيق مصالح البلدان النامية قبل كل شيء. ولا بد لأساليب عمل المجلس المتوافقة مع روح العصر أن تسهم في تعزيز سلطة وكفاءة عمله.

وثمة مشاكل اقتصادية حادة تصيب العالم ببلواها، ولكن القدرات الاقتصادية الكبيرة للأمم المتحدة لم تستغل بشكل صحيح. فأنشطة المجلس الاجتماعي والاقتصادي يجب أن تنسجم بدرجة أكبر مما عليه الآن مع الحلول للمشاكل الملحة للدول الأعضاء. وبيلاروس حريصة على الإسهام في هذا العمل، بما في ذلك كعضو في المجلس، شرط أن تقدم الدول الأعضاء في الشهر المقبل على انتخاب بيلاروس الذي يشرفها أن تكون عضواً في هذه الهيئة الحيوية للأمم المتحدة.

إن تعزيز الأمم المتحدة مستحيل من دون تحقيق توازن بين مصالح مختلف مجموعات البلدان. فقبل عدة سنوات، كانت بيلاروس من بين الدول الأعضاء التي بدأت ببذل الجهود الرامية إلى إيلاء الجمعية العامة عناية أكبر للمشاكل التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل. ويسرنا أن نرى أنه منذ ذلك الحين هناك تفهم متزايد الأهمية لهذه المجموعة من البلدان في العمليات السياسية والاقتصادية العالمية. وفي الدورة الحالية، سوف تواصل بيلاروس، إلى جانب البلدان التي تشاطرها الرأي، بذل الجهود لتوجيه أجهزة الأمم المتحدة التي تضطلع بالأنشطة التشغيلية نحو استجابة أكثر قوة وأكثر فعالية للاحتياجات المحددة لمجموعة البلدان هذه وأعضائها العديدين.

ومكانة الأمم المتحدة بين الناس العاديين في العالم مرتفعة في المناطق التي تساعد فيها حقاً على الانتقال من الفوضى والعنف إلى النظام والاستقرار عن طريق أنشطتها لحفظ السلام. ونحن نرى أن الجهود الرامية إلى تعزيز هذا المجال تتطلب أوسع تأييد. واستجابة لطلب الأمين العام، بدأت بيلاروس الإسهام بما أمكنها في المشاركة في عمليات حفظ السلام.

وهناك أيضاً حاجة إلى تعزيز دور الوساطة للأمم المتحدة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وتحقيقاً لذلك، من المهم ليس بناء القدرات الداخلية للمنظمة فحسب، ولكن كفالة التعاون النشط للأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية، على سبيل المثال منظمة معاهدة الأمن الجماعي، التي تدرك على النحو الأفضل المشاكل القائمة في المناطق المسؤولة عنها. وبيلاروس، بوصفها الرئيس الحالي لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، على استعداد للمساعدة في هذا الجهد بقدر ما تستطيع.

قال مارتن لوثر كينغ ذات مرة، ”الصواب صحيح التوقيت دائماً“. دعونا نحترم هذه النصيحة الرشيدة ونفعل كمجتمع دولي ما يجب أن نفعله دونما إبطاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أبو بكر عبدالله القربي، وزير خارجية جمهورية اليمن.

السيد القربي (اليمن): في البداية اسمحوا لي أن أهنئ سعادة الأخ ناصر عبد العزيز النصر على تسلمه رئاسة الجمعية العامة، وكلي ثقة بأنه قادر بخبرته وقدراته المعروفة على إدارة شؤون هذا المنصب الرفيع باقتدار وحكمة متمنيا له التوفيق والسداد. كما أتقدم بالشكر لسعادة السيد جوزيف ديس على جهوده المثمرة أثناء توليه رئاسة الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، وأغتنم هذه المناسبة لأهنئ السيد بان كي – مون على إعادة تجديد الثقة فيه أمينا عاما للأمم المتحدة، مع تقديري وشكري لموظفي الأمانة العامة على ما قاموا به من جهد خلال العام المنصرم وأخص بهذا المقام متابعة السيد الأمين العام لتطورات الوضع في بلدنا.

بداية نهنئ شعب جنوب السودان على قيام دولته وانضمامها إلى هذه المنظمة العتيدة، كما نبارك للأشقاء في المجلس الانتقالي في ليبيا وجودهم بيننا ممثلين للشعب الليبي الشقيق.

تشهد بلدي الجمهورية اليمنية منذ كانون الثاني/يناير الماضي أزمة سياسية حادة تنذر بمخاطر على أمن واستقرار اليمن وجواره الإقليمي. فقد قررت المعارضة السياسية التي كانت رديفا لنظام الحكم منذ قيام دولة الوحدة اليمنية في أيار/مايو ١٩٩٠، الخروج عن القواسم المشتركة وعلى مبدأ التوافق وتنفيذ الاتفاقات منذ العام ٢٠٠٦ بعد فشلها في الانتخابات الرئاسية، وظلت تفتعل الأزمات، ورفع سقف مطالبها، ورفض الحلول والتنازلات التي قدمتها الحكومة والتي لبت بها معظم مطالب أحزاب المعارضة، ذلك لأن هذه الأحزاب أدركت أن الوسائل الديمقراطية لن تمكنها من الوصول إلى السلطة فعمدت إلى المماحكات السياسية وصولا ببعضها إلى ممارسة العنف وبما يهدد بدخول اليمن في أتون صراعات مدمرة وحرب أهلية تنذر بتدمير كل المنجزات التي حققها شعبنا اليمني في العصر الحديث ونضاله من أجل بناء نظام سياسي ديمقراطي وحماية هويته الوطنية ونسيجه الاجتماعي وتآخيه الإنساني الفريد.

ففي بداية التسعينات تمكنت قوى الحركة الوطنية في اليمن من إنجاز قيام دولة يمنية موحدة والاتفاق على بنائها على أسس ديمقراطية تعددية بمؤسسات مدنية مع احترام حقوق الإنسان. إلا أن أصحاب المصالح الحزبية والشخصية الضيقة لم يرق لهم ما أنجز من فعل تاريخي عظيم فعملوا على زرع الفتن، كما أسهمت الأخطاء والتراعات التي شهدتها اليمن مع بدايات قيام دولة الوحدة بالإضافة إلى التحديات التنموية والزيادة المنفلتة في النمو السكاني وانتشار الفقر وشح الموارد العامة وزيادة الجفاف والتصحر ونضوب الموارد المائية وموارد النفط التي كانت تشكل دعما رئيسيا للموازنة العامة، هذه كلها أسهمت في انسداد الأفق أمام أجيال الشباب ومخرجات التعليم الجامعي والفني مما أسهم في زيادة احتقان الوضعين الاجتماعي والسياسي، ومع ذلك عملت حكومة الجمهورية اليمنية على مواجهة هذه التحديات بالحوار مع أحزاب المعارضة والعمل مع أصدقاء اليمن على تبني أجندة وطنية للإصلاح الاقتصادي والسياسي وتحقيق الحكم الرشيد.

إن دعوات التغيير التي تمر بها بعض الدول العربية أدت إلى تجاذب في كافة دول المنطقة وبنسب متفاوتة، ونحن في اليمن لم نكن بمنأى عنها وننظر إليها في إطار الحق المشروع لشعوب المنطقة للتطلع للإصلاح والتغيير. إلا أن بعض القوى السياسية التي كانت فاعلة في صياغة النموذج

الديمقراطي المؤسسي اليمني الذي قام على أساس الشرعية الدستورية انتهزت موجات المد التغييري في المنطقة وسعت إلى محاكاته للوصول السهل إلى كرسي السلطة مستبعدة ما ارتضته بنفسها من السير وفق الأطر الدستورية والديمقراطية للوصول إلى الحكم.

لقد احترمت الحكومة اليمنية مطالب الشباب ورغبتهم في التغيير وبدأت حوارات معهم و لم تدخر جهدا في الاستجابة لمطالبهم في الإصلاح، وأبدت استعدادها الكامل لمعالجة مشاكلهم وتسوية أوضاعهم فاعتمدت عشرات الآلاف من الوظائف لهم للتخفيف من البطالة بينهم، إلا أن أحزاب المعارضة اتخذت من اعتصامات الشباب وسيلة لتحقيق أهدافها السياسية وسلما لبلوغ السلطة فقام فقط بعض عناصرها بأعمال التخريب في محاولة للالتفاف على مطالب الشباب العادلة ورفض نتائج الديمقراطية التي عبر الشعب عنها عبر صناديق الاقتراع وتمت تحت إشراف دولي كان في مقدمته المشرفون الأوروبيون والمعهد الوطني الديمقراطي وعدد من المنظمات الدولية والتي شهدت لنتائجها بالشفافية والديمقراطية والنزاهة.

لقد أعلنت الحكومة اليمنية استعدادها لتلبية مطالب الشباب المشروعة وطموحهم في مستقبل أفضل ننشده جميعا لبلدنا ولأجيالنا والذي تقف في طريق تحقيقه تواضع إمكانيات بلدي الاقتصادية ومحدودية مواردها الطبيعية واستشراء الفقر والبطالة والإرهاب وآثار الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني الأمر الذي لم تنفك حكومتنا بسببه تنادي شركاء التنمية من الأشقاء والأصدقاء والمنظمات الدولية بالوفاء بالتزاماتهم لمساعدة بلدي وتقديم العون المالي والدعم الاقتصادي لتحقيق تنمية مستدامة توفر الأمن والاستقرار لليمن.

إن ما يجري في اليمن من اضطراب يعود في جذوره إلى عدم رضا أحزاب المعارضة وعدم قبولها بخيار الأغلبية من أبناء الشعب اليمني الذي منح ثقته لرئيس الجمهورية في انتخابات ٢٠٠٦ ومكّن الحزب الحاكم من الحصول على أكثرية المقاعد النيابية، وهو الأمر الذي لم تتقبله أحزاب المعارضة مبدية سخطها وعدم احترامها لإرادة الأغلبية من أبناء الشعب اليمني، فأعلنت مقاطعتها للانتخابات النيابية اللاحقة في خطوة تمهيدية لتصعيد الموقف وتعطيل الحياة السياسية في البلد والوصول به إلى ما نعيشه اليوم من أزمات متفاقمة في المجال الاقتصادي والتنموي والأمني والسياسي. ورغم ذلك التعنت، بادر رئيس الجمهورية لتقديم صيغة توافقية لرأب الصدع بين المعارضة والحكومة أفضت إلى تأجيل الانتخابات النيابية لسنتين لم تنته إلا بمزيد من التعنت من جانب المعارضة. وتواصلت جهود فخامة الرئيس مع دخول الأزمة مراحلها اللاحقة من خلال تقديم مبادراته أمام مجلس النواب والشورى في اليمن وأمام المؤتمر الوطني التي أكد فيها رغبته بعد الترشح في الانتخابات الرئاسية وقبوله بتعديل الدستور وقانون الانتخابات والسير في نظام الحكم المحلي كامل الصلاحيات.

وتتعمق في اليمن يوما بعد يوم القناعة بأن حل الانقسام الذي يشهده المسرح السياسي والدولة ومؤسستها العسكرية لن يتم تجاوزه عبر العنف الذي تتباه بعض قوى المعارضة وأن الحل يأتي عبر العودة إلى شرعية الدستور وتصحيح ما اعترى بناء الدولة من شوائب والتفرغ لتحسين مستويات معيشة المواطنين واللحاق بركب الشعوب لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وخلال بحث كافة القوى الوطنية الخيرة عن مخرج للأزمة السياسية الخانقة، وفي خضم الدعوات للمصالحة والحوار في اليمن، تقدم الأشقاء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمبادرتهم لحل الأزمة اليمنية وللتقريب بين

الأطراف وفق رؤية الانتقال السلمي السلس والآمن للسلطة عبر الشرعية الدستورية، وأسهمت الجهود المشكورة للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة عبر مستشاره في بلورة آلية تنفيذية بعد جولات من اللقاءات مع أطراف الأزمة اليمنية. وتقضي آلية الأمم المتحدة التي سلمت إلى الأطراف بتفويض رئيس الجمهورية لنائبه بالصلاحيات لإجراء حوار مع المعارضة حول إجراء انتخابات مبكرة تضع اليمن على طريق التغيير الديمقراطي المؤسسي.

إن بلادي تتمسك بمبادرة دول مجلس التعاون كأساس لحل الأزمة السياسية، وخاصة بعد أن أصدر فخامة الرئيس علي عبد الله صالح قرارا بتفويض نائب رئيس الجمهورية بالصلاحيات الدستورية اللازمة لإجراء حوار مع الأطراف الموقعة على المبادرة الخليجية والاتفاق على آلية مزَمَّنة لتنفيذها والتوقيع على المبادرة نيابة عنه، والبدء بمتابعة التنفيذ برعاية إقليمية ودولية، وبما يفضي إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة يتفق على موعدها الأطراف وتضمن انتقالا سلميا وديمقراطيا للسلطة، وهو الأمر الذي سيتيح لليمن تحقيق التغيير وبدء مرحلة الإصلاح والمصالحة الوطنية والبناء دون التعرض لاختلال أمني أو تجاوز للدستور ومبادئ الديمقراطية، وبذلك تقدم اليمن نموذجا للتغيير تخرج فيه كل الأطراف منتصرة من الأزمة السياسية وبالتالي تتعزز مكانة اليمن كدولة اختارت وتختار الحوار وسيلة للخروج من الأزمات.

كما أعلن فخامة الرئيس مؤخرا بعد عودته إلى صنعاء وبمنتهى الوضوح تمسكه بالمبادرة الخليجية ودعوته للاتفاق على آلية لتنفيذها.

وتتواصل جهود بلادي في مكافحة إرهاب تنظيم القاعدة. وقد تمكنت القوات المسلحة والأمن خلال الأسابيع الماضية من توجيه ضربات قاصمة لعناصر التنظيم في محافظة أبين. لقد حققت الدولة وما زالت نجاحات كبيرة في مطاردة تنظيم القاعدة الإرهابي والقضاء على مشاريعه التخريبية على الرغم من شح موارد الحكومة وضعف الدعم الدولي لها. إن ما نحتاج إليه على المستوى الدولي هو وضع استراتيجية دولية متكاملة لبناء القدرات الوطنية وحشد الموارد لها حتى تتمكن من مكافحة التطرف والفكر الإرهابي كاستراتيجية لا تعتمد على استخدام القوة العسكرية فحسب وإنما تتعداها لتعالج الأسباب المؤدية إليه والمتمثلة في الخلفيات الاجتماعية والتعليمية والفقر والعدالة الدولية وغيرها.

والجمهورية اليمنية تولي أهمية كبيرة لمسألة حقوق الإنسان التي تعد إحدى الدعائم الرئيسية للأمم المتحدة، ومنذ إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في عام ١٩٩٠، قطعت بلادي شوطا في هذا الميدان، ولا تألو جهدا في سبيل ضمان وتعزيز واقع حقوق الإنسان في مختلف المجالات، حيث تم إنشاء وزارة خاصة بحقوق الإنسان. وأضحت اليمن طرفا في العديد من الاتفاقات والمواثيق الدولية التي تعنى بحقوق الإنسان وتقدم تقاريرها بصفة دورية حول مدى تنفيذها، كما قدمت تقريرها الوطني في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل، وتتعاون مع مجلس حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة التابعة له. وفي هذا الإطار، ترحب بلادي بنتائج عملية مراجعة المجلس التي تمت في كل من جنيف ونيويورك وشاركت فيها بلادي بكل بفاعلية.

ومما لا شك فيه أن الأزمة السياسية تخللها عدد من الانتهاكات لحقوق الإنسان من أطراف الأزمة كافة وليس من طرف واحد، وكما ظهر جليا في تقرير البعثة التي أرسلها مفوض مجلس حقوق الإنسان إلى اليمن. وقد أعلنت الحكومة استعدادها لإجراء تحقيقات وطنية مستقلة والعمل على تقديم الجناة إلى العدالة لينالوا جزاءهم الرادع. ولم تقف الحكومة عند هذا الحد، بل فتحت الأبواب أمام بعثة الاستطلاع التي شكلها مجلس حقوق الإنسان والتي جاءت بدعوة من الحكومة اليمنية وزارت اليمن خلال تموز/يوليه

الماضي. وفي هذا السياق، فإن حكومة بلادي ستلتزم بالتوصيات التي تمخض عنها التقرير، ولكنها تؤكد أن حل الأزمة السياسية هو المفتاح الحقيقي لوقف جميع انتهاكات حقوق الإنسان.

لقد عملت الجمهورية اليمنية خلال توليها رئاسة مجموعة الـ ٧٧ والصين في عام ٢٠١٠ وبحماس وإرادة صادقة على تحقيق التوافق والبناء على قوة الوحدة في التنوع داخل إطار المجموعة، مما حقق الإجماع حول العديد من القضايا التي تهم دول المجموعة والتي تنعكس على علاقاتها مع الدول المتقدمة. ويكفي الإشارة إلى اتفاقية التغير المناخي، ووثيقة قمة المراجعة للأهداف الإنمائية للألفية، والتوصل إلى نتائج ملموسة بعد سنوات من البحث والنقاش فيما يتصل بإصلاحات اتساق منظومة الأمم المتحدة. وبهذه المناسبة، لا يسعني إلا أن أعرب عن تمنياتنا بأن تتكلل جهود جمهورية الأرجنتين في رئاسة المجموعة بالنجاح لتليها الجمهورية الجزائرية الشقيقة في رئاسة أعمال المجموعة في دورتها القادمة خلال عام ٢٠١٢.

تمثل قضية الصراع العربي الإسرائيلي بؤرة صراع تهدد الأمن والاستقرار الدوليين. والوقائع والقراءة الموضوعية لجهود حل الصراع تظهر بوضوح مدى التعنت الإسرائيلي وسياسات الحكومة الإسرائيلية الاستيطانية ورفضها للحقوق المشروعة والثابتة للشعب الفلسطيني ولقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية. لذلك يترتب على المجتمع الدولي اليوم، وفي المقدمة منها الدول الراعية لعملية السلام المتعثرة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية أن تعمل على دعم الاعتراف الدولي بقيام دولة فلسطين كاملة السيادة، وأن تمنح العضوية الكاملة في منظمة الأمم المتحدة وجميع المنظمات والمؤسسات الدولية.

ختاما، اسمحوا لي أن أجدد الشكر لمعالي الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة على جهوده في متابعة تطورات الأزمة اليمنية. كما لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير نيابة عن الحكومة اليمنية لجهود أجهزة الأمم المتحدة العاملة في بلادنا في حشد الموارد الدولية لمواجهة الحالات الإغاثية الطارئة في اليمن نتيجة الأزمة السياسية والأعمال التخريبية والإرهابية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في هذا العام، تفتتح دورة الجمعية العامة لهذا العام في وقت تمر فيه العلاقات الدولية بحالة من الاضطراب. فقد شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فترة من التغيرات واسعة النطاق، والوضع متقلب في بعض أجزاء أخرى من العالم. ولم نتمكن بعد من وضع الاقتصاد العالمي مرة أخرى على درب التنمية المستدامة التدريجي. وقد صاحب ذلك العدد المتزايد من العوامل المقلقة تفاقم الصراعات الاجتماعية والصراعات فيما بين الأعراق والثقافات، فضلا عن انتشار التطرف.

ومثل سفينة في مهب ظروف جوية سيئة تحتاج إلى طاقم متحد وبوصلة لتوجيهها إلى المسار الصحيح، يحتاج المجتمع الدولي اليوم بشكل خاص إلى بذل جهود مشتركة للاستجابة للتحديات المشتركة ووضع مبادئ توجيهية واضحة لتعزيز آليات الحوكمة العالمية. ونحن مقتنعون بأن هذه المبادئ التوجيهية ينبغي أن تشمل، أولا وقبل كل شيء، سيادة القانون الدولي، والاعتماد الواضح والصارم والمسؤول على المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، والإرادة لتنفيذ برنامج إيجابي لتوحيد الصفوف.

ما فتئت الأمم المتحدة ركيزة في العلاقات الدولية والتعاون المتعدد الأطراف المنصف لصالح جميع الدول. فهي تتمتع بشرعية فريدة وسلطة ضرورية للرد بصورة ملائمة على سائر المخاطر والتهديدات المعاصرة. إن الأمم المتحدة هي التي ينبغي أن توفر القيادة السياسية والقانونية والأدبية للتصدي للتحديات العالمية، وإقامة المبادئ المنصفة ومعايير التفاعل، ورصد تنفيذها وتقديم الدعم والمساعدة اللازمين للدول التي تحتاج إليهما.

قبل عشر سنوات وفي ١١ أيلول/سبتمبر، ارتُكب في هذه المدينة هجوم إرهابي بغيض للغاية. ونحن مقتنعون بأنه من الضروري تعزيز التعاون المتعدد الأطراف لمواجهة الإرهاب الدولي على الصعيدين العالميين والإقليمي. بيد أن الآليات الإضافية التي يتعين إنشائها في هذا المجال يجب أن تدمج في عملنا المشترك داخل الأمم المتحدة مع الأخذ في الحسبان الدور التنسيقي المركزي لها في مكافحة الإرهاب.

ولا بد من التعاون الدولي الواسع لإبقاء الحالة في النظام الاقتصادي والمالي العالمي تحت السيطرة. ولا يمكن للمرء أن ينكر أهمية الدور الذي تقوم به مجموعة العشرين في انتعاش الاقتصاد العالمي بعد الأزمة. ومن المهم اليوم الانتهاء من عملية إصلاح الهيكل المالي والاقتصادي العالمي وتنفيذ كل شيء اتفقنا عليه، بدلاً من التوقف في منتصف الطريق. إن كفاءة هذه الجهود لن تزداد إلا إذا عززت مجموعة العشرين من حوارها مع الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

وثمة مساهمة هامة في إصلاح النظام الاقتصادي والمالي العالمي تضطلع بها حاليا البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، وهي رابطة على نطاق عالمي مؤلفة من خمسة بلدان كبرى، ينمو اقتصادها بسرعة مما يجسد حقائق نشوء عالم متعدد الأقطاب. ولا تهدف مجموعة البلدان الخمسة إلى المواجهة مع أي أحد. وهدفها تعزيز التعاون المتعدد الأطراف المنتج لمعالجة المشاكل الملحة في العالم المعاصر.

إن التنمية المستدامة تتطلب الإمداد بموارد طاقة يمكن الركون إليها من أجل الاقتصاد العالمي. لقد اقترحت روسيا صياغة اتفاقية بشأن أمن الطاقة الدولي تغطي جميع جوانب التعاون العالمي في مجال الطاقة، وتأخذ في الحسبان توازن المصالح لدى جميع الأطراف الفاعلة في السوق الدولية. وندعو إلى البدء بالتحضيرات العملية لهذه الوثيقة.

وكما هو الحال في المسائل الاقتصادية ينبغي أن يسود منطق الأعمال المشتركة المدمجة في مسائل الأمن، وينبغي القضاء على الفائض في الأسلحة في العالم أجمع. اتخذت روسيا والولايات المتحدة خطوة هامة أخرى نحو نزع السلاح النووي عندما وقعتا معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية وبدأتا بتنفيذها. والتنفيذ العملي لها سيمكننا من أن نكفل أن المعاهدة فعالة وقادرة على البقاء، ويبين لنا كيفية تنفيذ مبادئها الأساسية. وندعو جميع الدول التي لديها القدرة على حيازة الأسلحة النووية أن تنضم إلى الجهود الروسية والأمريكية. ونعتقد أنه من الممكن أيضاً تحقيق تقدم آخر في تخفيضات الأسلحة النووية على أساس متعدد الأطراف فقط.

وعلاوة على ذلك، فإن إحراز تقدم في هذا المجال لا يمكن فصله عن الجهود المنسقة للمضي قدماً بشأن جميع جوانب تعزيز الأمن الدولي والاستقرار الاستراتيجي. وهذا يشمل نُهج مقبولة عالمياً لقضايا الدفاع الصاروخي الاستراتيجي، وتقييما لأثر الأسلحة الاستراتيجية التقليدية، ومنع عسكرة الفضاء الخارجي والقضاء على الاختلالات النوعية والكمية في الأسلحة التقليدية.

إن عناصر الدفاع الصاروخي الاستراتيجي في أجزاء متفرقة من العالم تغير التشكيل الكامل للأمن الدولي. ولا يكفي الإدلاء ببيانات مفادها أن الزيادة في القدرات الدفاعية الصاروخية لا تقوض أسس الاستقرار الاستراتيجي. إذ أن المسألة على جانب كبير من الخطورة ونحتاج إلى ضمانات قانونية قوية مفادها أن إمكانية الدفاع الصاروخي ستكون في الواقع كافية للغايات المعلن عنها، ولا تحدث خللاً في التوازنات الإقليمية والعالمية. وهذا يصدق بصورة مماثلة على أوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ حيث بدأ عنصر الدفاع الصاروخي يؤثر على البيئة الاستراتيجية.

ومما له أهمية أساسية بالنسبة لنا الحيلولة دون تقويض نظام عدم الانتشار. ونطالب بإضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتعزيز نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ودخول معاهدة حظر التجارب الشامل حيز النفاذ. وروسيا لا تزال من بين الأعضاء الرئيسيين الأوائل الذين تقدموا بالاقتراح المتعلق بعقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائط إيصالها في الشرق الأوسط، وتعمل الآن بصورة مكثفة مع شركائها على الإعداد لهذا المنتدى الهام.

إن إيجاد حل مبكر للمشكلتين النوويتين في إيران وشبه الجزيرة الكورية سيسهم في تعزيز نظام عدم الانتشار. ولا نرى بديلاً لتسويتهما بصورة سياسية ودبلوماسية والقيام بخطوات محددة لتهيئة الظروف من أجل استئناف المفاوضات. ونهيب بالشركاء معالجة هذه المهام بأكبر قدر من المسؤولية.

أما المسألة المحيطة في محطة الطاقة النووية فوكوشيما-١ في اليابان، فقد أبرزت الحاجة إلى تحسين الإطار القانوني الدولي لضمان سلامة منشآت الطاقة النووية. وقد تقدم الاتحاد الروسي بمقترحات لتحسين الآليات في اتفاقية السلامة النووية، واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي وتعزيز القواعد ذات الصلة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونحض على تقديم الدعم لهذه المبادرات.

وفي عصر تكنولوجيات الاتصالات السلكية واللاسلكية الجديدة، أصبح أمن المعلومات الدولي يشكل تحدياً يتطلب جهوداً منسقة من جانب المجتمع الدولي. إن الحماية الموثوقة في مجال المعلومات من أي هجمات خبيثة أو إجرامية هدف المبادرة التي تعمل روسيا وشركاؤها على الترويج لها في الأمم المتحدة. وسنطرح خلال هذه الدورة مقترحات بشأن وضع قواعد سلوك محددة في هذا المجال.

وفي عالم متعدد المراكز لا يمكن إنشاء هيكل دولي فعال إلا إذا كان يرتكز على لبنات بناء إقليمية. وتعزيز الحوكمة العالمية على الصعيد الإقليمي وزيادة دور المنظمات الإقليمية جزء لا يتجزأ من العلاقات الدولية الحديثة. إن دمج الجمعيات والمنظمات في رابطة الدول المستقلة يسهم في هذه العمليات. والمنطقة الأوروبية الآسيوية الاقتصادية بفضل صندوقها لمكافحة الأزمات البالغ ١٠ بليون دولار، تعمل في المجال المالي والاقتصادي. ويجري حاليا إنشاء اتحاد جمركي وحيز اقتصادي بين روسيا وكازاخستان وبيلاروس بهدف إقامة الاتحاد الأوروبي الآسيوي.

إن منظمة معاهدة الأمن الجماعي أداة رئيسية لضمان الاستقرار داخل منطقة مسؤوليتها. وتوقيع الإعلان المشترك بشان التعاون بين الأمانة العامة للأمم المتحدة وأمانة منظمة معاهدة الأمن الجماعي في آذار مارس ٢٠١١ كان خطوة رئيسية في التعاون بين هاتين المنظمتين، وفي المقام الأول في مجال حفظ السلام. ونحن على استعداد للبدء بالعمل على الطرائق العملية له. وتدعو روسيا باستمرار إلى

التفاعل بين المنظمات الإقليمية برعاية الأمم المتحدة، لتعزيز الاستقرار العالمي على أساس الإطار القانوني المتين للميثاق.

ويجب أن تُعطى الأولوية إلى المساواة في أمن غير قابل للتجزئة، ويمكن التنبؤ به، وإلى الشفافية والاحترام المتبادل، ويجب أن يأخذ البعض في الاعتبار مصالح البعض الآخر. وهذا هو بالضبط هدف مبادرة الرئيس الروسي ميدفيديف للتوقيع على معاهدة الأمن الأوروبي. إن تنفيذها العملي سيمكننا في نهاية المطاف من وضع نهاية إلى حقبة ما بعد الحرب الباردة، وإنشاء إطار عمل شامل وواضح لحل موثوق لمسائل من قبيل الدفاع الصاروخي والحد من الأسلحة، وإنشاء مجال مشترك للأمن والتنمية من دون خطوط تقسيمية.

إن تحقيق الأمن المتساوي وغير القابل للتجزئة مع الشرق الأقصى الروسي وشرقي سيبيريا مسألة ملحة بالنسبة لمنطقة آسيا والمحيط الهادي بوصف ذلك جزءا لا يتجزأ. وإن المبادرة المشتركة التي أطلقها قادة الصين وروسيا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ تهدف إلى إنشاء هيكل شامل للأمن والتعاون في آسيا والمحيط الهادئ على أساس قانوني خال من التكتلات. وبوسعنا أن نتحرك أقرب صوب هذا الهدف بتعزيز شبكة للدبلوماسية المتعددة الأطراف، وهي فكرة يؤيدها الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون.

إن إحراز تقدم في تسوية الصراعات الإقليمية يسهم في تهيئة بيئة دولية أكثر استقراراً. واليوم يولى اهتمام خاص للتطورات التي تحدث في العالم العربي.

تدين روسيا استخدام العنف ضد المدنيين وتؤيد تطلعات الشعوب العربية من أجل إحياء دولها والتنمية الديمقراطية والرفاه الاجتماعي والاقتصادي. وفي الوقت نفسه، فإن أي أعمال تقوم بها قوى خارجية يجب أن تكون مرتكزة على الاحترام الكامل للقانون الدولي وأن تكون مفيدة في البحث عن تسوية سياسية بين السلطات والمعارضة. وأن المحاولات التي تتجاوز ولاية مجلس الأمن غير مقبولة، لأنها تقوض سلطته وتزيد من معاناة المدنيين الأبرياء.

وفي هذا السياق يبدو أن مما له صلة تامة بالموضوع أن الدول والمنظمات الإقليمية تلزم نفسها بالامتثال الصارم لقواعد القانون الدولي الحالية، بما في ذلك القانون الإنساني من أجل حماية المدنيين خلال الصراعات المسلحة. وهذه الخطوة، التي تعزز أيضا الأساس القانوني القائم للعلاقات الدولية، ستسهم في تعزيز الأمن الإقليمي والعالمي بتفسيره الحديث المتعدد الأبعاد.

والأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، يجب أن تضطلع بالدور الرئيسي في وضع طرائق لتسوية الأوضاع بعد انتهاء الصراع في ليبيا. وهذا بالضبط هو الهدف من قرار مجلس الأمن ٢٠٠٩ (٢٠١١) المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الذي أنشأ بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ونعتقد أن الوقت قد حان لاتخاذ خطوات إضافية، بما في ذلك رفع منطقة حظر الطيران.

أما بالنسبة لسوريا، فمن غير المقبول مقاطعة مقترحات لعقد حوار وطني وإشعال المواجهة وإثارة العنف، مع تجاهل الإصلاحات التي اقترحها الرئيس الأسد والتي لا تزال قابلة للتنفيذ، حتى وإن كانت قد جاءت متأخرة. ومن الأهمية بمكان أن نشجع السلطات والمعارضة على بدء مفاوضات والاتفاق على مستقبل بلدهما. ونأمل أن تبذل جامعة الدول العربية الجهود اللازمة.

إن الحالة في الشرق الأوسط يمكن أن تتحسن كثيرا بإحراز تقدم في عملية التفاوض، على أساس المعايير الرئيسية المحددة والمسجلة في قرارات مجلس الأمن ومرجعية مدريد ومبادرة السلام العربية، والتي أعيد التأكيد عليها في البيان الوزاري للمجموعة الرباعية الصادر في ٢٣ أيلول/سبتمبر.

والأساس السليم الوحيد للتوصل إلى تسوية هو التعايش بين دولتين فلسطينية وإسرائيلية في سلام وأمن. ونحن نؤيد الطلب المقدم من الفلسطينيين إلى مجلس الأمن، ونرحب بالاستعداد الذي أكده مجددا رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، السيد عباس، لإجراء محادثات مع إسرائيل على أساس الإطار القانوني الدولي القائم.

نشجع الطائفتين القبرصيتين على مواصلة المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة للتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة وقابلة للتطبيق على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وندعو جميع الأطراف في عملية التسوية في ناغورني – كاراباخ إلى اغتنام الفرص الإضافية الناشئة عن الجهود المبذولة في سياق وساطة روسيا. وسنشجع اتخاذ تدابير لبناء الثقة وفرض وقف إطلاق النار في إطار الترويكا المؤلفة من الرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إلى جانب الشريكين الأمريكي والفرنسي.

ونأمل أن يشجع القرار المتخذ في موسكو في ٢٢ أيلول/سبتمبر، باستئناف المحادثات الرسمية بشأن التوصل إلى تسوية في ترانسدنيستريا، الطرفين على البحث عن سبل للتوصل إلى اتفاقات يقبلها الطرفان.

نلتزم التزاما قويا ببذل قصارى جهدنا لمنع تكرار سيناريو ينطوي على استعمال القوة في القوقاز، كما حدث في آب/أغسطس ٢٠٠٨ نتيجة مغامرة طائشة من جانب النظام الحاكم في تبليسي. وروسيا مستعدة للقيام بدور الضامن للترتيبات بشأن عدم استعمال القوة بين أبخازيا وجورجيا وأوسيتيا الجنوبية، مع مراعاة التصريحات السابقة ذات الصلة التي أدلى بها زعماء هذه الأطراف الثلاثة. وإذا قدمت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تعهدات مماثلة، فإننا سنرحب بذلك. وبصفتنا ضامنين، سنكون على استعداد لاتخاذ خطوات لمنع تجدد أعمال العنف في المنطقة، والعمل من أجل التوصل إلى حل مبكر للحالة على أساس القواعد القائمة للقانون الدولي في حالة الاستعمال الخاطئ للقوة من قبل أي طرف.

وروسيا تقدم دعما كبيرا للجهود الرامية إلى تحقيق استقرار الحالة في أفغانستان. وفي الوقت نفسه، ندعو القوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى مكافحة خطر المخدرات المتنامي في أفغانستان بفعالية أكبر. فآسيا الوسطى وروسيا تواجهان بالفعل ”عدوان الهيروين“، في حين تُستخدم أرباح الاتجار بالمخدرات باعتبارها المصدر الرئيسي لتمويل الحركات المتطرفة السرية في المنطقة. والمعركة ضد هذا الشر ينبغي أن تكون بلا هوادة، وينبغي أن تستهدف سلسلة تجارة المخدرات بالكامل.

ينبغي أن تكون مشاكل القارة الأفريقية محط اهتمام مستمر من قبل الأمم المتحدة. وينبغي أن يشمل هذا الاهتمام المساعدة الإنمائية، فضلا عن الجهود الرامية إلى التغلب على الأزمة الإنسانية الراهنة في القرن الأفريقي وحل الصراعات العديدة الجارية، مع الحفاظ على الدور الرئيسي للاتحاد الأفريقي.

والقضاء على القرصنة لا يزال يمثل أولوية. ومن الضروري الإسراع في إنشاء آلية محكمة دولية لمكافحة القرصنة في المنطقة، وفقا للقرار الذي اتخذه مجلس الأمن بناء على مبادرة من روسيا.

لقد أظهرت التجربة أن الضغوط والجزاءات الأحادية الجانب لا يمكن أن تكون علاجا شاملا في التصدي لمختلف حالات الصراع؛ بل إنها تعقد فحسب الجهود المبذولة لحلها. ونحن نحث على وضع حد لأي إجراءات تنطوي على التفاف على مجلس الأمن. كما ندعو إلى رفع الحصار المفروض على كوبا. فالتعاون، وليس العزلة، ينبغي أن يكون أسلوب تسوية الصراعات في القرن الحادي والعشرين.

والتحول المستمر في العلاقات الدولية المعاصرة يجعل من توسيع نطاق الحوار بين الثقافات وبين الأديان وبين الحضارات، لوضع نُهج مبنية على القيم المشتركة لمعالجة مشاكل العالم الحديث، مهمة ذات أولوية على جدول الأعمال العالمي. فتدهور القيم الأخلاقية الأساسية يؤدي إلى تدهور المجتمع. والأحداث المأساوية الأخيرة في النرويج وأعمال الشغب في بريطانيا العظمى والاحتجاجات الشبابية في بلدان أخرى والدعوات إلى قمع الأقليات المسيحية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كلها أحداث ناتجة عن تدهور القيم الأخلاقية والمعنوية. ولا يمكن أن تكون هناك حرية بلا مسؤولية ولا ديمقراطية دون ضبط نفس. وثمة حاجة واضحة وعاجلة إلى مواجهة التهديدات التي تشكلها النزعة القومية والتعصب العرقي والديني. ومن ثم، نؤكد مجددا على أهمية الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة مؤخرا للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

إن محاولات تزوير أو تنقيح التاريخ غير مقبولة، ومما يزيد من عدم مقبوليتها أننا نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والستين لصدور أحكام محكمة نورمبرغ. واللياقة السياسية والكلام عن حرية التعبير لا يمكن أن يكونا بمثابة غطاء عندما يجري الحديث والكتابة، في بلدان أوروبية معينة، عن أشخاص جلبوا العار على أنفسهم بالتعاون مع النازيين بطريقة تعلي من شأنهم على نحو متزايد. وروسيا لن تنسى أبدا الجرائم العسكرية التي تفوق الحصر التي ارتكبها هتلر ورفاقه في بلدنا وفي جميع أنحاء أوروبا خلال سنوات العدوان النازي.

تحتم التغيرات السريعة التي يشهدها العالم تعزيز دور الأمم المتحدة وتكييفه مع الحقائق المعاصرة مع المحافظة، بطبيعة الحال، على طابعها بوصفها منظمة مشتركة بين الدول وثبات مبادئ ميثاقها. ويتمثل أحد العناصر الأساسية لتجديد المنظمة في إصلاح مجلس الأمن. ونحن نؤيد التوصل إلى حل يستند إلى أوسع اتفاق ممكن.

فالمجتمع الدولي يواجه تحديات كثيرة والأمم المتحدة، بصفتها آلية رئيسية للتنظيم العالمي، مطلوبة اليوم أكثر من أي وقت مضى. وسنجد معا السبل العملية للتغلب بفعالية على تهديدات القرن الحادي والعشرين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد ويلفريد إلرنغتون، وزير العدل ووزير الخارجية والتجارة الخارجية في بليز.

السيد إلرنغتون (بليز) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن ألقي هذه الكلمة بالنيابة عن شعب وحكومة بليز. وإنه لامتياز خاص أن أقوم بذلك في ظل ترؤس السيد النصر للجمعية العامة. وأقول ذلك لأن بليز سعدت أيما سعادة بشغله منصب سفير قطر لدى بليز، وهو الدور الذي ميز فيه نفسه وبلده، تماما كما يفعل في دوره بصفته رئيس الجمعية.

يتسم عالم اليوم بنشوب نزاعات بين الدول المتجاورة سببت ولا تزال تسبب أضرارا لا توصف وخسارة في الأرواح وخرابا ماليا في الدول المتناحرة. ومن ثم، فإن اختيار السيد النصر لموضوع ”دور الوساطة في تسوية النزاعات“ للمناقشة العامة في هذا العام هو اختيار مناسب وحسن التوقيت. ونحن في بليز نؤيد تأييدا كاملا الرأي القائل بأن الوساطة وسيلة منطقية بدرجة أكبر كثيرا من استعمال القوة أو التهديد باستعمالها لوضع حد للنزاعات، وخاصة في حالة الدول المجاورة التي يتعين على شعوبها العيش جنبا إلى جنب، والتي تعتمد غالبا على بعضها بعضا من أجل البقاء والأمن.

لكن عالم اليوم يتسم أيضا بانتشار القلق وانعدام الأمن والاضطرابات والعنف وعدم الاستقرار على نطاق واسع. ويتجلى ذلك في أسواقنا المالية وكذلك في شوارع

المدن في العالم المتقدم النمو والعالم النامي. ويبدو أن التهديدات، سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان، تنتشر. وأزمات الديون أصبحت الآن عالمية بدرجة يتضاءل معها الحيز الوطني للسياسات المالية والسياسة العامة. والمخدرات والأسلحة والاتجار بالبشر تهيمن على الساحة العالمية، في حين تتعرض الطبيعة الأم لتغيرات حادة، تخلف الموت والدمار والكوارث.

وللأسف، فإن الاستجابات الدولية في التصدي لهذه الحوادث الكارثية لا تزال حتى الآن غير ملهمة وغير كافية على السواء.

وعلى الرغم من ترسانة حقوق الإنسان المكرسة في ميثاقنا لحقوق الإنسان، فإن عددا كبيرا جدا من الأشخاص ما زالوا معدمين وما زالوا يموتون من الجوع ولا يزالون ضحايا لأمراض يمكن الوقاية منها أو علاجها ولا يزالون أميين ولا يزالون عاطلين ولا يزالون مهمشين ومستبعدين حتى في مجتمعاتهم ذاتها. وبعد مرور ثلاث سنوات على الأزمة الاقتصادية والمالية لعام ٢٠٠٩، يستعد الاقتصاد العالمي مرة جديدة لنكسة أخرى، حيث أن الانتعاش في الاقتصادات الصناعية الكبرى يترنح ويواجه خطرا حقيقيا بعكس مساره. ويظل الإرهاب ليس بأقل من تهديد عالمي. وتنافس الوفيات الناجمة عن الأمراض غير المعدية الآن الوفيات الناجمة عن الأمراض المعدية. وما زالت انبعاثات غازات الدفيئة تؤجج الاحترار العالمي، بمعدل ينذر بالخطر.

وإذ نواجه عددا هائلا من الآفات التي يعاني منها عالمنا الآن، فلا شك لدينا في بليز في أنه إذا كان لدى أي مؤسسة المفتاح لحل مشاكل العالم، فإن هذه المنظمة سوف تكون الأمم المتحدة ووكالاتها ومؤسساتها المختلفة. وتتطلع بليز بالتالي إلى الأمم المتحدة لقيادة هذه المهمة والاشتراك معنا في مكافحة ثلاثة من أخطر التهديدات التي تواجهنا في الوقت الحاضر، وهي التهديد الذي يشكله تغير المناخ، والتهديد الذي تشكله الجريمة وأعمال العنف، والتهديد الذي تشكله الأمراض المزمنة غير المعدية.

وفيما يخص الدول الجزرية والساحلية الصغيرة مثل بليز، فإن الاحترار العالمي يشكل تهديدا وجوديا لها. ولقد طغت علينا بالفعل طبيعة الأضرار وحجمها وتواترها نتيجة الظروف المناخية القاسية، التي سببها الاحترار العالمي، مما أثر على بنيتنا التحتية وكائناتنا البحرية والبرية. وبينما نقدر أن كل واحد منا مسؤول أساسا عن رفاهيتنا، وأننا نتخذ التدابير الواقعة ضمن اختصاصنا، للتعامل مع ظروفنا المتغيرة، فإن تغير المناخ هو مشكلة عالمية تتطلب مواجهة عالمية، تستند إلى مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

وتحقيقا لهذه الغاية، فإن بعض الدول الجزرية والساحلية الصغيرة، بما في ذلك بليز، تتحرك بحزم نحو تحقيق اقتصادات ذات انبعاثات كربون منخفضة أو بدون كربون. واليوم، لدينا ٢٤ من الدول الجزرية الصغيرة النامية التي أضحت شريكة في مبادرة ابتكارية ومستدامة للطاقة تسمى ”محطة“ الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تهدف إلى تحويل قطاع الطاقة عندنا وتحفيز التنمية الاقتصادية المستدامة لدينا. ومع ذلك، ومن أجل النجاح في مبادرتنا، سوف يلزمنا استلام أو نقل التكنولوجيا الصديقة للبيئة التي غالبا ما وُعدنا بها، وتمويل جديد وإضافي وعدنا به المجتمع الدولي.

وفي ذلك الصدد، نعتبر بأن لمؤتمر ديربان المقبل بشأن تغير المناخ أهمية كبيرة. وإننا نؤمن بأنه ينبغي بذل كل الجهود خلال المؤتمر لتشكيل نظام لتغير المناخ من شأنه تخفيز تخفيضات كبيرة في الانبعثات وحماية الغابات الموجودة والمحافظة عليها، وفي الوقت نفسه إحداث مثبطات لأعمال التلوث. بالإضافة إلى ذلك، لا بد من التوصل إلى

قواعد واضحة وملزمة قانونا، بهدف ضمان السلامة البيئية في بلداننا.

وعلى مدى العقد الماضي، تصاعدت الجريمة وأعمال العنف في بليز وبقية دول أمريكا الوسطى بشكل كبير، مما أدى إلى وقوع ١٦٧ ١٨ جريمة قتل. ولكن أيا من الأسلحة المستخدمة في حوادث القتل هذه صنع في أمريكا الوسطى. وتلك الأسلحة هي ثمرة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات بين أمريكا الجنوبية والشمالية. ويتفاقم الطابع عبر الوطني لهذه الجرائم بفعل التعاون بين المجرمين عبر الحدود. ومواجهة هذا النوع من النشاط الإجرامي بنجاح، يتطلب بوضوح تعاضد المجتمع الدولي وتعاونه.

ولقد كثفنا في بليز من جهودنا الوطنية، بالتعاون مع جيراننا في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي والولايات المتحدة، لمكافحة تلك الأنشطة الإجرامية. ولكن المسيرة صعبة والتقدم بطيء. نحن بحاجة إلى مزيد من المساعدة من المجتمع الدولي. ومن الناحية المثالية، سوف نحتاج إطارا معياريا قابلا للتطبيق عالميا، بغية تنظيم تجارة الأسلحة، مثل إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة تكون ملزمة قانونا وقوية وشاملة، تضع أعلى المعايير الممكنة لنقل الأسلحة التقليدية، لا سيما الأسلحة الصغيرة، والأسلحة الخفيفة والذخائر.

أنتقل الآن إلى بعض عناصر القتل الصامتة، التي تعصف بمجتمعاتنا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – وهي الأمراض المزمنة غير المعدية، مثل ارتفاع الضغط والسكري، والسمنة. واليوم في منطقة البحر الكاريبي، فإن الأمراض غير المعدية مسؤولة عن ٦٢ في المائة من الوفيات التي تحدث نسبة ٤٠ في المائة منها في وقت سابق لأوانه. وإذا استمر الاتجاه الحالي، فإن الأمراض غير المعدية سوف تكون مسؤولة عن ثلاث من أصل أربع حالات وفاة في منطقة البحر الكاريبي بحلول عام ٢٠٣٠.

مرة أخرى، لا يمكن مكافحة تلك الأمراض بصورة فعالة إلاّ من خلال الجهود المتضافرة للمجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، نرحب باختتام الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد مؤخرا بشأن الأمراض غير المعدية (A/66/PV.3 و A/66/PV.4)، وكذلك الإعلان السياسي العالمي الشامل الأول، بشأن معالجة الأمراض غير المعدية المزمنة (القرار ٢/٦٦). وينبغي أن يكون بمثابة نموذج لاتخاذ إجراءات على جميع المستويات. ونحن ننتظر بفارغ الصبر وضع مؤشرات وأهداف عالمية ترمي إلى تخفيض ٢٥ في المائة من الوفيات نتيجة الأمراض غير المعدية بحلول عام ٢٠٢٥. ويستلزم ذلك بلا شك، التآزر والتعاون الوثيقين فيما بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتسهيل الحصول على الأدوية والأغذية الصحية. وبليز ملتزمة بالدعم غير المشروط لهذه المبادرة.

وترى بليز ترى أنه نظرا لنوعية وحجم المشاكل التي تواجه العالم اليوم، والحاجة التي لا جدال فيها إلى قدر متزايد من الموارد، فإن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يتحمل عدم الاستفادة من كل مصدر للمساعدة في متناول اليد. وفي ذلك الصدد، نود أن نحث على السماح لجمهورية الصين، تايوان، بالمشاركة الحقيقية في أعمال الأمم المتحدة. وعلى هذا المنوال، فإننا نحث على الإنهاء السريع للحصار المفروض على كوبا، الذي أدانته الجمعية العامة لسنوات عديدة.

أخيرا، وبينما تلاحظ بليز قصور الأمم المتحدة هذه، فإننا نقدر أيضا بأنه لا توجد مؤسسة أفضل من هذه المؤسسة، تكرس نفسها للسلام والأمن والعدالة والتنمية في العالم. وحتى وإن كنا نسعى لإصلاحها، فإننا نقر بريادتها في الشؤون الدولية والحوكمة العالمية. لذلك، يسرني أن أؤكد لكم أن بليز ملتزمة التزاما كاملا بالعمل داخل هذه المنظمة، ومن خلالها ومعها في الاضطلاع بولاياتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جبريل يبني بسولي، وزير الخارجية والتعاون الإقليمي في بوركينافاسو.

السيد بسولي (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): تشكل المناقشة العامة السنوية للجمعية العامة، كما هو الحال دائما، فرصة أمام المجتمع الدولي للنظر في حالة العالم من خلال سلسلة من تبادل وجهات النظر، وبالتالي الجمع بين الأفكار المبتكرة لأجل دعم رغبتنا في إحداث مجتمع يكفل مستقبلا أفضل للجميع. وتشارك بوركينا فاسو دائما وباهتمام كبير في هذا الاجتماع للشراكة العالمية.

وقبل أن أستفيض في هذا الشأن، أود أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بالتهاني الخالصة والحارة من شعب وحكومة بوركينا فاسو على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، التي اخترتم أن يكون موضوعها الرئيسي تعزيز الوساطة باعتبارها وسيلة لمنع نشوب الصراعات وحلها. وتؤيد بوركينا فاسو هذا الاختيار بالكامل، وهي ملتزمة بتشاطر خبراتها في مفاوضات السلام مع المجتمع الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بدور الوسيط للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي أداه الرئيس بليز كومباوري في تسوية أزمتي كوت ديفوار وغينيا.

وأود كذلك أن أشيد بسلفكم، السيد جوزيف ديس، على الكفاءة التي وجه بها أعمال الدورة الخامسة والستين. كما أود أن أهنئ الأمين العام بان كي - مون على النجاح في إعادة تعيينه لقيادة الأمم المتحدة. وأتمنى له موفور الصحة وكل التوفيق في ولايته الثانية.

إنني أحيي تحقيق جمهورية جنوب السودان للاستقلال والسيادة الدولية، وأرحب بها في أسرة الأمم المتحدة العظيمة. وبوركينا فاسو تعرض على شعب وسلطات جنوب السودان التعاون القائم على الإخلاص والرغبة.

لقد حدث الكثير مما يؤثر في تنمية العالم وفي دولنا منذ الدورة الماضية. فبعض البلدان كانت ضحية للكوارث الطبيعية؛ وعانت بلدان أخرى من أزمات مالية وسياسية واجتماعية. وفي مطلع العام، تعين على بلدي، بوركينا فاسو، أيضا أن يواجه مطالب اجتماعية نابعة من الحالة الوطنية والاقتصادية الصعبة. ولحسن الطالع، تمت تلبية تلك المطالب التي أعقبتها اضطرابات اجتماعية، بفضل الحوار الشامل والمتواصل الذي شرع فيه الرئيس كومباوري. ومكّن الحوار، الذي شاركت بمشاركة جميع الطبقات الاجتماعية، الحكومة من إجراء تبادل الآراء مع كل عناصر مجتمعنا بشأن شواغلها، بغية التوصل إلى حلول مناسبة.

وعلاوة على ذلك، قامت حكومة بوركينا فاسو، في إطار تعزيز سيادة القانون وتحسين وتقوية نظام إدارتنا السياسية والمؤسسية، بإنشاء مجلس استشاري للإصلاح السياسي بهدف مواصلة الإصلاحات السياسية والمؤسسية التي بدأت قبل بضع سنوات. وفي المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وكجزء من استراتيجية تسريع النمو والتنمية المستدامة، واصلت حكومتي جهودها لبناء اقتصاد نشط، على الرغم من ميزانيتها المتواضعة والضغوط والأولويات الكثيرة الأخرى، وركزت بشكل خاص على تعزيز قطاعات رئيسية معينة، بما في ذلك التعليم، والصحة والمياه، والتدريب وتوفير الوظائف للشباب؛ وعلى تحسين الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة الطرق؛ وعلى تشجيع تهيئة بيئة الأعمال التجارية.

وغني عن القول، أن إحراز هذا التقدم كان ممكنا بفضل تعاون ودعم شركائنا الثنائيين ومتعددي الأطراف. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا وشكرنا لهم على استمرار التزامهم بدعمنا ومساندة جهودنا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وإذ تعمل بوركينا فاسو، على المستويين دون الإقليمي والقاري، في إطار الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، فإنها تواصل مشاركتها البناءة في تعزيز عملية التكامل. وبينما نعلن عن إيماننا وتمسكنا الشديد بعملية التكامل الإقليمي الجارية في أفريقيا، فإننا على اقتناع بأن التكامل الإقليمي يجب أن يكون عمليا وقائما على الإنجازات الملموسة، وهو يمثل الوسيلة الوحيدة التي تمكّننا من تلبية التطلعات المشروعة لشعوبنا. وعلى المستوى الإقليمي، ننوه بقيمة جميع المبادرات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي لإدارة وحل الصراعات في قارتنا. وتكرر بوركينا فاسو التأكيد على استعدادها المستمر للإسهام في صون السلام والأمن والاستقرار في كل أنحاء أفريقيا.

ويمر العالم حاليا بحقبة يكتنفها الغموض والبلبلة نتيجة لعدم الاستقرار الاقتصادي والمالي الدولي، وزيادة الفقر، والتدهور المستمر في البيئة والعدد المتزايد للكوارث الطبيعية. وبصفة خاصة، تخل الأزمة المالية والاقتصادية الدولية بشكل خطير بتوازن اقتصاداتنا وتضع وئامنا الاجتماعي أمام اختبار عسير. وهي تقتضي استجابة مستمرة ويقظة وتضامنا قويا من جانبنا جميعا.

ولم يكن أي بلد في مأمن من الآثار المؤذية لتغير المناخ؛ وبشكل خاص، مست الكوارث الطبيعية وهزت أسس التنمية لدى الكثير منا، ولا سيما أقل البلدان نموا، المعرّضة بشكل خاص لأشد المعاناة. وفي إطار التصدي لهذه المحنة، فإن اهتمام المجتمع الدولي الخاص وجهوده المتجددة ضرورية اليوم أكثر من أي وقت مضى فيما يتعلق بتغير المناخ، وبجميع الشواغل البيئية الأخرى. ومن بين المبادرات الأخرى، تشيد بوركينا فاسو بمبادرة السيدة هيلاري كلينتون، وزيرة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية، بشأن التحالف العالمي لمواقد الطهي النظيفة، التي يمكن أن تجني منها بلدان مثل بوركينا فاسو فوائد كبيرة.

ومن الأحداث التي تستحق الإشادة أيضا الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد مؤخرا بشأن ”التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر“، وكذلك توقيع مختلف البلدان، بما في ذلك بوركينا فاسو، على بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي.

وتولي بوركينا فاسو أهمية خاصة لجميع المسائل المتصلة بالنهوض بالمرأة، ولهذا الغرض، لم تدخر جهدا لتعزيز المركز الاجتماعي والقانوني للمرأة في بلدنا. وبناء على ذلك، نشيد بإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ونأمل أن هذه الهيئة، التي يجب أن يوفر لها التمويل الكافي، ستكون حافزا حقيقيا لأنشطة الأمم المتحدة في الدفاع عن حقوق المرأة. وبتحديد أكثر، نأمل أنها ستوفر دعما معززا لسياسات البلدان النامية من أجل النهوض بالمرأة. ويسعدنا أن مجموعة الدول الأفريقية، خلال هذه الدورة، تعتزم تقديم مشروع قرار بقصد حظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث على نطاق العالم. ونأمل أنه سيلقى الدعم من المجتمع الدولي بأسره.

وعلى مدى أكثر من عقد، واصلنا العمل بشأن عملية إصلاح الأمم المتحدة من أجل تمكينها من التماشي مع متطلبات عالم يمر في تغيرات مستمرة. وللأسف، على الرغم من الجهود الكبيرة، ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. وتؤمن بوركينا فاسو بأن الإصلاح يجب أن يضع في الاعتبار مصالح جميع الدول الأعضاء وزيادة فعالية منظمتنا في إدارة السلام والأمن، والاستقرار والتنمية لجميع الأطراف.

ومع بزوغ فجر الألفية الثالثة، كان أملنا ورغبتنا أن تشهد هذه الألفية عالما نتوافق فيه فيما بيننا، ونحقق السلام والأمن والاستقرار. وللأسف، لا يزال كوكب الأرض تؤرقه الصراعات العديدة، حيث يحمل الكثير منها بصمات الإرهاب الدولي، الذي، غني عن القول، أن بوركينا فاسو تدينه بشدة بكل أشكاله ومظاهره. ولذلك، فإن بوركينا فاسو، التي تنادي بالوقاية من الصراعات وتسويتها عن طريق الحوار، تثني على الجمعية العامة لاتخاذها للقرار ٦٥/٢٨٣ بشأن تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها. ومن دواعي سرورنا أن من قدم هذا القرار هو فريق أصدقاء الوساطة، وبوركينا فاسو من أعضائه.

ومثلما فعلنا في غينيا وكوت ديفوار وتوغو ودارفور، فإن بوركينا فاسو مستعدة تمام الاستعداد لتلبية أي طلب للإسهام بالوساطة وحفظ السلام وبناء السلام. لقد جاء تنظيم انتخابات حرة وشفافة في غينيا وكوت ديفوار نتيجة لجهود التيسير الناجحة التي بذلها السيد بليز كومباوري، رئيس جمهورية بوركينا فاسو.

كما سمح اتفاق واغادوغو السياسي بخروج كوت ديفوار من أزمتها. وهي تحتاج الآن إلى بناء السلام والمصالحة. ونغتنم هذه الفرصة لنتوجه بالشكر للأمين العام على دعمه الفعال لجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجهود ميسِّر الحوار بين الإيفواريين. وبالإضافة إلى التيسير، نحن على استعداد لمساعدة كل البلدان في منطقتنا دون الإقليمية في سعيها من أجل السلام والاستقرار في حالات ما بعد الصراع. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم جهود بناء السلام، وخصوصاً في كوت ديفوار وغينيا.

وبوركينا فاسو تشارك في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، بقوة قوامها ٨٠٠ رجل. والتوقيع في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١١ على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور بين حكومة السودان وحركة التحرير والعدل يمثل تقدماً كبيراً صوب استعادة السلام الدائم.

وبفضل الثقة التي أوليت لنا من جانب الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، تمكنا من تقديم الدعم لعملية السلام، وندعو جميع الأطراف في الصراع إلى التوقيع على وثيقة الدوحة. ونعرب عن تقديرنا وامتناننا العميق لسمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، على دعمه الذي كان أساسياً في نجاح العملية.

وفي إطار لجنة متابعة التنفيذ، سيواصل بلدي الإسهام في بناء السلام. وندعو حركة المساواة والعدل وجيش التحرير الشعبي وحكومة السودان إلى وقف الأعمال القتالية في دارفور بالكامل في أسرع وقت ممكن.

وفي شمال أفريقيا، هناك إرادة عازمة على التغيير انطلقت في تونس ومصر وليبيا. وبوركينا فاسو تعرب عن تضامنها مع تلك البلدان في سعيها إلى الحرية والديمقراطية. ونؤكد رغبتنا في تعزيز روابط التعاون المثمر. ونعرب مجدداً عن تقديرنا للمجلس الوطني الانتقالي في ليبيا، ونشجعه على النهوض بالديمقراطية والتلاحم الوطني والاستقرار والأمن لما فيه الخير لكل الشعب الليبي.

وفي الشرق الأوسط، نتابع عن كثب مراحل تقدم القضية الفلسطينية، ونؤيد طلب فلسطين للانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة كدولة كاملة العضوية. ونكرر دعوتنا إلى إحلال سلام دائم وشامل في المنطقة يكفل الحرية والحق في تقرير المصير للشعب الفلسطيني والأمن لدولة إسرائيل.

وبوركينا فاسو تؤمن بتعددية الأطراف وبالتضامن بين الشعوب والحوار بين الأمم. ويلاحظ وفدي بعين الرضا المناخ السلمي السائد حالياً في العلاقة بين جمهورية الصين في تايوان وجمهورية الصين الشعبية. ومن شأن ذلك أن يعزز منح

جمهورية الصين في تايوان المكانة التي تستحقها في أسرة الأمم، بما في ذلك مشاركتها الحقيقية في أنشطة المنظمات الدولية مثل المنظمة الدولية للطيران المدني والمؤتمرات مثل تلك التي تعقد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ.

وختاماً، أتمنى أن تظل فضائل التضامن الدولي والحوار بين الدول تلهم الأمم المتحدة، المحفل الرئيسي لتعددية الأطراف، كيما يتسنى لنا معاً الاستجابة للتحديات التي يواجهها عالمنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد ووَنا ماونغ لوين، وزير الخارجية في جمهورية اتحاد ميانمار.

السيد لوين (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ السيد ناصر عبد العزيز النصر على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. وأنا على ثقة من أنه بمعرفته الواسعة وخبرته ومهاراته الدبلوماسية، سنتمكن من تحقيق نتائج مثمرة في مداولاتنا بشأن القضايا الهامة والحاسمة على جدول الأعمال الدولي.

كما أود أن أعرب عن تقديرنا للسيد جوزيف ديس لقيادته الرائعة وإسهاماته في دورة الجمعية العامة الخامسة والستين. وأغتنم هذه الفرصة كذلك للإعراب مجدداً عن تهنئتنا للأمين العام، السيد بان كي - مون، على إعادة تعيينه، ونعرب له عن خالص تقديرنا لتفانيه وجهوده الدؤوبة في خدمة الأمم المتحدة.

وبما أنني أخاطب الجمعية العامة لأول مرة بعد خروج الحكومة الدستورية إلى النور وكوزير للخارجية في جمهورية اتحاد ميانمار، أود أن أطلع الجمعية على التطورات الأخيرة والتغييرات الهامة الجارية في بلدي. لقد بزغت جمهورية اتحاد ميانمار كدولة ديمقراطية جديدة وفقاً للدستور الذي تمت الموافقة عليه بأغلبية ساحقة.

لقد عقدت انتخابات عامة متعددة الأحزاب في ميانمار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بموجب خريطة طريق من سبع خطوات. وتنافس في هذه الانتخابات ٣٧ حزباً سياسياً، من بينها ١٩ حزباً من مجموعات إثنية وطنية مختلفة. واليوم، يمارس الممثلون المنتخبون حقوقهم الديمقراطية في الهيئات التشريعية.

وأعلن الرئيس في خطابه الافتتاحي أمام الدورة العادية الأولى للبرلمان في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١، أن جميع الأعضاء المنتخبين في البرلمان، بمن فيهم الرئيس، ملزمون باحترام وحماية دستور جمهورية اتحاد ميانمار. وتعهدت الحكومة الجديدة بأن يتمتع جميع المواطنين بحقوق متساوية أمام القانون وعقدت العزم على تعزيز السلطة القضائية. كما تعهدت الحكومة للشعب بتعديل وإلغاء القوانين الحالية واعتماد قوانين جديدة حسب الاقتضاء لتنفيذ أحكام الحقوق الأساسية للمواطنين.

وبغية الحفاظ على العلاقات الودية مع جميع بلدان العالم وتعزيزها، تمد ميانمار يدها للمجتمع الدولي. وفي الشهور الخمسة الماضية، زار ميانمار عدد من زعماء الدول ووفود رفيعة المستوى من البلدان المجاورة، وكذلك من مناطق ومنظمات دولية أخرى. وفي المقابل، قام الرئيس ثيان سيان بزيارة رسمية لكل من إندونيسيا وجمهورية الصين الشعبية. كما حضر الرئيس مؤتمر القمة الثامن عشر لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي عقد في جاكارتا.

وأطلقت الحكومة الجديدة سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة التي تهدف إلى تحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية لشعب ميانمار. وأحد هذه التدابير، تعزيز جهودها الرامية إلى الحد من الفقر. ويقيم نحو ٧٠ في المائة من سكان ميانمار في المناطق الريفية، ويشاركون في الزراعة وتربية الماشية. وقد اعتمدت الحكومة، لأجل

زيادة الإنتاج وتعزيز التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية، سياسات اقتصادية تطلعية. وسوف تؤدي تلك السياسات إلى نمو اقتصادي مستدام وشامل ومنصف، يؤدي بدوره إلى زيادة فرص العمل، وتعزيز التنمية الزراعية والحد من الفقر.

وتحقيقاً لهذه الغاية، اعتمدت الحكومة الجديدة الخطة الوطنية للتنمية الريفية والحد من الفقر، بهدف التخفيف من حدة الفقر، وتحسين معيشة السكان المقيمين في المناطق الريفية. وشُكلت لجنة مركزية ولجان عمل عديدة أخرى لاستكمال المهام الثماني المنصوص عليها في إطار الخطة الوطنية. علاوة على ذلك، زادت الحكومة الجديدة بدلات المعاشات التقاعدية للعاملين المتقاعدين، بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة في البلد. وبغرض تشجيع التجارة الخارجية، خفضت الحكومة ضريبة التصدير من ٨ في المائة إلى ٢ في المائة، ومنحت إعفاءات ضريبية لتصدير جميع المنتجات الزراعية والأخشاب.

ومن المؤسف أن تعيق الجزاءات الاقتصادية المفروضة علينا، الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تحسين معيشة شعب ميانمار. وعليه، أود أن أدعو الدول التي فرضت جزاءات أحادية الجانب على بلدي، إلى رفع تلك القيود. وسوف يسهم ذلك أيضا في الجهود التي نبذلها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بنا.

وتولي ميانمار أهمية كبيرة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وهي تكفل الحقوق الأساسية للمواطنين في البلد بموجب الأحكام ذات الصلة في دستور الدولة. وقد شُكلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار بتاريخ ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، بهدف تعزيز وحماية الحقوق الأساسية للمواطنين، على النحو المنصوص عليه في الدستور.

وثبت تعاون ميانمار مع الأمم المتحدة على نحو واضح بقبول الحكومة للزيارة الرابعة للسيد توماس أوجييا كينتانا، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، في آب/أغسطس ٢٠١١. وأقر السيد كينتانا ورحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد. ورحب أيضا بالالتزامات التي أعلنتها الحكومة بالإصلاح، وبالأولويات التي حددها الرئيس.

وتتعاون ميانمار بشكل وثيق مع مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقدّم تقرير ميانمار بشأن الاستعراض الدوري الشامل واستعرضه فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في كانون الثاني/يناير الماضي، وتم اعتماده في الدورة السابعة عشرة لمجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيه الماضي. ووافقت ميانمار على قبول ٥٢,٤ في المائة من مجموع التوصيات. ونؤمن إيمانا قويا، بأن عملية الاستعراض الدوري الشامل هي أكثر آلية للرصد يمكن الاعتماد عليها، ولا تثير للجدل، لمعالجة وتصحيح حالات حقوق الإنسان في جميع البلدان.

وفيما يتعلق بالمصالحة الوطنية، فقد مدّت الحكومة غصن الزيتون لجميع الجماعات العرقية المسلحة في البلد، عبر الإعلان رقم ٢٠١١/١ المؤرخ ١٨ آب/أغسطس، وقبلت بعض الجماعات العرض المقدم إليها. كما منحت الحكومة عفوا عاماً في ١٦ أيار/مايو ٢٠١١ مع الإفراج عن ٢ ٠٠٠ سجين قبل نهاية تموز/يوليه. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأبلغ الجمعية العامة بأن الرئيس سوف يمنح عفواً عاماً آخر في المستقبل القريب، في إطار ممارسته للولاية الممنوحة له بموجب الدستور.

ودعا الرئيس الشعب إلى العمل معا من أجل مصلحة الأمة على الرغم من التباينات. وتبعا لذلك، استقبل الرئيس داو أونغ سان سو كيي في ١٩ آب/أغسطس ٢٠١١، وأجريا معاً، بعد أن وضعا جانباً تباين وجهات النظر بينهما، مناقشات صريحة وودية بهدف إيجاد أرضية

مشتركة، واستكشاف إمكانيات التعاون من أجل مصلحة الوطن وشعبه.

وما سبق ذكره ليس سوى بعض البنود الهامة من التقدم الذي أحرزناه في عملية التحول الديمقراطي في بلدنا.

وتتابع ميانمار باهتمام بالغ، لكونها بلداً يقوم اقتصاده على الزراعة، المسائل المتعلقة بآثار تغير المناخ. وبما أن الزراعة تعتمد بشكل كبير على المناخ، فإنه لا يمكن تجاهل آثار الحالة المناخية على الزراعة. وفي الآونة الأخيرة، دمرت الفيضانات والجفاف المحاصيل والإنتاج الزراعي في منطقتنا. ومن الواضح أن البلدان النامية هي الأكثر تضرراً من هذه الآثار، وبالتالي ستكون أول من يعاني من الاحترار العالمي وتغير المناخ.

وعليه، فنحن نتطلع إلى التوصل إلى نتائج ملموسة في المؤتمر السابع عشر المقبل للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والدورة السابعة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، التي تعقد في ديربان، جنوب أفريقيا. وعلى الرغم من أن الطريق إلى ديربان سيكون صعباً، فإن وفد بلدي يشاطر الرأي القائل إنه ينبغي أن توضع مناقشاتنا بشأن هذه المسألة في سياق تعزيز التنمية المستدامة. وفي ذلك الصدد، نود أيضا أن نؤكد أنه ينبغي تعزيز جميع الركائز الثلاث: وهي التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، على نحو متكامل ومنسق ومتوازن.

وتدين ميانمار بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ويهدد الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، المجتمع البشري على نحو متزايد في عالم اليوم. وميانمار هي أيضا من بين تلك البلدان التي كانت ضحية لآفة الإرهاب. وفي ذلك الصدد، نود أن نعرب عن خالص تعازينا لأسر ضحايا الإرهاب المكلومة في جميع أنحاء العالم.

ونرحب بالتزام الأمين العام بإجراء استعراض للتهديد العالمي، بهدف إعادة تقييم التهديدات الأمنية في أعقاب الهجوم القاتل الذي حدث في أبوجا، نيجيريا. وميانمار على استعداد للتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي لمنع ومكافحة الإرهاب والجرائم المنظمة عبر الحدود الوطنية. ويستحيل على شعب أي بلد أو منطقة وخارجها، تحقيق التنمية المستدامة، دون وجود بيئة مستقرة وسلمية.

وقد حدد إعلان الألفية عام ٢٠١٥ تاريخاً مستهدفاً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي وضعت لتلبية رفاهية واحتياجات الشعوب في مختلف أنحاء العالم. وعلى الرغم من بعض التقدم المحرز، فقد أعيقت جهود التنمية بفعل عوامل عديدة، مثل بطء النمو الاقتصادي، وتناقص الموارد، وارتفاع أسعار الأغذية، والقلق المستمر بشأن الأمن الغذائي، والكوارث الطبيعية المتكررة بشكل متزايد، والتحديات التي يسببها تغير المناخ. وتقع على عاتق كل بلد المسؤولية الرئيسية عن إيجاد السبل والوسائل التي تعينه على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، فإن الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق تلك الغاية تحتاج إلى دعم من المجتمع الدولي.

ومن جانبنا، فإن ميانمار عازمة على تعزيز تحسين مستويات المعيشة والتنمية المنصفة لشعبها. وقد استحدثت برامج التمويل البالغ الصغر على المستوى الشعبي، تحقيقاً لهدف توليد الدخل. ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد انخفض معدل الفقر في ميانمار من ٣٢ في المائة إلى ٢٦ في المائة في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، فإن علينا أن نضاعف جهودنا لتحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

وتمثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في الجهود الدولية المبذولة في مجالات منع انتشار

الأسلحة النووية، وتعزيز نزع السلاح والتعاون النوويين، وكفالة الحصول على الطاقة النووية. ولا تزال ميانمار ملتزمة، بصفتها دولة موقعة على المعاهدة، بالركائز الثلاث للمعاهدة. وما فتئت ميانمار، بصفتها دولة تدعو بقوة إلى نزع السلاح النووي، تقدم مشروع قرار بشأن نزع السلاح النووي، سنوياً منذ عام ١٩٩٥، يحظى بدعم واسع من الدول الأعضاء. وتعارض ميانمار بشدة نشر وإنتاج الأسلحة النووية وتؤيد بقوة كل الجهود التي تفضي إلى عالم خال من تهديد الأسلحة النووية والمنتجات الملحقة بها.

في الآونة الأخيرة تغير العالم فيما حولنا كثيرا. فقد شهدنا تغييرات في الحكومات وفي الخارطة السياسية. وميانمار نفسها مرت بتحولات، وهي تقترب الآن من اللحظة التي تصبح فيها أمة ديمقراطية بطريقة سلسة وسلمية. وقد شرعنا في سلسلة من الإصلاحات في شتى القطاعات لنشر الديمقراطية وتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين حياة أبناء شعبنا.

الخطوات التي اتخذتها حكومة ميانمار ملموسة وبارزة ولا رجعة فيها. ونعمل على ضمان أن تكون عملية الإصلاح تدريجية ومنهجية وديناميية. وقد عقدت ميانمار عزمها على مواصلة الانخراط في عملية إشاعة الديمقراطية بالرغم من كل التحديات الراهنة. ويتسم ما يقدمه المجتمع الدولي في هذه المرحلة الحرجة من تشجيع وتفهم ودعم بأهمية حاسمة لعملية انتقال ميانمار إلى الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فام بنه منه، وزير خارجية جمهورية فييت نام الاشتراكية.

السيد فام بنه منه (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الوفد الفييتنامي أود أن أهنئكم، سيدي، بمناسبة انتخابكم الإجماعي رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. وإنني لعلة ثقة بأن مهاراتكم الدبلوماسية وخبرتكم ستساعد في كفالة تتويج الدورة الحالية بنجاح عظيم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للسيد جوزيف ديس على إسهاماته الكبيرة في نجاح الدورة الخامسة والستين في تحقيق نتيجة مثمرة.

ويود الوفد الفييتنامي أيضا أن يهنئ معالي السيد بان كي - مون بمناسبة إعادة تعيينه أمينا عاما. ونثق بأن الأمين العام، بتعاون البلدان الأعضاء، سيقدم مساهمات أكبر في عمليات الأمم المتحدة، وبالتالي، في السلام والتنمية على صعيد العالم كله. كما نرحب أحر ترحيب بجمهورية جنوب السودان بصفتها العضو الـ ١٩٣ في المنظمة.

اليوم، يظل السلام والتعاون والتنمية الشعارات التي تحتل مكان الصدارة في عصرنا. ومع ذلك، تستمر التوترات والصراعات في معظم القارات والمناطق بسبب تعذر حسم الخلافات داخل الأمم واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها. وإن تغير المناخ والكوارث الطبيعية وانتشار الأوبئة والجريمة عبر الوطنية وانتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب الدولي ما زالت كلها تشكل تحديات تتطلب مساعي فعالة للتغلب عليها. وإن الانتعاش غير المستقر للاقتصاد العالمي، المقترن بالانتكاس الاقتصادي في كثير من البلدان المتقدمة النمو، عرّض البلدان النامية لمخاطر أسوأ من المخاطر التي كانت تتعرض لها من قبل، مثل شروط التبادل التجاري المجحفة وارتفاع وتيرة الحمائية ونضوب الموارد المالية وتآكل المكاسب المحققة فيما يتصل بالأهداف الإنمائية للألفية. كما أن المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، مثل نزع السلاح وتغير المناخ، لم تثمر عن النتائج التي تفي بتوقعاتنا.

الحالة الراهنة تفرض على الأمم أن تشجع الحوار والتعاون حتى يتسنى التغلب على التحديات المشتركة سواء التي من صنع الإنسان أو الناجمة عن الكوارث الطبيعية.

ويظل السلام والأمن والاستقرار أماني عزيزة على جميع الأمم وشروطا مسبقة للتنمية. ويكمن مفتاح النجاح في الجهود الخاصة لكل أمة، وكذلك في التعاون الدولي المعزز وروح تعددية الأطراف المستندة إلى احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، مع إيلاء الاعتبار الواجب في الوقت ذاته للمصالح المشروعة لجميع البلدان، لا سيما البلدان النامية. وفي ذلك الصدد تشيد فييت نام بكم، السيد الرئيس، على الموضوع الذي اقترحتموه للمناقشة العامة، أي، التسوية السلمية للمنازعات.

وكما ذكر الأمين العام وأصاب، لم تتسم الأمم المتحدة بهذا القدر من الأهمية و لم تكن حاجة الناس إليها في كل أنحاء العالم ملحة أكثر مما هي عليه الآن. ويتعين عليها أن تقدم نتائج ملموسة تؤدي إلى تغيير حقيقي نحو الأحسن في الحياة اليومية لسكان العالم. ولا شك في أن الأمم المتحدة، بعضويتها العالمية، تتمتع بشرعية فريدة، وينبغي لها، بناء على ذلك، أن تحتل مكان الصدارة في الحوكمة العالمية والتعاون المتعدد الأطراف.

اضطلعت الأمم المتحدة أثناء السنوات القليلة الماضية بدور حاسم في إنهاء الصراعات والنهوض بعمليات السلام في شتى المناطق. وإننا نثمن عاليا المبادرات التي تضع احتياجات أفقر الفقراء وأضعف الضعفاء في لب جدول الأعمال الدولي، فضلا عن المبادرات الرامية إلى حشد الموارد والقدرات لتنفيذ خطط العمل المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛ وتيسير المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن تغير المناخ، وكذلك بشأن نزع السلاح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ وتقديم حلول للقضايا الملحة مثل التصحر والأمراض غير المعدية والسلامة النووية والأمن؛ والتعامل مع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. ولا يسعنا أن نغفل الإشارة إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة لقيام كل منها، وفقا لولاياته، بوضع المعايير وجداول الأعمال بهدف مساعدة البلدان النامية في مساعيها الإنمائية.

وفي الوقت ذاته، يتطلع المجتمع الدولي إلى المنظمة باعتبارها مصدرا للإلهام والقوة ومنظمة كونية يمكنها أن تتصرف بحزم لوضع حد لأي نزعات قد تقوض مصداقيتها أو تتعارض مع قيمها الأساسية والمقاصد والمبادئ التي كانت وراء تأسيسها. لذلك يتوقع من المنظمة أن ترفع لواء قيم السلام والأمن والقانون الدولي وتعددية الأطراف. ويتوقع منها أيضا أن تصبح أفضل تجاوبا وأكثر فعالية في الميدان في سعيها إلى تحقيق الهدف النهائي في تلبية احتياجات الدول الأعضاء وخدمة مصالحها بطريقة أفضل، وبخاصة البلدان النامية.

وبما أن سلام العالم وأمنه يظلان الأولوية القصوى لدينا، فإن الأمم المتحدة ينبغي أن تواصل جهودها المنسقة المتضافرة للنهوض بالتسوية السلمية للحروب الأهلية والصراعات المحلية في شتى مناطق العالم، لا سيما الحروب والصراعات في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، والحيلولة في الوقت ذاته دون اندلاع حروب وصراعات أخرى.

ويجب علينا أن نرعى ثقافة قوامها السلام والحوار وأن نروّج للتسوية السلمية للمنازعات. وفي ذلك الصدد تؤيد فييت نام الجهود التي تستهدف إنهاء العنف وتعزيز الإعمار الوطني والمصالحة الوطنية في أفغانستان والعراق. أما بالنسبة إلى طلب فلسطين الحصول على العضوية الكاملة في منظمة الأمم المتحدة، فإن فييت نام تود أن تؤكد على حقيقة أننا اعترفنا بدولة فلسطين منذ عام ١٩٨٨. وقد أيدنا دائما النضال العادل للشعب الفلسطيني من أجل حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها الحق في تأسيس دولة مستقلة ذات سيادة تعيش في سلام مع إسرائيل ضمن حدود ما قبل حزيران/يونيه ١٩٦٧. وانطلاقا من تلك الروح نؤكد دعمنا

القوي للجهود التي تبذلها فلسطين بهدف أن تصبح عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة.

ونؤيد جهود الأمم المتحدة الرامية إلى ترجمة حصيلة مؤتمر ٢٠١٠ الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وحصيلة الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالسلامة النووية والأمن النووي، الذي انعقد مؤخرا، إلى نتائج ملموسة. ونؤيد كذلك جهود المنظمة الرامية إلى بث الحيوية في أعمال مؤتمر نزع السلاح والدفع بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف قدما.

وبالتوازي مع الشواغل الأمنية ينبغي للمجتمع الدولي، وفي مقدمته الأمم المتحدة، أن يعمل من أجل علاقات دولية تتصف بقدر أكبر من المساواة ومن أجل بنيان اقتصادي ومالي دولي أكثر إنصافا ومؤسسات أكثر عدلا. وإن البلدان النامية يجب أن يكون لها دور أكبر ونفوذ أقوى في الحكم العالمي. ويجب منحها القدرة اللازمة للمشاركة في عملية العولمة بطريقة فعالة سباقة. أما البلدان المتقدمة النمو، فينبغي لها أن تفي بواجباتها والتزاماتها، بما في ذلك الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وإلغاء التدابير التجارية المجحفة وزيادة المساعدة الإنمائية.

وفي ضوء الحاجة المستمرة إلى زيادة التفكير والعمل في سبيل تهيئة بيئة اقتصادية عالمية أكثر استقرارا وسلامة نود أن نوصي بأن تعقد الأمم المتحدة اجتماعا في الجمعية العامة أو في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمتابعة نتائج المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية (القرار ٦٣/٣٠٣)، الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

وريثما يتم ذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تتخذ التدابير اللازمة لمنع الاستخدام الأحادي للوسائل الاقتصادية ضد البلدان النامية. وتبعا لذلك، تنادي فييت نام بأعلى صوتها بإنهاء الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا.

وعلاوة على ذلك، وفي سبيل النهوض بالتنمية المستدامة الشاملة للجميع، لا بد من تعزيز الالتزامات السياسية وبذل الجهود التي تضطلع الأمم المتحدة فيها بالدور التنسيقي المحوري بهدف تحقيق التنمية للجميع التي تكون مستدامة ومنصفة. وإذ لم تبق سوى ٤ سنوات على الموعد المتفق عليه لتحقيق الأهداف في عام ٢٠١٥، من الجوهري تمديد الشراكة العالمية من أجل التنمية، أفقيا وعموديا، حتى تحصل البلدان المحتاجة على ما يلزم من الخبرة في رسم السياسة العامة ومن الموارد وأفضل الممارسات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والحفاظ على زخم العملية نفسها.

وعلى نفس القدر من الأهمية يجب الشروع في تطوير تصور لمنصة للتنمية العالمية لفترة ما بعد ٢٠١٥. ويجب علينا أيضا أن نضاعف جهودنا لكفالة تحقيق نتائج مثمرة في الدورة السابعة عشرة المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ في جنوب أفريقيا وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في البرازيل.

فييت نام ملتزمة بالعمل بالتكاتف مع الدول الأعضاء الأخرى في سبيل بث الحيوية في الجمعية العامة باعتبارها الهيئة التمثيلية الرئيسية للتداول ورسم السياسة العامة، وفي سبيل تحسين الدور الشامل للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال التنمية، وتوسيع عضوية مجلس الأمن وتحسين أساليب عمله. ونتطلع كذلك إلى تنفيذ منظومة الأمم المتحدة لأنشطة إنمائية أكثر تماسكا واتساقا وفعالية حتى تتوافق بفعالية أكبر مع الأولويات الوطنية للبلدان المتلقية. وسعيا من فييت نام إلى المساهمة في إصلاحات الأمم المتحدة، فإنها ما فتئت تشارك بهمة في تنفيذ مبادرة ”التنفيذ بمثابة كيان واحد“، وقد حققت نتائج ملموسة بالعمل مع الأمم المتحدة وشركاء آخرين.

وترحب فييت نام باعتماد القرار ٢٨١/٦٥ بشأن استعراض مجلس حقوق الإنسان. ونود أن نشدد على أن طريقة عمل مجلس حقوق الإنسان وآليات الأمم المتحدة الأخرى لحقوق الإنسان يجب أن يستمر تحسينها حتى تصبح أكثر فعالية واتساقا وكفاءة، مع مواصلة التركيز في الوقت ذاته على الحوار وتشاطر الخبرات. ورغبة منا في تعزيز مساهمتنا لتحقيق ذلك الغرض، تقدمنا بترشيح فييت نام لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦.

عام ٢٠١١ مهم لفييت نام لأننا عقدنا بنجاح المؤتمر الحزبي الحادي عشر وأجرينا انتخابات ناجحة للأجهزة الإدارية للولايات. واعتمدنا كذلك استراتيجية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية للعقد القادم. وأثناء السنوات الخمس والعشرين الماضية، التي اتسمت بالتجديد الشامل، حققت فييت نام منجزات كبيرة في الكثير من النواحي وحقق البلد اندماجا كليا في الحياة الدولية. وقد نجحنا في إقامة وتعزيز أطر العمل المستقرة الطويلة الأمد للعلاقات مع البلدان الكبرى والمراكز الاقتصادية والسياسية العالمية والإقليمية.

وبالبناء على تلك المنجزات تعتزم فييت نام، في الفترة المقبلة، الارتقاء على نحو شامل بعملية التجديد ورفع مستوى النوعية والفعالية، فضلا عن التصنيع الوطني وإضفاء طابع العصر على البلد، بالاقتران بتنمية اقتصاد قوامه المعرفة.

وفي السعي إلى توسيع وترسيخ علاقاتنا مع البلدان الأخرى، ستواصل فييت نام انتهاج سياسة خارجية مستقلة قائمة على السلام والتعاون والتنمية. إن فييت نام صديق وشريك يعول عليه وعضو يتحلى بالمسؤولية في المجتمع الدولي ويعمل من أجل رخاء كل أمة ومن أجل الاستقلال الوطني والسلام العالمي والديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

وسنسعى إلى تحسين الاندماج الدولي وقد دأبنا على المشاركة والمساهمة بروح سباقة في المحافل الإقليمية والدولية المتعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة، واجتماع آسيا - أوروبا، والتعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، وحركة عدم الانحياز، ومجموعة السبعة والسبعين والصين، في سبيل حل المسائل العالمية من قبيل الأمن النووي، ونزع السلاح النووي، ومنع الجريمة، وتغير المناخ، والتنمية المستدامة، والتعاون بشأن نهر ميكونغ.

وعلاوة على ذلك أبدينا دائما الرغبة في مشاطرة البلدان الأخرى خبراتنا في التعاون الجنوبي - الجنوب والتعاون الثلاثي والتمويل من أجل التنمية وتحسين فعالية المعونة وجعل الأهداف الإنمائية للألفية عنصرا مشتركا في الاستراتيجيات الوطنية الاجتماعية - الاقتصادية.

وسنعمل عن كثب مع الأعضاء الآخرين في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (الرابطة) وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل السلام والاستقرار والتعاون والتنمية في جنوب شرقي آسيا وشرق آسيا وفيما يتجاوزها من خلال آليات تقودها الرابطة وصكوك تشترك فيها كطرف، مثل معاهدة العلاقات الودية والتعاون في جنوب شرقي آسيا، ومنطقة جنوب شرقي آسيا الخالية من الأسلحة النووية، ومحفل الرابطة الإقليمية ومؤتمر قمة شرق آسيا.

وفي ذلك الصدد ترحب فييت نام بالمساهمات المقدمة لإشاعة السلام والأمن في البحر الشرقي وتدعمها. وفييت نام، شأنها شأن أعضاء الرابطة الآخرين، تلتزم التزاما قويا بآليات الحوار وبناء الثقة وتقف على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم والمشاركة في أي جهد لإيجاد تسوية سلمية للنزاع، استنادا إلى القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار - التسوية التي تحظى بقبول الأطراف المعنية كافة. وريثما يتم التوصل إلى حل كهذا، سنتقيد تقيدا صارما، إلى

جانب الأطراف المعنية، بالإعلان الخاص بسلوك الأطراف في البحر الشرقي. ونرحب بالالتزامات المعلنة بالعمل معا في سبيل اختتام مدونة السلوك في المستقبل المنظور.

دورة هذه السنة للجمعية العامة تنعقد في منعطف خطير، حيث يواجه العالم تحديات مرهقة. وإنني أؤمن إيمانا راسخا بأننا لن نتمكن إلا عن طريق الجهود المشتركة والتعاون المتعدد الأطراف المعزز من أن نفي بتوقعات شعوبنا ونحقق مطامحها ونرسم المسار الصحيح المؤدي إلى التنمية الطويلة الأمد للأمم المتحدة. وفييت نام تظل ملتزمة بقوة بذلك المسعى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إلمار ماموديياروف، وزير خارجية جمهورية أذربيجان.

السيد ماموديياروف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئتكم، سيدي، بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، وأن أتمنى لكم النجاح التام في ذلك المنصب المرموق الحافل بالمسؤوليات. وأشكر سلفكم، سعادة السيد جوزيف ديس، على عمله المثمر أثناء الدورة الماضية.

وأود أيضا أن أعرب عن جزيل احترامي وامتناني العميق للأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، على ما يبديه من روح الزعامة والتفاني لبث الحيوية في منظمة الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بموضوع المناقشة العامة لهذا العام، نرحب باتخاذ الدورة الخامسة والستين للقرار ٢٨٣/٦٥ عن تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب التراعات وحلها. ففي تلك الوثيقة، كررت الجمعية العامة التأكيد على أن جميع الدول الأعضاء ينبغي أن تتقيد بالتزاماتها المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة تقيّداً صارماً، وأكدت من جديد، ضمن جملة أمور، التزامها باحترام سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

وتتطلع أذربيجان إلى التوجيهات ذات الصلة بإجراء الوساطة على نحو أكثر فعالية، كما هو مبين في هذا القرار، وإننا مستعدون للمساهمة بنشاط في تنفيذها. والمؤسف أنه يتعين علينا الاعتراف بأنه ليست كل الدول تنفّذ التزاماتها الدولية بمسؤولية وتتقيد بالمعايير المقبولة عموماً وبمبادئ القانون الدولي.

فطوال عقدين من الزمن تقريباً، شهدنا انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة وغيره من وثائق القانون الدولي من جمهورية أرمينيا، التي ارتكبت العدوان ضد سيادة جمهورية أذربيجان وسلامة أراضيها. ونتيجة لذلك العدوان، ما زالت ٢٠ في المائة تقريباً من أراضي أذربيجان تحت الاحتلال، وحوالي مليون من الاذربيجانيين اللاجئين والمشردين داخلياً غير قادرين على العودة إلى ديارهم.

وفي عام ١٩٩٣، اتخذ مجلس الأمن أربعة قرارات هي ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣) طالبت بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط للقوات الأرمينية من جميع الأراضي الأذربيجانية المحتلة، وأكدت من جديد على سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها المعترف بها دولياً. وصدرت المناشدات ذاتها أيضاً من منظمات دولية أخرى. ومما يؤسف له أن أرمينيا تواصل تجاهل نداءات المجتمع الدولي.

ومما يبعث على زيادة القلق أن قيادة أرمينيا، بدلاً من إعداد شعبها لمستقبل سلمي ومزدهر ومستقر في صداقة وتعاون مع البلدان المجاورة، تواصل علناً تحريض الأجيال المقبلة على حروب جديدة، وأعمال عنف واعتداءات، وتنشر بجميع الوسائل الأفكار الخطيرة التي تتصف بالعداء

والكراهية ليس تجاه أذربيجان فحسب، بل تجاه سائر شعوب المنطقة أيضاً.

إن الأنشطة غير المشروعة في الأراضي الأذربيجانية المحتلة، بما في ذلك غرس المستوطنين من العرق الأرميني، فضلاً عن تدمير ومصادرة التراث التاريخي والثقافي، تمثل مصدراً آخر للقلق الشديد. فهذه الأنشطة تعمل على زيادة تعزيز الوضع الراهن للاحتلال، وتثبيت نتائج التطهير العرقي، واستعمار الأراضي المصادرة، وكذلك إعاقة آفاق حل الصراع بشكل خطير. وفي وقت سابق في هذه القاعة، استمعنا إلى بيان عدائي جداً وغير بنّاء من رئيس أرمينيا. وأكد علناً على هذه السياسة المدمرة لأرمينيا. (انظر A/66/PV.19)

وبعثة التقييم الميداني التي تولاها الرئيسان المشاركان لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والتي توجهت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إلى الأراضي المحتلة في أذربيجان، ذكرت، في جملة أمور، أن الوضع الراهن للاحتلال أمر غير مقبول، وحثت أرمينيا على وضع حد لممارساتها غير القانونية في تلك الأراضي.

وأذربيجان، بوصفها بلداً يعاني من احتلال أراضيه، والتشريد القسري لمئات الآلاف من مواطنيه، هي الجهة الأكثر اهتماماً بتحقيق أبكر تسوية تفاوضية للصراع. إن موقفنا معروف جيداً للمجتمع الدولي. فهو يرتكز على الالتزام الصارم بقواعد ومبادئ القانون الدولي، التي تفيد بأن الاستيلاء على الأراضي بالقوة غير مقبول، ويجب رفضه بحزم ودون قيد أو شرط.

ومن غير المنطقي تماماً أن قيادة أرمينيا، التي نفّذت التطهير العرقي بالكامل ليس على أراضي أذربيجان المحتلة فحسب، ولكن أيضاً للأذربيجانيين الذين يسكنون على أراضيها، تحاول أن تطبق مبدأ تقرير المصير. ومن الواضح أن أحداً لا يمكنه طرد الناس من ديارهم لأسباب عرقية، وفي الوقت نفسه، يتكلم عن تقرير المصير لأولئك الذين ما زالوا هناك.

إن أذربيجان تدرك أن حق الشعوب في تقرير المصير لا يمكن تنفيذه إلاّ إذا

> ”كان يتفق في جميع الأوقات مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومع القواعد ذات الصلة من القانون الدولي، بما فيها تلك المتعلقة بالسلامة الإقليمية للدول“،

حسبما تنص عليه وثيقة هلسنكي النهائية.

وأذربيجان على ثقة من أن حل الصراع يجب أن يبدأ بانسحاب القوات المسلحة الأرمينية من الأراضي المحتلة، حسب جدول زمني محدد، متبوعاً باستعادة الاتصالات، وعودة اللاجئين والمشردين داخلياً، وتهيئة الظروف للتعايش السلمي بين الأذربيجانيين والأرمن في منطقة ناغورنو كاراباخ في إطار وحدة أراضي أذربيجان. وهذا النهج التدريجي، الذي اقترحه الوسطاء ودعمه المجتمع الدولي، باستثناء للأسف قيادة أرمينيا، يمكن أن يحقق السلام والاستقرار والقدرة على التنبؤ في المنطقة على نحو دائم.

وما زالت أذربيجان تحتفظ باهتمامها ودافعها وصبرها في عملية المفاوضات هذه الصعبة والحساسة جداً. ونعتقد أن المجتمع الدولي سوف يقنع الجانب الأرميني باحترام المعايير المقبولة عموماً ومبادئ القانون الدولي، والكف عن استغلال حق الأذربيجانيين في العيش على أراضيهم، بما في ذلك منطقة ناغورنو كاراباخ. وفي المقابل، نحن على استعداد لضمان أعلى مستوى من الحكم الذاتي لتلك المنطقة داخل جمهورية أذربيجان.

وأود أن أتطرق إلى مسألة هامة أخرى على جدول الأعمال الدولي هي فلسطين. إن أذربيجان تؤكد من جديد التزامها بالموقف الذي أعربت عنه غالبية الدول الأعضاء في

الأمم المتحدة. ونؤكد مجدداً تضامننا البعيد الأمد مع فلسطين شعباً وقيادة، ونعتقد أن الوقت قد حان لتحقيق اختراق في هذه المسألة القديمة العهد والهامة جداً. وقد حان الوقت لفلسطين أن تكون ممثلة تمثيلاً كاملاً في الأمم المتحدة.

وتعقد أذربيجان العزم على مواصلة الإسهام في تحقيق الأهداف والمرامي التنموية المتفق عليها في الأمم المتحدة. وعززت أذربيجان في السنوات الأخيرة مساعداتها الإنسانية لدعم الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى القضاء على الفقر وتوطيد التنمية المستدامة والرخاء الشامل للجميع. ونولي اهتماماً خاصاً لتلبية الاحتياجات الخاصة ومواطن الضعف في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، وكذلك البلدان التي تتعافى من الكوارث الطبيعية والمعاناة الناجمة عن تغير المناخ، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة.

ولقد أظهرت مرة أخرى الأزمة الإنسانية التي حصلت في القرن الأفريقي مؤخراً أهمية التضامن العالمي. فقدمت أذربيجان مساعدات عاجلة لدعم الجهود الجارية من أجل القضاء على المجاعة في تلك المنطقة. وتنظر حكومة أذربيجان حالياً في توفير المزيد من التمويل لدعم المجتمع الدولي في تعزيز جهوده لمعالجة الحالة الإنسانية والاسهام في إيجاد حل مستدام لأجل متوسط وبعيد للأزمة في منطقة القرن الأفريقي.

وانطلاقاً من التعاون المثمر بين الأمم المتحدة وحكومة أذربيجان، وبمبادرة من أذربيجان، تم اتخاذ القرار ١٨٦/٦٤، المعنون ”مد جسور التواصل عبر طريق المعلومات الفائق السرعة العابر لبلدان أوراسيا“، في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة بتاريخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وأجرت أذربيجان بوصفها المنسق الرئيسي للمشروع دراسة جدوى، وهي تمول الأمانة العامة للمشروع. وقد اتخذنا عدداً من الخطوات نحو إنشاء اتحاد، يتألف من مشغلي الاتصالات السلكية واللاسلكية الرئيسيين في المنطقة.

إن أذربيجان هي على الدوام مكان للتعايش والتسامح فيما بين مختلف الأديان والجماعات العرقية والعقائد. إنها واحدة من الأماكن الفريدة التي تلتقي فيها الثقافات والحضارات المختلفة على مفترق الطرق بين الشرق والغرب والشمال والجنوب.

وترى أذربيجان، بوصفها جسراً بين الثقافات وعضواً نشطاً في فريق أصدقاء تحالف الحضارات، أنها مسؤولة عن تعزيز الحوار بين الأديان وبين الثقافات على أساس الاحترام والتفاهم المتبادلين. وهكذا، استضفنا على مدى السنوات الماضية عدداً من الأحداث البارزة وذات المنحى العملي، بما في ذلك مؤتمر القمة للزعماء الدينيين في العالم، في نيسان/أبريل ٢٠١٠، والمنتدى العالمي للحوار بين الثقافات، في الفترة من ٧ إلى ٩ نيسان/أبريل ٢٠١١، وأحداث أخرى مماثلة.

ورغبة من أذربيجان في زيادة الإسهام في الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار والازدهار على الصعيد الدولي، تقدمت بترشيحها لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ستجري الانتخابات هذا العام في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر في الجمعية العامة.

يصادف العام ٢٠١٢ الذكرى السنوية العشرين لانضمام أذربيجان لعضوية الأمم المتحدة، ومع ذلك فإننا، على عكس بقية الدول المرشحة من مجموعة دول أوربا الشرقية، لم نحظَ أبداً بفرصة الحصول على عضوية مجلس الأمن. سوف يسهم انتخاب أذربيجان لعضوية مجلس الأمن في إصلاح تدني تمثيل الدول النامية الصغيرة، ويضفي مزيداً من التوازن على تلك الهيئة من هيئات الأمم المتحدة. وتقدر حكومة جمهورية أذربيجان تقديراً عالياً الدعم القيم الذي

تقدمه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لترشحها لشغل مقعد غير دائم بمجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد داتو سراي أنيفا أمان، وزير خارجية ماليزيا.

السيد أمان (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. لا يساورني أي شك في أن الجمعية ستتمكن، تحت قيادتكم الماهرة، من إكمال مداولاتها وإجراءاتها بنجاح. في ذلك الصدد، أود أن أؤكد دعم ماليزيا الكامل لرئاستكم. واسمحوا لي أيضاً أن أهنئ معالي السيد بان كي – مون على إعادة تعيينه أميناً عاماً.

إن الموضوع الذي اخترتموه للمناقشة العامة ملائم جداً وجيد التوقيت. من المؤكد أن الأمم المتحدة نفسها أنشئت لتكون أداة للوساطة من أجل تعزيز السلام والأمن والاستقرار بين دول العالم. تكلم الكثيرون في هذه المنظمة عن أهمية تسوية المنازعات عبر الوساطة. وماليزيا تؤيد وجهة النظر تلك.

في نهاية المطاف، لا يمكن تحقيق السلام إلا إذا كان الناس راغبين في الانخراط في الوساطة. والآن، أكثر من أي وقت مضى، أصبح يتعين إنجاح الوساطة في أزمة الشرق الأوسط، إذ إنها الخيار الوحيد المتاح لتحقيق السلام الدائم.

لقد ظللنا عاماً بعد عام نأمل في إيجاد حل سلمي وعادل للقضية الفلسطينية. وفي ذلك الوقت الذي قضيناه في الأمل، بدأنا أيضاً ندرك أن الوساطة هي السبيل الوحيد لإيجاد حل مستدام لجميع الصراعات والأزمات. وعلى هذا النحو، لكل منا دور يضطلع به لجعل الوساطة فعالة. للصبر والأناة فضائلهما، لكن يجب ألا يؤدي الصبر والأناة إلى الشلل. لقد اعتمدت هذه المنظمة ومجلس الأمن العديد من القرارات، ومع ذلك لم تكن هناك أي نتيجة ملموسة.

نحن نؤيد طلب الفلسطينيين الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة، ونرحب باستعداد كلا الطرفين لعقد محادثات على أساس الإطار الدولي القانوني القائم حالياً. في ذلك الصدد، تؤيد ماليزيا تأييداً كاملاً الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة، بناءً على الحل القائم على وجود دولتين، مع أخذ الشواغل الأمنية لكلا الطرفين في الاعتبار.

يتعرض عالمنا منذ حين لتحديات سياسية غير مسبوقة ومحن مدمرة على الصعيد الوطني، ولأزمات مالية. وأثناء ذلك، بدت مؤسساتنا وآلياتنا غير قادرة على التعامل مع هذه التحديات ومع الوتيرة التي تظهر بها. ومما يفاقم الحالة أنه، في الوقت الذي نتصدى فيه للأسباب العتيقة لعدم الاستقرار العالمي، فإن المخاطر غير التقليدية على السلم والأمن، مثل الإرهاب، تطرح تحديات إضافية.

وإذ نشاطر الأحزان أولئك الذين فقدوا أحباءهم في هجمات ١١ أيلول/سبتمبر قبل عشر سنوات، يجب أن نقوي من عزمنا للقضاء على الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بمعالجة أسباب الإرهاب الجذرية، ما سوف يؤدي إلى وقف التعاطف مع مرتكبي الأعمال الإرهابية ودعمهم. علينا في الوقت نفسه أن نكسب قلوب الناس وعقولهم حتى نكفل ألا يكون انتصارنا على الإرهاب قصير الأجل.

غير أن كسب القلوب والعقول لا يمثل إلا نصف ما أسميه معركة التصورات. يتكون النصف الآخر من مكافحة أوجه التعبير عن المشاعر المتطرفة. بالرغم من جهودنا المتواصلة لتعزيز السلام والانسجام في العالم، فإننا لا نزال نشهد ميلاً متزايداً نحو إدامة الخوف من الإسلام وتغذيته. لقد كانت ثمة محاولات لإحداث صدع بين الإسلام والغرب، وتشويه صورة الإسلام، وربط الإسلام

بالإرهاب. وتلك الأعمال غير المسؤولية تزيد من الانقسام بين عامة العالم الإسلامي والغرب.

ليست القضية الحقيقية بين المسلمين وغير المسلمين، بل بين المعتدلين والمتطرفين في جميع الديانات، سواء كانت الإسلام أم المسيحية أم اليهودية. وفي ضوء ذلك المد المتنامي من المشاعر المتطرفة في جميع أنحاء الكرة الأرضية دعا رئيس وزراء ماليزيا إلى إنشاء حركة عالمية للمعتدلين في هذه الجمعية العام الماضي (انظر A/65/PV.19). تأتي هذه الدعوة المدوية في اللحظة المناسبة في التاريخ. يجب أن نكفل أن تسود أصوات الاعتدال، التي تشكل حالياً الأغلبية الصامتة، على أصوات التطرف في إطار الجهود الرامية لإيجاد حلول للتحديات المتزايدة التي تواجه المجتمع الدولي.

حظيت هذه الحركة بقبول واسع على أعلى مستويات القيادة السياسية العالمية، مثل اجتماع آسيا وأوروبا، ومؤتمر قمة شرق آسيا. ومؤخراً، اعتمدت رابطة دول جنوب شرق آسيا حركة المعتدلين بوصفها واحدة من مساهماتها في التطورات العالمية. ستعمل ماليزيا بجد لتكفل أن تكون حركة المعتدلين العالمية مكملة للأنشطة الجارية التي يقوم بها تحالف الحضارات بالأمم المتحدة وغيره من منابر الحوار بين الثقافات والأديان حتى ينتصر الاعتدال على التطرف.

لا يمكن أن نغض الطرف عن احتياجات الدول التي تضررت بصورة حادة من الكوارث الطبيعية. لقد رثت قلوب الكثيرين للحالة في الصومال. من جانبنا، تعهدت ماليزيا الشهر الماضي بمبلغ مليون دولار للصندوق الاستئماني التابع لمنظمة التعاون الإسلامي من أجل الصومال، وأرسلت بعثة إنسانية لتخفيف معاناة أخواننا وأخواتنا في الصومال. وفقد ابن شجاع من أبناء ماليزيا روحه أثناء القيام بهذه البعثة. غير أن مثل هذه الحوادث لن تثنينا أبداً عن مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية لجميع البلدان الأخرى المحتاجة.

في مجال البيئة، يبدو أننا بدأنا نفقد التركيز. نعلم أننا لا نفتقر إلى الخطط الجيدة، بل نفتقر إلى الإرادة السياسية ووسائل تنفيذ الخطط المتفق عليها. وبقدر انشغالنا بإخفاقات التنفيذ، يساورنا أيضاً القلق بسبب الخلافات المؤدية إلى الشلل في مجالي الإطار المؤسسي والتنمية المستدامة. وينعكس ذلك في عجز لجنة التنمية المستدامة عن تحقيق نتيجة ناجحة في أيار/مايو الماضي.

ومن الأمثلة الأخرى عدم إحراز تقدم وعدم الرغبة في الوفاء بالالتزامات في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. يجب أن نكفل أن يتجسد مبدأ المسؤوليات المشتركة لكنْ المتباينة، إلى جانب المسؤولية التاريخية، في جميع جهودنا الرامية إلى تحقيق اختتام ناجح لمفاوضات تغير المناخ والتنمية المستدامة.

بالمضي قدماً نحو مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة، ثمة أفكار جديدة تتعلق بتعزيز الأطر المؤسسية للبيئة. إذا كانت الأطر المؤسسية الحالية عاجزة عن الوفاء بالتحديات البيئية الصعبة، فربما يتعين علينا أن ننظر في آليات جديدة تكون شاملة وتشاركية، تتوفر فيها مسؤوليات عادلة لاتخاذ القرار.

يحتل نزع السلاح النووي مكاناً محورياً في عمل الأمم المتحدة. ينعكس ذلك في حقيقة أن أول قرار اتخذته الجمعية العامة تكلم، فيما تكلم فيه، عن ”إزالة الأسلحة الذرية وجميع الأسلحة الرئيسية الأخرى، التي يمكن تعديلها لأغراض التدمير الشامل، من الترسانات الوطنية“ (القرار ١ (د-١)، الفقرة ٥ (ج). ومع ذلك بعد ٦٥ عاماً، لا يزال ذلك حلماً صامتاً. يجب على جميع الدول أن تقوم بما عليها من أجل تحقيق تقدم أكبر في هذا المجال.

وماليزيا ملتزمة بالعمل مع الدول الأعضاء الأخرى لتحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة

النووية. وسنواصل الدعوة إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية من خلال إبرام اتفاقية للأسلحة النووية. ومن أجل إحراز المزيد من التقدم بشأن هذه المسألة، المطلوب تحقيق توافق في الآراء بشأن الشروع في عملية المفاوضات المتعددة الأطراف. وذلك بدوره يتطلب إظهار حسن النية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. وأدعو جميع تلك الدول إلى إظهار حسن النية.

ومن الواضح أن الهيكل المالي الدولي الحالي غير قادر على التعامل مع التطورات الأخيرة في الأسواق المالية العالمية. فالبنك الدولي يحذر من أننا على وشك الولوج في منطقة الخطر. ونحن بحاجة إلى هيكل مالي جديد يتمتع بالشفافية والعدالة والصفة التمثيلية التشاركية للحد من التقلبات. ويمكن استخلاص الدروس من اقتصادات البلدان النامية التي شرعت في الإصلاح الاقتصادي وتعزيز مؤسساتها المالية في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية. فلنضع الغرور جانبا ولنتعلم بعضنا من بعض.

وفي سعينا إلى الارتقاء بسلسلة القيم وتعزيز القدرة التنافسية، شرعت ماليزيا في تنفيذ برامج التحول الخاصة بها استنادا إلى مفهوم ماليزيا واحدة، برنامج التحول الحكومي، وبرنامج التحول الاقتصادي، والنموذج الاقتصادي الجديد. وكجزء من برنامج التحول، قفزت ماليزيا قفزة هائلة في إصلاح أمنها الداخلي وقوانين الطوارئ، التي سوف تحل محلها تشريعات تمنع الأعمال التخريبية، والإرهابية والجريمة المنظمة.

وتعمل ماليزيا على تحويل وإصلاح نفسها للتكيف بشكل أفضل مع المشهد العالمي المتغير. ونعتقد أن الأمم المتحدة يجب أن تفعل الشيء ذاته. ونود أن نرى إصلاحا شاملا للأمم المتحدة حتى تتمكن من مواجهة الحقائق الحالية والتصدي للتحديات الراهنة. وعلى الأخص، ينبغي إصلاح مجلس الأمن إصلاحا شاملا حتى يتمتع بمزيد من الشرعية والتمثيل والديمقراطية والشفافية. ويجب على المجلس أن يكون فعالا ويتسم بالشفافية والمساءلة أمام أعضاء الأمم المتحدة كافة من أجل تعزيز قدراته في مجال الوساطة. ويجب ألا يظل خاضعا لأصحاب حق النقض.

وفي ذلك الصدد، أعود إلى موضوع الرئيس. نحن بحاجة إلى اعتماد الوساطة في البحث عن السلام. وإلى ذلك، أود أن أضيف مبادئ التحول والاعتدال. فالمزيج من التحول، والوساطة والاعتدال يشكل صيغة ناجحة لتحقيق السلام الدائم في العالم. فلنعمل على التصدي لهذا التحدي بالثبات اللازم ونقوم به معا من أجل عالم متحد وأفضل للجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد آرثر بيتر موثاريكا، وزير الخارجية في جمهورية ملاوي.

السيد موثاريكا (ملاوي) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، اسمحوا لي أن أعرب عن مدى سروري للحضور والتحدث أمام الجمعية العامة نيابة عن فخامة السيد بينغو وا موثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي. لم يتمكن الرئيس من الحضور بسبب التزامات أخرى للدولة، لكنه يرسل تحياته لكم، سيدي، وللأمين العام وجميع شعوب الأمم المتحدة.

في البداية، أود أن أتقدم إليكم بخالص التهنئة، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة. إن انتخابكم دليل على ثقة شعوب الأمم المتحدة في قيادتكم. أتمنى لكم التوفيق أثناء قيادتكم هذه الهيئة في الأشهر العديدة المقبلة.

واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئة السيد جوزيف ديس، رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، على قيادته الفعالة خلال فترة ولايته. لقد أتيحت لي فرصة العمل معه في اسطنبول، وقدم لي شخصيا المساعدة كمشارك جديد في تلك الأنشطة الدولية. وأظهر أيضا

اهتماما كبيرا بأفريقيا. وآمل أن يواصل الاهتمام بأفريقيا أيا كان عمله في المستقبل.

واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ السيد بان كي – مون على إعادة تعيينه الأمين العام بالإجماع. وإن اعتماده أظهر ثقة المجتمع الدولي بقيادته. أتذكر زيارته إلى ملاوي في العام الماضي، عندما جاء لزيارة قرية الألفية. وينتظر أهل قرية مواندامًا عودته بفارغ الصبر، وكلفوني أن أطلب إليه، عندما يسمح له الوقت، العودة إلى ملاوي.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأنضم إلى المتكلمين الآخرين في تهنئة إخواننا وأخواتنا في جنوب السودان على تحقيق استقلالهم. وأشعر بسعادة خاصة بشأن ذلك لأنه عندما نال جنوب السودان استقلاله، كانت ملاوي رئيسة الاتحاد الأفريقي وأدت دورا صغيرا في نشأته كدولة مستقلة. وأنا متحمس جدا بشأن هذا الموضوع. إن نشأة جنوب السودان، في اعتقادي، دلالة جيدة على أهمية الوساطة والمفاوضات في تسوية النزاعات بالوسائل السلمية. ولا يوجد لدي أدنى شك في أنه سيتم حل المسائل المتبقية بين جنوب السودان والسودان بطريقة سلمية. ولذلك، أتمنى لهما التوفيق.

إن موضوع هذه المناقشة العامة هو ”دور الوساطة في تسوية النزاعات بالوسائل السلمية“. وأنا أعتبر أن هذا الوقت مناسب لمناقشة هذه المسألة بالذات لأننا نواجه اليوم مشكلات جديدة، بما في ذلك المشاكل بين الدول وداخل الدول. وهناك ظاهرة جديدة من الناس المنقسمين حول الاختلافات العرقية أو اللغوية أو الدينية أو الثقافية داخل الدول. لذلك، لا بد من العثور على الطرائق لحل النزاعات داخل الدول.

وأود بالتالي أن أثني على الأمم المتحدة وأن أشجع على إقامة آليات دائمة للتأكد من حل النزاعات بين الدول وداخلها بطريقة سلمية. وفي ذلك السياق، أهنئ الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى على أعمال الوساطة التي اضطلعوا بها، لا سيما في أفريقيا. وأود أن أشجع البلدان النامية، لا سيما الدول الأفريقية، على التأكد من اعتماد ممارسة حل النزاعات في الجامعات وتدريب الأشخاص على المستويين المحلي والإقليمي على تقنيات تسوية النزاعات وحلها.

وهناك عدد من المسائل التي تواجه الأمم المتحدة والعالم، لكن بلدي حدد خمس مسائل آمل أن يتم إدراجها في مقدمة جدول أعمال الأمم المتحدة في هذه الدورة والدورات المقبلة. المسألة الأولى هي الإغاثة في حالات الكوارث وإدارتها. فالكوارث أصبحت الآن مشكلة رئيسية في معظم بلداننا. إنها تقوض موارد أقل البلدان نموا، وخاصة في أفريقيا. ونواجه كل يوم تقريبا مشاكل الفيضانات والأمطار الغزيرة والجفاف والزلازل والأعاصير والرياح العاتية. ويمكن لهذه التطورات أن تعكس مسار التقدم المحرز فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. لذلك أود أن أدعو المجتمع الدولي إلى إنشاء آليات في أفريقيا وفي أماكن أخرى من العالم النامي لمساعدتنا في تدبر الكوارث.

إن بلدي يعلق أهمية أيضاً على مسألة تغير المناخ. فقد أضحى تغير المناخ في أفريقيا مشكلة في منتهى الصعوبة، حيث دُمرت المحاصيل الزراعية إما بسبب كثرة الأمطار أو شحها، أو جراء الزيادة الشديدة في الرياح أو الزيادة الشديدة في أشعة الشمس. كل هذه الإمكانيات بسبب تغير المناخ. لذلك أحض المجتمع الدولي على التوصل إلى آليات لإدارة تغير المناخ. وأعرف أن بلدانا مثل ملاوي لم تتسبب في أي حادث يسهم في تغير المناخ. ومع ذلك لدينا مسؤولية جماعية للتأكد من أنه يجري التطرق لمسألة تغير المناخ. وآمل من المؤتمر السابع عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة

الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في جنوب أفريقيا أن يبحث هذه المشكلة بالذات.

أما المجال الثالث الذي يعلق عليه بلدي أهمية فهو مسألة السلم والأمن. كما ندرك جميعا، بغض النظر عن التنمية التي نحققها فإنها ستكون تنمية عديمة الجدوى إذا لم تنعم بلداننا بالسلم والأمن. ومن سوء الطالع، أننا نواجه حالياً في بلداننا، وخاصة في أفريقيا، الكثير من التحديات. فهناك حراك للناس المصممين على إحداث تغييرات دستورية في الحكومات مما ينجم عن ذلك حالة عدم استقرار.

أما في حالة ملاوي، فنحن ملتزمون بالحفاظ على السلم والأمن. كذلك نحن ملتزمون بالديمقراطية والحكم الرشيد. وفي هذا الصدد، أنشأت ملاوي، على سبيل المثال، عدداً من الهيئات من قبيل لجنة حقوق الإنسان في ملاوي، وديوان المظالم، ومكتب مكافحة الفساد وإدارة ديوان المحاسبة العامة. جميع هذه المؤسسات تنم عن الحكم الرشيد وتهدف إلى تحسين الحكم في الجزء الذي نعيش فيه من أفريقيا وبالتأكيد في ملاوي.

وثمة مسألة أخرى على جانب من الأهمية لملاوي بشكل خاص ولأفريقيا بشكل عام، ألا وهي مسألة تقرير المصير. إذ لا يزال لدينا أكثر من مليوني نسمة في أجزاء مختلفة من العالم يعيشون تحت الهيمنة الاستعمارية. وأود أن أحض المجتمع الدولي على التأكد من أن جميع الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ستكون حرة ومستقلة بنهاية العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، من ٢٠١١ إلى ٢٠٢١. وأعتقد أن الحكم الذاتي مفهوم هام جداً. وأن تقرير المصير للشعوب المستعمرة متجسد في ميثاق الأمم المتحدة.

وبالطبع، هناك عنصر آخر في تقرير المصير، من الواضح أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تتناوله، ألا وهو تقرير المصير خارج السياق الاستعماري. وهي مسألة معقدة للغاية وتحتاج إلى البحث والدراسة. وقبل كل شيء، ماذا يعني تقرير المصير في سياق الدول غير الاستعمارية؟ ما هي ''الشعوب'' في سياق الدول غير الاستعمارية؟ إنها قضية يتعين علينا بوضوح طرقها لأنها قضية هامة.

وأخيراً تعلق حكومتي أهمية كبيرة على دور مجلس الأمن. وما من شك في أن المجلس يقوم بدور هام للغاية منذ إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥. ومهما يكن من أمر، أعتقد أن من الواضح للجميع أن البنية التي أُقيمت في عام ١٩٤٥ لم تعد منطبقة على الحالة الراهنة. لذلك علينا أن نتأكد من أن مجلس الأمن ديمقراطي. وعلينا أن نتأكد من أن الأغلبية من البلدان، لا سيما الأشد تأثراً بمجلس الأمن، مثل ملاوي ودول أخرى في أفريقيا، تؤدي دورا في مجلس الأمن. لذلك أؤيد الموقف العام لأفريقيا، المعروف بتوافق آراء إزولويني، أي تخصيص مقعدين دائمين وخمسة مقاعد غير دائمة لأفريقيا في مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سورابونغ توفيشاكشايكول، وزير خارجية مملكة تايلند.

السيد توفيشاكشايكول (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): سيادة الرئيس، بالنيابة عن وفد مملكة تايلند، أود أن أقدم أحر تهانينا لكم على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. إنه لشرف شخصي لي أن أتكلم للمرة الأولى أمام هذا الحشد من دول العالم. وأرجو أن تركنوا إلى دعم وتعاون وفدي الكاملين لكم في اضطلاعكم بعمل هذه الهيئة.

إن عام ٢٠١١ أصبح بالفعل عاماً معلماً في التاريخ الحديث. فقد أدت الدعوة إلى إصلاحات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى حراك وثورات شعبية لم يسبق لها مثيل. إن ما يسمى بالربيع العربي يبرز أهمية التطلعات المشروعة للشعوب

وضرورة الاستجابة إليها بصورة ملائمة. وفي عصر العولمة هذا فإن المعلومات والأفكار والقيم تتدفق متجاوزة الحدود.

بالنسبة لتايلند فإنها في أعقاب بعض الاضطرابات السياسية التي شهدتها، اتخذ البلد خطوة أخرى نحو عمليته الديمقراطية. فقد أُجريت انتخابات عامة في ٣ تموز/يوليه هذا العام وتمت هذه الانتخابات بسلاسة، مما يبرهن على مرونة الديمقراطية التايلندية. وقد تم تشكيل الحكومة الجديدة بنجاح مع ولاية راسخة من الشعب. وفي الواقع بلغت نتيجة التصويت أعلى نسبة في تاريخ تايلند الانتخابي. وتعمل إدارة رئيس الوزراء ينغلوك شيناواترا بحزم للوفاء بالوعود التي قطعتها خلال الحملة الانتخابية. وفي تنفيذ السياسات التي تتركز في يد الشعب، تسعى الحكومة إلى إرساء هيكل اقتصادي متين ومنصف ومستدام في البلد. ومما هو أكثر أهمية أن الحكومة مصممة على تعزيز المصالحة وإعلاء شأن حكم القانون بتسخيره أساسا للوئام والوحدة داخل البلد.

أما فيما يتعلق بعلاقاتنا الخارجية، فسوف تعمل الحكومة على زيادة تعزيز العلاقات مع البلدان المجاورة ومع أصدقائنا خارج المنطقة. وتم التشديد على تعزيز الائتمان والثقة والاحترام المتبادل، وهو أمر هام جداً، ونعمل على الإعداد لقيام جماعة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في عام ٢٠١٥. وسوف نعمل أيضاً على تعزيز التعاون الدولي في جميع المنتديات وعلى جميع الصُعد، خاصة مع الأمم المتحدة.

تسعى تايلند للقيام بدور مسؤول وبناء في النظام الدولي الحالي. وتايلند مقتنعة بأن الركائز الثلاث للأمم المتحدة، السلم والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان، جميعها مترابطة ويعزز كل منها الآخر. إنها مسائل يجب بحثها بصورة شاملة لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في توفير الأمن البشري لشعوبنا. وهناك أيضاً مسائل سوف تشدد عليها تايلند في تعاونها مع الأمم المتحدة.

أما من حيث السلم والأمن، فتعتقد تايلند أن موضوع هذا العام الذي أُفرد للمناقشة العامة في الجمعية العامة، كما اقترحتموه يا سيادة الرئيس، قد جاء في أوانه تماماً. والوساطة أداة حاسمة للمساعدة على حل النزاعات سلميا. وميلاد جمهورية جنوب السودان مؤخرا وقبولها سريعا في عضوية الأمم المتحدة يشهدان بوضوح على الدور البناء للوساطة والمشاركة المستمرة للأمم المتحدة في حل النزاعات. وتايلند ترحب بجمهورية جنوب السودان في المجتمع العالمي، وتتمنى إقامة علاقات ثنائية وبناء شراكة من أجل التنمية مع هذه الدولة الجديدة.

وتايلند مقتنعة بأن الحل السلمي للصراعات هو النهج المستصوب والأكثر فعالية من حيث التكلفة، من منظور الأرواح البشرية والنفقات المالية على السواء. ولهذا السبب، ستظل الإرادة السياسية عنصرا رئيسيا لا يمكن من دونه أن يُكتب النجاح لهذا النهج.

إن تايلند، رغبة منها في القيام بدورها، تدعم بنشاط عمليات السلام الشامل وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام التابعة في أكثر من ٢٠ موقعا في مختلف أنحاء العالم. وننشر حاليا كتيبة مشاة ضمن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وأرسلنا أيضا ضباط شرطة وجيش إلى بعثتي الأمم المتحدة لحفظ السلام في تيمور – ليشتي وهايتي، ونحن بصدد نشر ضباط جيش في عملية للأمم المتحدة في كشمير. وبالإضافة إلى ذلك، أرسلت تايلند منذ خريف عام ٢٠١٠ مجموعتي عمل لمكافحة القرصنة للانضمام إلى الجهود الدولية للقيام بدوريات وحماية السفن من هجمات القراصنة في منطقة خليج عدن. وهذه ليست سوى أمثلة قليلة على جهودنا الرامية إلى القيام بدور مفيد في صون السلم والأمن الدوليين.

وإذا كان الاستقرار الدولي هو أحد أهدافنا الرئيسية، فإن تايلند تؤمن إيمانا راسخا بأن التنمية المستدامة أساس رئيسي للسلام الدائم. والتنمية المستدامة أداة أساسية للقضاء على الفقر وعدم المساواة، وهما من الأسباب الجذرية لانعدام الأمن. وبخصوص المبدأ الموجه لسياستنا الاقتصادية والاجتماعية، فقد تبنت تايلند منذ وقت طويل نهجا محوره البشر وهي تتمسك بفلسفة اقتصاد الكفاية لصاحب الجلالة الملك بوميبول أدولياديج، التي تركز على حياة الاعتدال وإقامة توازن بين النمو الاقتصادي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

وحكومتنا تعمل بتصميم أيضا لضمان تكافؤ الفرص للجميع ومجانية التعليم الابتدائي والثانوي والتغطية الشاملة للرعاية الصحية، وذلك ضمن جملة أمور. وعلى الرغم من أننا حققنا معظم الأهداف الإنمائية للألفية قبل الموعد المحدد، فإننا نسعى بعزم إلى بلوغ الأهداف الزائدة على الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الإطار الأوسع للأمور، فإننا مصممون على ألا يتخلف أحد في المجتمع التايلندي.

ولتحقيق التنمية المستدامة، فإن التعاون بين جميع قطاعات المجتمع والشراكات مع المجتمع الدولي أمر ضروري. وتايلند تنشط في تشجيع الشراكات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وتقف على أهبة الاستعداد لتكون بمثابة جسر بين المجموعتين من خلال التعاون الثلاثي. وفي الوقت نفسه، سنستمر في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب مع البلدان النامية الشقيقة، بما فيها بلدان حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين.

كما اضطلعت تايلند بدور أكثر إبداعا واستباقا في التعاون مع المجتمع الدولي في مختلف مجالات التنمية. وعلى مر السنين، تطورت العلاقات بين الأمم المتحدة وتايلند من علاقة المانح والمتلقي التقليدية إلى علاقة الشركاء في التنمية.

ولا يمكن أن تُكتب الاستدامة للتنمية أو السلام أو الأمن إذا كان احترام حقوق الإنسان يأتي في مرتبة متأخرة. وتايلند تؤمن إيمانا راسخا بأن حقوق الإنسان تمثل قيما عالمية حقا. واحترامها يجب أن يكون مبدأ أساسيا في كل مجتمع. وبالنسبة لتايلند، فإن قضايا حقوق الإنسان تقع في صلب جدول أعمال سياستنا الداخلية والخارجية. وعلى صعيد السياسة الخارجية، تسعى تايلند جاهدة إلى القيام بدور بناء على المستويين الإقليمي والدولي، لا سيما من خلال عضويتنا في مجلس حقوق الإنسان. وخلال رئاستنا للمجلس، تفخر تايلند بأنها وجهت المهمة الحاسمة المتمثلة في استعراض أساليب عمل المجلس وعملياته لجعله أكثر أهمية ومصداقية. وكان هذا الأمر بالغ الأهمية عندما تعلق الأمر بالاستجابة لحالات عاجلة لحقوق الإنسان بطريقة أكثر فعالية وحسنة التوقيت بقدر أكبر.

يجب على كل حكومة أن تجد حلولها الخاصة وأن تسير بالسرعة التي تراها بطريقة تتناسب مع سياقها وظروفها الخاصة. وفي الوقت نفسه، يتوجب على المجتمع الدولي دعم وتعزيز الحوار والمشاركة البناءين مع البلدان المعنية، مع احترام سيادتها وسلامتها الإقليمية وإرادة شعبها. وينبغي أن يهدف هذا الدعم والحوار إلى تعزيز قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي هذا المقام، ترى تايلند أن من المهم إيجاد أرضية مشتركة بخصوص قيمة التعاون التقني في تعزيز حقوق الإنسان. ونحن نجري مشاورات بشأن مبادرة لتعزيز كفاءة مجلس حقوق الإنسان في توفير التعاون التقني للبلدان التي تحتاج إليه. وتايلند تأمل أن تحظى هذه المبادرة بتأييد واسع النطاق من البلدان من جميع المناطق في المجلس.

وفي ظل التزامنا الحقيقي بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، فإن تايلند مصممة على الاستمرار في الاضطلاع بدور بناء في المجلس. وفي هذا الصدد، سوف نترشح بفخر للانتخابات مرة أخرى للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧. وبينما

تواصل تايلند تعزيز مشاركتها بصفتها عضوا في مجلس حقوق الإنسان، فإننا مصممون على مواصلة الإسهام في مجال حقوق الإنسان وتعزيز حقوق الفئات المستضعفة، في الداخل والخارج على السواء. ونحن نولي أهمية خاصة لهذه الفئات، سواء كانوا أطفالا أو نساء أو معاقين أو مسنين.

وثمة مثال بارز في مجال حقوق المرأة. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، اعتمدت الجمعية العامة قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للجانيات، أو قواعد بانكوك (القرار ٦٥/٢٢٩)، بناء على مبادرة من صاحبة السمو الملكي الأميرة باجراكيتيابها. والقواعد تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان للسجينات في نظم العدالة الجنائية بالاعتراف الكامل بالاحتياجات الخاصة للمرأة ومراعاة الفوارق بين الجنسين. وتلتزم تايلند بتشجيع تنفيذ قواعد بانكوك في جميع أنحاء العالم وتتطلع إلى مواصلة العمل عن كثب مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وعلاوة على ذلك، فإن انتخاب أول رئيسة وزراء للبلد مؤخرا يؤكد أن المجتمع التايلندي مفتوح أمام النساء وأننا نواصل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وينبغي أن يكون واضحا من كل ما قلته أن الأمم المتحدة تمثل حجر الزاوية في السياسة الخارجية لتايلند، وأن تايلند تقوم بدور نشط بخصوص الركائز الثلاث للأمم المتحدة جميعها. ولا يمكن حقا الفصل بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان وينبغي تعزيزها في نفس الوقت. وفي ضوء تجربتنا السابقة وإسهامنا المستمر في المجالات الثلاث جميعا، لا سيما في صون السلم والأمن الدوليين، قدمت تايلند ترشيحها لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

ونحن نسعى إلى تلقي دعم أصدقائنا في الأمم المتحدة في هذا الصدد. وإننا على ثقة بأن هذا الموقف سوف يمكننا من الوفاء بالتزامنا بالعمل الوثيق والبناء مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فلننهض لمواجهة التحدي معا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد نصيرو باكو أريفاري، وزير خارجية بنن والاندماج الأفريقي والفرانكفونية والبنينيين في الخارج.

السيد باكو أريفاري (بنن) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أنقل لكم، سيدي، تهاني القلبية والصادقة على انتخابكم المستحق رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، وأتمنى لكم كل التوفيق والنجاح في الاضطلاع بولايتكم.

وأود أيضا أن أكرر تهاني القلبية للسيد بان كي – مون على إعادة تعيينه في منصب الأمين العام. وأؤكد له التعاون الكامل من جانب حكومة بنن والدعم الشخصي من رئيس دولتها، في العمل الواسع المتمثل في تحديث الأمم المتحدة، الذي ما فتئ يعمل في اتجاهه، منذ ترؤسه للمنظمة.

وأود كذلك أن أشيد بالسيد جوزيف ديس إشادة مستحقة جدا للأسلوب الممتاز الذي انتهجه في أداء ولايته رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين.

وأود أن أثني على اختيار موضوع الدورة السادسة والستين ألا وهو ”دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية“. إن ذلك يعكس اعترافا بأهمية الحوار وبمسؤولية الأطراف الثالثة عن صون السلم والأمن الدوليين.

تمثل الصراعات والأزمات والحروب جزءا كبيرا من التحديات التي تواجهها البشرية. إنها تقوض الدول الفقيرة، التي تُستنزف جهودها بسبب العنف الأعمى القاتل والمدمر.

وينبغي أن يصبح هذا الاهتمام المشروع باستخدام الوساطة بمثابة حافز لزيادة الوعي لدى أصحاب المصلحة في جميع مناطق العالم، بالحاجة إلى ضرورة إيلاء أهمية أكبر

للحوار في حل المشاكل، وطنيا وفي سياق العلاقات بين الدول والعلاقات الثنائية والإقليمية والدولية.

لذلك، نود أن نثني على الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في إطار البعثات السياسية الخاصة، التي تشكل الإطار الأمثل للوساطة. وهذه الشراكات يمكنها أن تساعد في تفادي التكرار والازدواجية، اللذين يمكن أن يأتيا بنتائج عكسية ويقودا جهود الوساطة إلى الفشل.

إن بنن، من جانبها، التي تدين بالكثير للحوار، انتبهت في وقت مبكر لأهمية هذه الأداة في منع وحل الأزمات على الصعيد الوطني. وفي ذلك الصدد، أعتقد أنه من المناسب هنا أن ألفت انتباه المجتمع الدولي إلى حقيقة أن حكومة بنن قد أعطت أولوية عالية لمسألة الوساطة في برنامج عملها، وفي هذا السياق، أنشأت مكتب أمين المظالم. ونود أيضا أن نثني على إنشاء جمعية أمناء المظالم على الصعيد الإقليمي، للبلدان الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا الذي ترأسه بنن؛ وبالفعل فإن معظم البلدان في الاتحاد تعتمد على هذه الأداة الهامة لصون السلام.

ولعلنا ينبغي أن نذهب إلى أبعد من ذلك وننشئ كيانات مدنية للوساطة واستعادة السلام، فيجتمع أعضاؤها مع أطراف الصراع، ولإعادة تأسيس الحوار فيما بينها ودفعها لحل نزاعاتها سلميا.

وتبرز الحالة الراهنة للعالم بوضوح الحاجة الملحة إلى تعزيز العمل المتعدد الأطراف، بهدف تجنب الانهيار الجماعي الذي يمكن أن يحدث، إذا لم يتم بسرعة إيجاد حلول مناسبة أو توافقية للمشاكل العالمية التي يعاني منها العالم اليوم. وعلى الصعيد الوطني، نحن بحاجة الى مزيد من التماسك بين القوى الحيوية للبلد وإلى مزيد من التصميم في سياق الإجراءات الرامية إلى القضاء على العقبات التي تعوق التنمية. وبالنسبة إلى الحفاظ على المؤسسات الديمقراطية، عندما تكون القيم الأساسية الواردة في الميثاق على المحك، يجب على الأمم المتحدة أن تكون في طليعة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي.

وفي ذلك الصدد، لا يمكن للتراهة أن تكون مرادفة لحياد غير مفهوم، يجعل الأمم المتحدة تقف موقفا سلبيا من انتصار العدوان على سيادة القانون. لذلك، أود أن أشكر الأمين العام على الخيارات الشجاعة التي قام بها.

وفي بنن، تم تعزيز الديمقراطية من خلال الالتزام الدؤوب للأمم المتحدة بكفالة شفافية الانتخابات، وهو ما تحقق من خلال دعمها لإنشاء لائحة ناخبين محوسبة دائمة، تمنع أي تلاعب أو أي مناورات احتيالية أخرى، وبالتالي تكفل العدالة في انتخابات بلدنا.

واستنادا إلى نجاح ديمقراطيتنا الفتية في بنن، لا تزال حكومتي تعمل على توطيد الحوكمة التعاونية على الصعيدين الوطني والمحلي، وذلك لتعظيم أثر الموارد التي تم حشدها، والمخصصة لتعزيز رفاه جميع المواطنين في بلدنا. وتبعا لذلك، أجريت إصلاحات بعيدة المدى لإعادة تنظيم الدولة وتخليص البلد من التضارب الهيكلي والسلوكي الذي أعاق جهود الدولة للحكم فعليا.

إن تعزيز المؤسسات الديمقراطية وتحقيق توازن جديد للقوى هما في صميم المراجعة الدستورية التي هي قيد المناقشة. ويجب ألا تؤثر هذه المراجعة بأي شكل من الأشكال على الآليات الرئيسية التي تضمن تداول السلطة، أي عدد ولايات رئيس الجمهورية – المحددة بصرامة في اثنتين – وشرط سن ٧٠ سنة الذي لا يستطيع أحد أن يترشح بعده للرئاسة.

وتشكل مكافحة الفساد أحد الجوانب الحاسمة لهذا الجهد الذي يرمي إلى ترشيد جهاز الدولة. إن اعتماد قانون جديد لمكافحة الفساد في أواخر آب/أغسطس ٢٠١١، يتماشى مع الدينامية الوطنية لكفالة الشفافية في إدارة موارد

الدولة والتصدي الحازم لأي ممارسات تحرم المواطنين من القدرة على التمتع تماما بثمار عملهم. ويتيح ذلك القانون الجديد لنا مكافحة أفضل لمختلف أشكال الإثراء غير المشروع، حيث أنه اليوم يتعين على المتهم وليس على موجه التهمة تبرير مصدر ثروته. إن ذلك تطور هائل للآليات القضائية والتشريعية في بنن.

وعلى الصعيد العالمي، نؤمن بفوائد العمل المتعدد الأطراف. لذلك، فإننا نرى أكثر من أي وقت مضى حاجة إلى الأمم المتحدة التي ينبغي أن تعطى دورا أكثر بروزا في الحوكمة العالمية -- تلك الأمم المتحدة التي من شأنها أن تقود وتضطلع في إطار شامل، بالإجراءات التي تهدف إلى تعزيز حلول شاملة ومستدامة للأزمات المتعددة التي تؤثر على العالم، والتي لها تداعيات مباشرة على حقوق الإنسان.

إن حكومتنا، وطوال فترة ولايتها في مجلس حقوق الإنسان تعتزم، بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في المجلس، العمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان المعترف بها عالميا، بروح من التعاون. وتؤمن بنن إيمانا راسخا بأن حقوق الإنسان عالمية ومترابطة وغير قابلة للتجزئة. وهي تثق بأن التعاون الدولي هو الوسيلة الأكثر فعالية لتعزيز حماية جميع حقوق الإنسان المعترف بها عالميا.

فلنعترف بالجهود المستمرة التي بذلت على مدى الأعوام الماضية من جانب كل بلد من بلداننا، وبالجهود الجماعية التي بذلت من خلال المنظمات الدولية سواء الإقليمية أو العالمية، لإدارة تداعيات مختلف الأزمات التي تؤثر في العالم، ولا سيما البلدان النامية – الأزمات الغذائية، والأزمة المتعلقة بالطاقة، والأزمات المالية والاقتصادية والبيئية.

غير أن الحالة الاقتصادية الدولية تظل متثاقلة ويكتنفها الغموض. وفي واقع الأمر، يظل الانتعاش الاقتصادي الدولي، الذي طال انتظاره، بطيئا وهشا، بينما يستمر اضطراب أسواق المال والأسهم في التأثير في السوق الدولية.

وحتى اليوم، يعيش ثلثا الـ ٨٠٠ مليون شخص في أقل البلدان نموا في الفقر. والمؤشرات الاقتصادية في تلك الدول – التي بذلت جهودا جبارة وقدمت تضحيات كبيرة للنهوض من التخلف الإنمائي – تستدعي الحصافة فيما يتعلق ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

وبالرغم من تلك الصورة القاتمة نوعا ما، ينبغي لنا أن نواصل بذل جهودنا لنكفل لبلداننا القدرة على التقدم في مجالات الحكم الرشيد، والتنمية، والصحة والمياه، والمرافق الصحية، والتعليم الأساسي للجميع وتمكين المرأة والشباب.

وتحتاج البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، أكثر من أي وقت مضى إلى نقل التكنولوجيا لزيادة الإنتاج وتنويعه، وتوسيع نطاق المشاركة في التجارة العالمية، وبناء الهياكل الأساسية اللازمة للتنمية. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو وبلدان الجنوب التي تمر في فترة نمو اقتصادي سريع أن تقيم المرافق لذلك الغرض، وفقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه في المؤتمر المعني بأقل البلدان نموا، المعقود في اسطنبول في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١. إن برنامج العمل المعتمد في ذلك المؤتمر يعكس بوضوح طموحنا المشترك إلى كفالة انتقال نصف تلك البلدان إلى فئة الدول المتوسطة الدخل بحلول عام ٢٠٢٠.

ولكن الأهداف الواردة في برنامج عمل اسطنبول مهما كانت نبيلة، لا يمكن تحقيقها ما لم نحترم التعهدات التي قطعناها فعلا. ولهذا السبب، وبالرغم من الصعوبات الدورية التي تتسم بها الحالة الاقتصادية العالمية، يجب أن نظل ثابتين في عزمنا على المضي قدما.

ولا يوجد دعم مالي مستقر لجهود أقل البلدان نموا الإنمائية بدون مصادر تمويل مستقرة. وبناء على ذلك، تدعم

حكومة بنن بقوة مبادرة التمويل الابتكاري من أجل التنمية. إننا نهيب بجميع الدول في مجموعة الـ ٢٠ أن تمعن النظر في تلك المبادرة لكي تصبح جباية ضرائب التحويلات المالية واقعا ملموسا خلال الأسابيع والأشهر القادمة.

إن التهديدات المتصلة بتغير المناخ – ولا سيما التدهور المستمر للبيئة والجفاف، الذي يشكل مصدرا للمجاعة في بعض أجزاء أفريقيا – والكوارث الطبيعة المتكررة، تقوض إلى حد كبير إمكانيات المستقبل لأقل البلدان نموا.

وتشيد بنن بالأعمال التحضيرية التي تقوم بها الأمم المتحدة لمؤتمر قمة ريو+٢٠ المقرر عقده في البرازيل في عام ٢٠١٢. ونأمل أن تؤدي تلك الاجتماعات إلى تدابير وقرارات قوية تكون على مستوى الأخطار التي تكمن لنا.

كما إن التهديدات التي تحد من طموحاتنا تنبع أيضا من عوامل أخرى، مثل طفرة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والخبيثة تماما. وكان بلدي، بنن، مؤخرا هدفا لأعمال خطيرة للغاية ووحشية من القرصنة والسطو المسلح في البحر، ولتدفق المخدرات والأدوية المزورة. و لم تكن البلدان الأخرى في خليج غينيا في مأمن من هذه الآفة وتأثرت بها بدرجات متفاوتة. إننا نشعر بالضيق بشكل خاص ليس لتزايد عدد تلك الهجمات ومهارة الأساليب التي يتبعها القراصنة فحسب، بل أيضا، وخصوصا، بسبب اتساع نطاق نشاطهم والتأثير المباشر لتلك الهجمات على أنشطة الموانئ في بنن.

وتعقّد تلك الحالة جهود بنن لإيجاد الموارد للتعامل مع الصعوبات الاقتصادية والمالية المتصلة بالصدمات الخارجية، التي تؤثر انعكاساتها بشكل حاد في اقتصاد بلدان صغيرة مثل بلدنا. كما إنها تعرقل بشكل خطير قدرتنا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتعمل بنن بالتعاون مع جارتنا نيجيريا لحشد جهود بلدان منطقة خليج غينيا دون الإقليمية من أجل التصدي المنسق من خلال وضع وتنفيذ نهج إقليمي يشمل مناورات مشتركة، ستشرع فيها قريبا القوات المسلحة لبنن ونيجيريا على طول ساحل بنن.

إننا ندعو إلى التضامن الفعال من جانب الدول التي لديها خبرات في مجال العمليات الحربية من خلال تقديم المساعدة إلينا. إن مواردنا ضئيلة للغاية، نظرا لحجم التهديد. ومن الواضح أن مكافحة القرصنة يتطلب موارد فنية ومالية لا تستطيع أي دولة نامية أن توفرها بمفردها. وفي هذا السياق، أود أن أشكر الولايات المتحدة، وفرنسا، والصين، وغيرها من البلدان التي أبدت فعلا تضامنا تلقائيا تجاه بنن.

إن المسائل التي يتعين أن نجد لها حلولا تزداد تعقيدا. ويجب أن تستمر الأمم المتحدة في تعزيز قدرتها على تحديد التحديات التي تواجهها البشرية بدقة وعلى مساعدة الدول على صياغة استجابات مناسبة، مع المحافظة على التوازن الدقيق بين مصالح جميع أصحاب المصلحة، مقدمة بذلك دليلا على كفاءتها وفعاليتها.

وتماشيا مع ذلك، يجب تكثيف المفاوضات على إصلاح مجلس الأمن من خلال اعتماد جدول زمني محدد لاستكمالها، لكي تكون في موضع ثقة. وأعتقد أنه يمكن اعتبار عام ٢٠١٥ موعدا نهائيا للانتهاء من المفاوضات وإنشاء مجلس أمن شامل يرفع الظلم التاريخي عن أفريقيا فيما يتعلق بالتمثيل الدائم في تلك الهيئة التي تعتلي قمة نظام الأمن الجماعي الذي أسسه ميثاق الأمم المتحدة.

وبنن تقول لا، ثم لا، ولا للمرة الثالثة. لقد حان الوقت لوضع حد للظلم الذي لا يمكن احتماله، الذي يستثني قارة برمتها – قارة وحيدة، هي أفريقيا – من هيئة اتخاذ القرارات العليا فيما يتعلق بالأمن الدولي.

وأنا متأكد أن استكمال إصلاح مجلس الأمن سيقود إلى تعزيز الثقة وتبديد الشكوك حول إدارة تحديات العصر الكبرى في مجال السلم والأمن الدوليين.

وقد أيد بلدي دائما تعزيز منع نشوب الصراعات بوصفه وسيلة لكفالة السلم والأمن الدوليين بتكلفة أقل. ويجب السعي إلى تلك الغاية بعزم لا يلين.

وتتضمن الوقاية من الصراع أيضا الدعم الفعال للشباب من أجل إعدادهم لتحمل مسؤولياتهم، وحمايتهم من الأخطار التي يواجهونها، وتوجيه طاقاتهم نحو المشاركة في تنمية بلدانهم. ويتعين علينا أن نزيل العقبات التي تردعهم أو تمنعهم من تحقيق إمكانياتهم وتحرفهم نحو أشكال السلوك المحفوفة بالخطر التي تخل بالنظام العام واستقرار الدول.

ولهذا السبب، التزمت حكومتي التزاما قويا بعقد الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالشباب. أما وقد انعقد المؤتمر، يتعين علينا أن نبذل قصارى جهدنا لكفالة تحويل نتائجه بشأن الشباب إلى إجراءات محددة في أسرع وقت ممكن. وقد عكس الاهتمام الذي أولاه الشباب في كل أنحاء العالم للمؤتمر رغبتهم في تعزيز مشاركتهم في السعي إلى الحلول المناسبة للتحديات التي تواجه البشرية.

وتعتقد حكومة بلدي أيضا أن من المفيد أن تعقد الأمم المتحدة جلسات استماع للشباب سنويا، لتمكين الشباب في كل أرجاء العالم من تناول موضوع بعينه، بمشاركة واسعة لوفود الشباب والقادة الشباب للمنظمات غير الحكومية. والتعبئة المنتظمة لشباب العالم في قلب الأمم المتحدة على هذا النحو من شأنها أن تجعل منظمتنا العالمية أكثر شمولاً وقرباً من شعوبنا.

وبالنسبة لنا في بنن – وأنا هنا أنقل عن رئيس الجمهورية، السيد بوني يايي – ”ما من شك في أن المجتمعات التي تعطي الفرصة للشباب هي وحدها القادرة على مواجهة التحديات التي تنتظرها“.

وفي الفترة من ١٦ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، استضافت بنن ندوة دولية حول الذكرى السنوية الخمسين لاستقلال البلدان الأفريقية. وتمخض هذا اللقاء عن إعداد وثيقة تاريخية هامة معنونة ”بيان الذكرى السنوية الخمسين“. واعتمد الاتحاد الأفريقي هذه الوثيقة في مؤتمر القمة الأخير المعقود في مالابو في يومي ٣٠ حزيران/يونيه و ١ تموز/يوليه، باعتبارها وثيقة مرجعية لنهضة القارة الأفريقية.

وفي سياق العولمة، تعرض الوثيقة بالتفصيل آفاق التحديات التي ستواجهها أفريقيا في غضون الخمسين عاماً القادمة، الأمر الذي يحتاج إلى نهج شراكات جديدة للنهوض بالتنمية وإلى عمل جماعي أكثر فعالية لنهضة القارة. ويحدوني أمل وطيد في أن تتحمس الأمم المتحدة لهذا البيان بنفس الدرجة وأن يؤدي ذلك إلى التآزر وتنسيق الجهود على نحو أفضل لتعبئة المجتمع الدولي دعماً للتنمية الاقتصادية للبلدان الأفريقية حتى يمكنها تلبية التطلعات المشروعة لشعوب القارة.

وفي الختام، أود الإشارة إلى أن التاريخ القريب يعلمنا أن التهديد الأكبر للسلام والأمن الدوليين إنما يأتي من الشعوب التي عانت من الإحباط لفترة طويلة. والقضية الفلسطينية تجعل الأمة العربية أمة محبطة. ولدى الأمم المتحدة اليوم الوسائل الكفيلة بالسعي إلى حل عادل ودائم للمشكلة الفلسطينية، ويجب ألا تتنصل من مسؤوليتها التاريخية.

إننا نؤيد قيام دولة فلسطينية حرة ومستقلة تحيا في تعايش سلمي مع دولة إسرائيل. وبنن تؤيد دوماً الحل القائم على أرض واحدة ودولتين، وتدعو مجلس الأمن إلى تيسير التوصل إلى تسوية آنية للمشكلة بغية وضع حد لما يتكبده الشعب الفلسطيني من معاناة يومية.

ونحن نؤمن بفضائل الوساطة. فاختيار هذا الطريق وسيلة لحل الصراعات في مختلف أنحاء العالم في هذه الدورة السادسة والستين للجمعية العامة يتيح فرصة أخيرة للطرفين لاستئناف الحوار وصولاً إلى سلام دائم في الشرق الأوسط والعالم. والسلام الذي نتمناه جميعاً يجب أن يقوم على الاحترام التام للمبادئ والقيم الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي رئيس الأساقفة دومينيك مامبرتي، أمين العلاقات مع الدول في دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب.

رئيس الأساقفة مامبرتي (الكرسي الرسولي) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، يسرني أن أهنئكم على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، مؤكداً لكم تعاون الكرسي الرسولي التام والوثيق. كما أود أن أهنئ الأمين العام، السيد بان كي – مون، الذي سيبدأ ولايته الثانية خلال هذه الدورة، وتحديداً في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

وأود أن أرحب أيضاً بوفد جنوب السودان، التي أصبحت الدولة الـ ١٩٣ العضو في هذه المنظمة في تموز/يوليه الماضي.

في كل سنة، تتيح المناقشة العامة الفرصة لمعالجة القضايا الرئيسية التي تهم البشرية في سعيها من أجل مستقبل أفضل للجميع. والتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي كثيرة وصعبة. وهي تؤكد بشكل أوضح على التكافل العميق داخل أسرة الأمم التي ترى في الأمم المتحدة أداة هامة، رغم أوجه قصورها، للتوصل إلى حلول للمشاكل الدولية الرئيسية ووضعها موضع التنفيذ.

وبدون محاولة القيام بدراسة استقصائية شاملة، يود وفدي أن يتناول عدداً من التحديات ذات الأولوية تأكيداً لمفهوم أسرة الأمم.

والتحدي الأول إنساني. وهو يتطلب من المجتمع الدولي قاطبة، أو بالأحرى الأسرة الدولية، أن تتكفل برعاية أضعف أعضائها. وفي بعض مناطق العالم، مثل القرن الأفريقي، نواجه بكل أسف أزمة إنسانية خطيرة يضطر معها ملايين البشر – معظمهم من النساء والأطفال – للنزوح عن ديارهم، وتسقط أعداد كبيرة منهم ضحايا للقحط والجوع وسوء التغذية.

والكرسي الرسولي يجدد نداءه للمجتمع الدولي، الذي وجهه البابا بنيديكت السادس عشر مرات عديدة، لاتخاذ ودعم سياسات إنسانية في تلك المجالات والعمل من أجل التصدي لمختلف العوامل التي تزيد من هشاشة الفئات الضعيفة.

وهذه الأزمات الإنسانية توضح الحاجة إلى اعتماد حلول إبداعية تأكيداً لمبدأ المسؤولية عن الحماية، وأساسه الإقرار بوحدة الأسرة الإنسانية والكرامة الأصيلة لكل رجل وكل امرأة. وكما هو معروف، فإن هذا المبدأ يشير إلى مسؤولية المجتمع الدولي عن التدخل في الحالات التي لا تستطيع الحكومات وحدها – أو لا ترغب – في الامتثال لمسؤوليتها الأساسية عن حماية سكانها ضد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والآثار المترتبة على الأزمات الإنسانية. فإذا لم تعد الدول قادرة على كفالة تلك الحماية، يجب أن يتدخل المجتمع الدولي بالآليات القانونية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والصكوك الدولية الأخرى.

ولكن، لا بد أن نشير إلى خطورة استخدام ذلك المبدأ في ظروف معينة كذريعة لاستخدام القوة العسكرية. ومن المفيد أن نشير إلى أنه حتى استخدام القوة وفقاً لقواعد الأمم المتحدة ينبغي أن يكون حلاً مؤقتاً، وأن يكون إجراء طارئاً حقاً، على أن يقترن به ويليه التزام عملي بإحلال السلام.

ولذلك، فإذا قبلنا تحدي المسؤولية عن الحماية، يجب أن ننخرط في بحث أعمق عن الأساليب الكفيلة بمنع نشوب الصراعات وإدارتها واستكشاف كل القنوات الدبلوماسية الممكنة من خلال المفاوضات والحوار البناء، وملاحظة وتشجيع أي بادرة تنم عن استعداد الأطراف المعنية للتفاوض أو الرغبة في المصالحة.

ويجب ألا تكون المسؤولية عن الحماية تدخلاً عسكرياً فحسب – وهي الملاذ الأخير دائماً – بل يجب أن يُنظر إليها بالدرجة الأولى باعتبارها مطلباً لتوحيد صفوف المجتمع الدولي في مواجهة الأزمات. ويجب أن تنشأ في إطارها منتديات لمفاوضات حقيقية صادقة، وأن تدعم القوة الأدبية للقانون وأن تسعى للخير المشترك وتشجع الحكومات والمجتمع المدني والرأي العام على استقصاء الأسباب وتقديم الحلول للأزمات من أي نوع. ولا بد أن تعمل بتعاون وثيق وتضامن مع السكان المتضررين وأن تحافظ على كرامة جميع المواطنين وأمنهم في المقام الأول.

ولذلك، من الأهمية بمكان أن تكون المسؤولية عن الحماية، بهذا المعنى، هي المعيار والدافع وراء كل عمل تقوم به الدول والأمم المتحدة لاستعادة السلام والأمن وحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فإن تاريخ عمليات حفظ السلام الطويل والناجح عموماً والمبادرات الأحدث تاريخاً في مجال بناء السلام يمكن أن توفر دروساً قيمة لوضع نماذج لتنفيذ المسؤولية عن الحماية يراعى فيها الاحترام الكامل للقانون الدولي وللمصالح المشروعة لجميع الأطراف المعنية.

واحترام الحرية الدينية عامل أساسي في بناء السلام والاعتراف بالكرامة الإنسانية وحماية حقوق الإنسان. وهذا هو التحدي الثاني الذي أود التطرق إليه.

إن حالات انتهاك الحق في الحرية الدينية أو إنكار هذا الحق على المتدينين من مختلف الأديان كثيرة هي للأسف.

لقد شهدنا ازدياد التعصب لأسباب دينية. والمسيحيون هم الجماعة الدينية التي تعاني أكبر قدر من الاضطهاد في الوقت الراهن بسبب عقيدتهم.

ويهدد عدم احترام حرية الدين الأمن والسلام ويعيق التنمية البشرية الحقيقية التكاملية. وينبغي ألا يكون الوزن المعين لديانة ما في أمة من الأمم مبرراً لممارسة التمييز ضد المواطنين الذين يعتنقون ديانات أخرى في الحياة الاجتماعية، أو الأسوأ من ذلك، التسامح مع ممارسة العنف ضدهم. وفي ذلك الصدد، فإن من الضروري أن يتم تعزيز الالتزام المشترك بالاعتراف بالحرية الدينية لكل فرد ولكل مجتمع، وتعزيزها عبر الانخراط في الحوار الصادق بين الأديان، على أن يتم تشجيع ذلك ودعمه من قبل الحكومات والهيئات الدولية.

وأكرر النداء المعني الذي وجّهه الكرسي الرسولي إلى السلطات والزعماء الدينيين بهدف اتخاذ تدابير فعالة لحماية الأقليات الدينية، أينما تعرضت للتهديد. وعلى ذلك النحو، يستطيع معتنقو جميع الأديان في كل مكان العيش في أمن ومواصلة الإسهام في مجتمعاتهم.

وأود، أثناء التفكير بشأن الحالة في بعض البلدان، أن أكرر القول على وجه خاص، إن المسيحيين هم مواطنون شأنهم شأن بقية المواطنين، وأنهم مرتبطون بوطنهم ومخلصون لجميع واجباتهم الوطنية. وبالتالي، من الطبيعي أن يتمتعوا بجميع حقوق المواطنة، وحرية الوجدان ضمير والعبادة، وحرية التعليم والتربية، وحرية استخدام وسائل الاتصالات.

علاوة على ذلك، فعلى الرغم من إيلاء أهمية كبيرة للتعددية والتسامح في بعض البلدان، فإن المفارقة أن هناك اتجاهاً للنظر إلى الدين وكأنه شيء غريب على المجتمع الحديث، أو كما لو كان قوة تزعزع الاستقرار. ويتم التوسل بمختلف الوسائل لتهميش الدين ومنعه من ممارسة أي تأثير على الحياة الاجتماعية.

ولكن كيف يمكن لأي شخص إنكار مساهمة الديانات العالمية الكبرى في تطور الحضارة؟ وكما أكد قداسة البابا بنيديكت السادس عشر، فقد أدى البحث الصادق عن الرب إلى مزيد من الاحترام لكرامة الإنسان. فعلى سبيل المثال، ساهمت الجماعات المسيحية، بما لها من إرث وقيم ومبادئ، في جعل الكثير من الأفراد والشعوب على وعي أكبر بهويتهم وكرامتهم، فضلاً عن إنشاء مؤسسات سيادة القانون، والاعتراف بحقوق الإنسان وما يرتبط بذلك من مسؤوليات. ومن ذلك المنطلق، فإن من المهم، اليوم كما بالأمس، أن يواصل المؤمنون بحرية تامة تقديم مساهماتهم في تعزيز نظام إنساني أكثر عدلاً، ليس فقط عبر مشاركتهم على نحو مسؤول في الحياة المدنية والاقتصادية والسياسية، ولكن أيضا عبر نشاطهم الخيري والديني الملموس.

والتحدي الثالث الذي يود الكرسي الرسولي أن يوجه إليه انتباه الجمعية العامة هو استمرار الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

ونحن نعلم جميعا أن أحد العناصر الأساسية للأزمة الحالية هو العجز الأخلاقي في الهياكل الاقتصادية. فالأخلاق ليست عنصرا خارجياً للاقتصاد، بل ليس ثمة مستقبل للاقتصاد فيما لو افتقر إلى العنصر الأخلاقي. بعبارة أخرى، فإن البعد الأخلاقي يشكل عنصراً أساسياً في معالجة المشاكل الاقتصادية. والاقتصاد لا يعمل فقط عبر التنظيم الذاتي للسوق، ولا بأقل من ذلك، عبر الاتفاقات التي تقتصر على استيعاب مصالح الأقوى مالياً واقتصادياً.

ويحتاج الاقتصاد إلى علة وجود أخلاقي كي يعمل من أجل البشرية. وقد ثبت أنه إما من السذاجة أوالوهم المستهتر أن نركن إلى مفهوم إنتاج الموارد والسلع – وذلك هو الاقتصاد – وإدارتها من الناحية الاستراتيجية – وتلك هي السياسة – دون السعي إلى فعل الخير عبر تلك الأفعال نفسها – أي من دون أخلاق. ودائماً ما تكون مثل هذه المفاهيم كارثية. وعلاوة على ذلك، فإن لكل قرار اقتصادي عواقب أخلاقية.

وبالتالي، فإن الاقتصاد بحاجة إلى الأخلاقيات حتى يؤدي وظيفته بشكل صحيح. وليس المقصود هنا أي أخلاقيات، بل تلك الأخلاقيات التي يشكل الناس محورها، وتستطيع أن تفتح آفاقاً للأجيال الجديدة. وينبغي للأنشطة الاقتصادية والتجارية الموجهة نحو التنمية أن تكون قادرة على الحد من الفقر على نحو فعال، وتخفيف معاناة الفئات الأكثر حرماناً.

وفي ذلك الصدد، يشجع الكرسي الرسولي تعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية وفقا للالتزامات التي تعهدت بها مجموعة البلدان الثمانية في مؤتمر القمتها الذي عقدته في غلينيغلز. ويأمل وفد بلدي أن تؤدي المناقشات بشأن هذا الموضوع، خلال الحوار الرفيع المستوى المقبل بشأن تمويل التنمية، إلى تحقيق النتائج المتوقعة.

وعلاوة على ذلك، فقد شدد الكرسي الرسولي مرات عديدة على أهمية التفكير بطريقة جديدة وأكثر عمقاً في مغزى الاقتصاد وأهدافه، فضلا عن استعراض تطلعي للتجارة العالمية والهيكل المالي بهدف تصحيح اختلالاتهما وتشوهاتهما. وينبغي أن يشكل هذا الاستعراض للقواعد الاقتصادية الدولية جزءا من جهود تبذل على نطاق أوسع، بهدف إنشاء نموذج جديد للتنمية العالمية. ولا ريب أن الحالة الصحية البيئية لكوكبنا، وفوق كل شيء، الأزمة الثقافية والأخلاقية التي تعانيها البشرية – والتي بدت أعراضها واضحة في جميع أنحاء العالم منذ بعض الوقت – تقتضي ذلك.

وينبغي لهذه الاعتبارات أيضاً أن تلهم أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المقبل للتنمية المستدامة الذي سيعقد في حزيران/يونيه، استنادا إلى الاقتناع بأن ”البشر في صميم

الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة'' كما جاء في المبدأ الأول من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية لعام ١٩٩٢.

وينبغي أن يسترشد الشعور بالمسؤولية البيئية والحفاظ عليها بالوعي بأننا أسرة من الأمم. وتثير فكرة ''الأسرة'' على الفور ما هو أكثر من مجرد علاقات وظيفية أو تقارب بسيط بين المصالح. فالأسرة، بحكم طبيعتها، هي مجتمع يقوم على الاعتماد المتبادل والثقة المتبادلة والمساعدة المتبادلة والاحترام الصادق. ولا يستند تطورها الكامل على سيادة الأقوى، بل على الاهتمام بالأضعف والأكثر تهميشا، وتمتد مسؤوليتها إلى أجيال المستقبل. وينبغي أن يجعلنا احترامنا للبيئة أكثر وعياً بحاجات الفئات الأكثر حرماناً. وينبغي لذلك الاحترام أن يؤدي إلى وضع استراتيجية للتنمية تركز على الفرد الذي يعزز روح التضامن والمسؤولية المشتركة للجميع، بما في ذلك الأجيال المقبلة.

ولا يمكن لهذه الاستراتيجية سوى أن تستفيد من مؤتمر الأمم المتحدة بشأن إبرام معاهدة تجارة الأسلحة، المزمع عقده في عام ٢٠١٢. وللاتجار بالأسلحة بطريقة غير منظمة ولا تتسم بالشفافية انعكاسات سلبية كبيرة. فهو يعوق التنمية البشرية المتكاملة ويزيد من خطر الصراعات، وخصوصاً، الصراعات الداخلية وعدم الاستقرار. كما يعزز ثقافة العنف والإفلات من العقاب، التي غالبا ما ترتبط بالأنشطة الإجرامية، من قبيل الاتجار بالمخدرات، والاتجار بالبشر والقرصنة. وهذه هي المشاكل الدولية التي أصبحت أشد خطورة من أي وقت مضى.

وسوف تكون نتائج العملية الحالية، اختباراً حقيقياً لمدى استعداد الدول لتحمل مسؤولياتها الأخلاقية والقانونية في ذلك الصدد. وينبغي على المجتمع الدولي، وهو يدرك الضرر الذي يقع على أعداد كبيرة من الأشخاص جراء الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخيرة، ويدرك معاناتهم أيضاً، أن يركز على إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة، تتسم بالفعالية وتكون قابلة للتنفيذ. وينبغي ألا يقتصر الهدف الأساسي للمعاهدة، على الاتجار بالأسلحة التقليدية ومنع السوق السوداء فحسب، ولكن أيضا، والأهم من ذلك، حماية حياة الإنسان وبناء عالم أكثر احتراما للكرامة الإنسانية.

ولا ريب أن مساهمة الأمم المتحدة في بناء عالم أكثر احتراما للكرامة الإنسانية سوف تثبت قدرتها على الاضطلاع بمهمتها على نحو فعال، وهي مساعدة الأسرة الدولية على تحقيق الأهداف المشتركة للسلام والأمن والتنمية التكاملية للجميع.

ويشعر الكرسي الرسولي أيضاً بالقلق بشأن الأحداث الجارية في بعض بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتجديد النداء الذي وجهه قداسة البابا بنيديكت السادس عشر، داعياً فيه جميع المواطنين، وخصوصاً الشباب، إلى بذل قصارى جهدهم لتعزيز الصالح العام، وبناء مجتمعات يتم فيها التغلب على الفقر، ويستوحى فيها كل خيار سياسي من احترام البشر، ويسود فيها السلام والوئام على الانقسامات والكراهية والعنف.

وتتعلق الملاحظة الأخيرة بطلب فلسطين الاعتراف بها بصفتها دولة عضواً في الأمم المتحدة، الذي قدّم هنا يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر من قبل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، السيد محمود عباس. والكرسي الرسولي يعتبر هذه المبادرة محاولة لإيجاد حل نهائي، وبدعم من المجتمع الدولي، لمسألة عالجتها الجمعية العامة بالفعل في قرارها ١٨١ (II) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧. ترسي تلك الوثيقة الأساسية الإطار القانوني لوجود دولتين. ولدت بالفعل واحدة منهما، في حين لم يتم قيام الثانية بعد، على الرغم من مرور ما يقرب من ٦٥ عاما.

إن الكرسي الرسولي مقتنع بأنه إذا كان أحد يرغب في السلام، فلا بد من اتخاذ قرارات شجاعة. ويأمل أن تكون الهيئات المختصة التابعة للأمم المتحدة عاقدة العزم على المساعدة في التنفيذ الفعال للهدف النهائي، وهو، إعمال حق الفلسطينيين في أن تكون لهم دولتهم المستقلة ذات السيادة وحق الإسرائيليين في الأمن، وأن يكون للدولتين حدود معترف بها دوليا.

إن استجابة الأمم المتحدة، أيا كانت، لن تكون حلا كاملا. لا يمكن أن يتحقق السلام الدائم إلا من خلال المفاوضات القائمة على حسن النية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وتجنب الإجراءات أو الظروف التي تتعارض مع بيانات النوايا الحسنة. لذلك يحث الكرسي الرسولي الطرفين على العودة بعزم إلى المفاوضات. ويناشد بإلحاح المجتمع الدولي زيادة التزامه وشحذ قدرته على الإبداع وحفز مبادراته بغية التوصل إلى سلام دائم، مع احترام حقوق الإسرائيليين والفلسطينيين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): كما يعلم الممثلون، فإن الجمعية العامة ستختتم ظهر اليوم مداولاتها بشأن البند ٨ من جدول الأعمال، ”المناقشة العامة“. أعتزم أن أقدم بعض الملاحظات الختامية في نهاية ذلك الاجتماع.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.